

لكن في

أَقْرَبَ مَوْجِعٍ مِنْهُ فَيَشْتَرِي بِهَا هَذِيأَوْ ذِيحَةً
إِنْ بَلَغَتْ هَذَا أَوْ طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ كَالْفِطْرِ
أَوْ صَامَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مُسْكِينٍ يَوْمًا وَلَوْ فَضَّلَ
أَقْلَمِنْ نِصْفِ صَاعٍ تَصَدَّقَ بِهِ أَوْ صَامَ يَوْمًا
وَإِنْ جَرَحَهُ أَوْ قَطَعَ عِضْوًا مِنْهُ أَوْ نَتَفَ رِيَشَهُ
مِنْ مَنَاقِصٍ وَتَجَبُّ الْقِيَمَةِ بِنَقْفِ رِيَشِهِ وَ
قَطَعَ ثَوَائِمَهُ وَخَلَبَهُ وَكَسَرَ بَيْضَنِيهِ وَخَرُوجَ
فَرْخٍ مَيِّتٍ بِهِ وَلَا شَيْءَ يَقْتُلُ غَرَابًا وَحِدَاةً
وَزَيْبًا وَحَيَّةً وَعَقْرَبًا وَفَارِسًا وَكَلْبًا عَقُورًا
وَبَعُورًا وَغُلًا وَبَرَعُوثًا وَفَرَادًا وَسُلْحَفًا
وَيَقْتُلُ قَمَلَةً وَجَرَادَةً تَصَلُّقًا بِمَا شَاءَ وَلَا يَحْمَلُ
عَنْ شَاةٍ يَقْتُلُ السَّبْعَ وَإِنْ صَالَ لَا شَيْءَ يَقْتُلُهُ
خِلَافَ الْمُضْطَرِّ وَالْمَحْرَمِ ذِيحَةً وَبَقْرَةً وَبَعِيرًا
وَرَجَاجَةً وَبَطًّا أَهْلِيًّا وَعَلِيَّةَ الْحِزَاءِ بِذِيحٍ حِمَارٍ
مُسْرَوٍّ وَطَبِي سَتَانِسٍ وَلَوْ ذِيحٌ مُحْرَمٌ
مِنْ أَحْرَمٍ وَغَيْرِهِ بِأَكْلِهِ لَا مُحْرَمٌ آخَرُ وَخَلَّ
لَهُ لَحْمٌ مَا صَادَهُ حَلَالٌ وَذِيحَةٌ إِنْ كُنْ يَدُكَ



عَلَيْهِ وَلَمْ يَأْمُرْ بِصَيْدِهِ وَيَذَرَ الْحَلَالَ **صَيْدُ الْحَرَمِ**
 قِيمَةُ بَتَصَدَّقَ بِهَا لِاصْوَمَ وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ
 ارسله فَإِنْ بَاعَهُ رَدَّ الْبَيْعَ إِنْ نَفَى وَإِنْ مَاتَ فَعَلَيْهِ
 الْحِزْأُ وَمَنْ أَحْرَمَ وَفِي بَيْتِهِ أَوْ فَوْقَهُ صَيْدٌ لَا يَرْسُلُهُ
 وَلَوْ أَخَذَ حَلَالَ **صَيْدًا** فَأَحْرَمَ ضَمِنَ مُرْسَلُهُ وَلَا يَضْمَنُ
 لَوْ أَخَذَهُ مُحْرَمٌ فَإِنْ قَتَلَهُ مُحْرَمٌ أَخْرَضْنَا وَرَجَعَ
 أَخَذَهُ عَلَى قَاتِلِهِ فَإِنْ قَطَعَ حَشِيشَ الْحَرَمِ أَوْ شَجَرًا غَيْرَ
 مَمْلُوكٍ لَا يَمْلِكُ أَشْيَئُهُ النَّاسُ ضَمِنَ قِيمَتَهُ إِلَّا مَا جَفَ
 وَحَرَمَ رَعَى الْحَشِيشَ الْحَرَمَ وَقَطْعُهُ إِلَّا الْإِذْخَرَ
 وَكُلَّ شَيْءٍ عَلَى الْمُغْرَدِ بِهِ دَمٌ فَعَلَى الْقَارِبِ **م**
 دِمَانٍ إِلَّا أَنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ غَيْرَ مُحْرَمٍ وَلَوْ
 قَتَلَ الْمُحْرِمَانِ صَيْدًا نَقَدَ وَالْحِزْأُ وَالْحَلَالُ
 لَا يَبْطُلُ بَيْعُ الْحَرَمِ صَيْدًا أَوْ شِرَاءً وَهُوَ وَمَنْ
 أَخْرَجَ طَبِيئَةَ الْحَرَمِ فَوَلَدَتْ وَمَاتَ ضَمِنَ هُمَا
 فَإِنْ أَدَّى جَحْشًا هَا فَوَلَدَتْ لَا يَضْمَنُ الْوَلَدُ **م**

بَابُ مَحَاوِزَةِ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ اخْرَاجٍ
 مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ غَيْرَ مُحْرَمٍ ثُمَّ عَادَ مُحْرَمًا

نَبِيًّا

جازي
 جازي
 جازي

نَبِيًّا أَوْ جَاوَزَ ثُمَّ أَحْرَمَ بِعَمْرَةٍ ثُمَّ أَفْسَدَ وَقَضَى
 بَطَلَ الدَّمِ فَلَوْ دَخَلَ الْكُوفُ **الْبُسْتَانُ** لِحَاجَتِهِ
 لَهُ دُخُولُ مَسْكَةٍ بِلَى إِحْرَامٍ وَوَقْتُهُ الْبُسْتَانُ
 وَمَنْ دَخَلَ مَسْكَةً بِلَى إِحْرَامٍ وَوَجَبَ عَلَيْهِ أَحَدُ
 النَّسُكَيْنِ ثُمَّ رَجَعَ عَمَى عَلَيْهِ فِي عَامِهِ ذَلِكَ صَحَّ
 مِنْ دُخُولِ مَسْكَةٍ بِلَى إِحْرَامٍ وَإِنْ تَحَوَّلَتِ السَّنَةُ

لَا مَبَادِئَ إِضَافَةِ الْإِحْرَامِ إِلَى الْإِحْرَامِ

مَكِّيٌّ طَائِفٌ شَوَّطَ الْعَمْرَةَ فَأَحْرَمَ بِحَجٍّ رَفَضَهُ وَعَلَيْهِ
 حَجٌّ وَعَمْرَةٌ وَدَمٌ لِرَفْضِهِ فَلَوْ مَضَى عَلَيْهِمَا صَحَّ
 وَعَلَيْهِ دَمٌ وَمَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ ثُمَّ تَأَخَّرَ يَوْمَ النَّحْرِ فَإِنْ حَلَقَ
 فِي الْأَوَّلِ **لِزِمَهُ** الْآخِرُ وَلَا دَمٌ وَإِلَّا لَزِمَهُ وَعَلَيْهِ
 دَمٌ فَصَرَّأُولًا وَمَنْ فَرَّغَ مِنْ عَمْرَتِهِ إِلَّا التَّقْصِيرَ
 فَأَحْرَمَ بِآخِرَائِهِ لَزِمَهُ دَمٌ وَمَنْ **أَحْرَمَ بِحَجٍّ** ثُمَّ
 بِعَمْرَةٍ ثُمَّ وَقَفَ بِعَمْرَتَيْنِ نَقَدَ رَفَضَ عَمْرَتَهُ
 وَإِنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهَا لَا فَإِنْ طَافَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أَحْرَمَ
 بِالْعَمْرَةِ وَمَضَى عَلَيْهِمَا **يَجِبُ** دَمٌ وَنَذَرٌ رَفَضَهَا
 وَإِنْ أَهْلَ بِعَمْرَةٍ يَوْمَ النَّحْرِ لَزِمَتْهُ وَلَزِمَ الدَّفْعُ

وَالْدَمُ وَالنَّضَاءُ فَإِنْ مَضَى عَلَيْهِمَا مَحٌّ وَجِبَّ عَلَيْهِ دَمٌ وَمِنْ
فَاتَهُ الْحَجُّ فَاحْرَمَ بِعَمْرَةٍ أَوْ حَجَّةٍ رَفَضَهَا ٥٥

بَابُ الْإِحْصَارِ لِمَنْ أَحْصَرَ بَعْدَ

أَوْ مَرَضًا أَنْ يَبْقَتْ شَاةٌ تَذْخَعُ عَنْهُ وَيَحْلُلُ وَلَوْ
قَارِبًا بَقِيَ دَمِينَ وَيَتَوَقَّفُ بِالْحَرَمِ لَا يَوْمَ الْخَيْرِ
وَعَلَى الْمُحْصَرِ بِالْحَجِّ وَإِنْ تَحَلَّلَ حَجَّةً وَعَمْرَةً وَعَلَى الْمُعْتَمِرِ عَمْرَةً
وَعَلَى الْقَارِبِ حَجَّةً وَعَمْرَتَانِ فَإِنْ بَقِيَ تَمَرَّكَ
الْإِحْصَارُ وَقَدْ رَعَى الْهَدْيَ وَالْحَجَّ تَوَجَّهَ وَإِلَّا لَا وَلَا يَصْطَلِي
بَعْدَ مَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ وَمِنْ مَنَعَ بِمَكَّةَ عَنِ
الرُّكْنَيْنِ فَهُوَ مُحْصَرٌ وَإِلَّا لَا ٥٥ **بَابُ الْمَقَوَاتِ**

مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ تَقَوَّتِ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فَلْيَحْلُلْ بِعَمْرَةٍ
وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مَنْ قَابَلَ بِلِي دَمٍ وَلَا قَوَّتَ لِعَمْرَةٍ وَهِيَ
طَوَافٌ وَسَعَى وَنَهَجَ فِي السَّنَةِ وَتَكَرَّرَ يَوْمَ عَرَفَةَ
وَيَوْمَ النَّحْرِ وَيَتَكَمَّرُ التَّشْرِيفَ وَهِيَ سَنَةٌ ٥٥

بَابُ الْحَجِّ الْبَيَّاتَةُ تُخْرِجُ فِي الْعِبَادَاتِ
الْمَالِيَّةِ عِنْدَ الْحِجْرِ وَالْقُدْرَةِ وَلَمْ تَخْزُ فِي الْبَدَنِيَّةِ
بِحَالٍ فِي الْمَرْكَبِ مِنْهَا خَرَجَ عِنْدَ الْحِجْرِ

منه

فقط

فَقَطُّ وَالشَّرْطُ الْحِجْرُ الدَّائِمُ إِلَى وَقْتِ الْمَوْتِ
وَأَتَمَّ شَرْطُ عَمْرَةِ الْمَنُوبِ الْحَجُّ الْفَرَضُ لَا التَّنْفِيلُ
وَمَنْ أَحْرَمَ عَنْ أَمْرٍ بِهِ صَمِنَ التَّنْفِيقَ وَدَمَ
الْإِحْصَارِ عَلَى الْأَمْرِ وَدَمَ الْقِرَابِ وَالْجِنَايَةِ
عَلَى النَّاسِ وَإِنْ مَاتَ فِي طَرِيقِهِ حَجٌّ عَنْهُ
مَنْ مَنَزَلَهُ بِثَلَاثٍ مَاتَ وَمَنْ أَهْلًا حَجَّ عَنْ

بَابُ الْهَدْيِ الْبَوَائِدِ فَقَيْنَ مَحٌّ

أَذْنَاهُ شَاةٌ وَهَوَابِلٌ وَبَقَرٌ وَعِشْرَةٌ وَمَنْ جَارَى فِي
الْهَدْيِ يَجَارَى فِي الْمَحَابِلِ وَبَحُورُ شَاةٍ فِي كُلِّ شَيْءٍ
إِلَّا فِي طَوَافِ الرُّكْنِ جَنَابًا وَطَوَى بَعْدَ الْوُقُوفِ
وَيُوكَلُّ مَنْ هَدَى التَّطَوُّعَ وَالْمَنْعَةَ وَالْقِرَابَ
فَقَطُّ وَخَصَّ ذَخَّ هَدْيِ الْمَنْعَةِ وَالْقِرَابِ يَوْمَ الْخَيْرِ
فَقَطُّ وَالْكُلُّ بِالْحَرَمِ لَا بِفَقِيرِهِ وَلَا يَجِبُ التَّقْرِيفُ
بِالْهَدْيِ وَتَبْصَدُ فِي جِلَالِهِ وَخَطَامِهِ وَلَمْ يَقَطَّ
أَجْرُ الْحِجَارِ مِنْهُ وَلَا يَرْكَبُهُ بِلِي مَرْوَةٍ وَلَا يَمَسُّهَا
وَيَنْضَحُ مَرْعَةً بِالنِّقَاحِ فَإِنْ عَصَبَ وَاحِبًا
أَوْ نَقِيبًا أَقَامَ غَيْرَ سَفَامَةٍ وَالْمَغِيبُ لَهُ وَكَو

يلج

تَطَوُّعًا غَيْرَهُ وَصَبَغَ نَعْلَهُ بِدَمِهِ وَضَرَبَ ^{بِدَسْفَحَتِهِ}
وَلَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ ^{وَيَقْلُدُ بَدَنَهُ} التَّطَوُّعُ وَالْمَتَقَةُ
وَالْفِرَانُ فَقَطُّ وَلَوْ شَرِبَ دُوبُوقُو فَبِمَ قَبْلَ يَوْمِهِ
يُقْبَلُ وَبَعْدَهُ لَا وَلَوْ تَرَكَ الْحُمْرَةَ الْأُولَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي
رَبَّى الْكُرَّ أَوِ الْأُولَى فَقَطُّ وَمَنْ أَوْجَبَ حُجَّ الْمَاشِيَا
لَا تَرْكَبُ حَتَّى يَطُوفَ لِلزَّكَنِ وَلَوْ اشْتَرَى حُرْمَةً
حَلَّلَهَا وَجَامَعَهَا **كِتَابُ النِّكَاحِ**
هُوَ عَقْدٌ يَرُدُّ عَلَى بِلَاقِ التَّعْدَةِ فَضْدًا أَوْ هَوَسَةً وَهُوَ عِنْدَ
التَّوْقَاتِ **وَاجِبٌ** وَيَتَعَقَّدُ بِأَنْحَارٍ
وَقَبُولٍ وَضَعَاءٍ أَوْ لَفْظِيٍّ أَوْ أَحَدَهُمَا وَإِنَّمَا يَصِحُّ بِلَفْظِ النِّكَاحِ
وَالنِّزَاجِ وَمَا وَنِعَ لِمُتْلِيكِ الْعَيْنِ فِي الْحَالِ
عِنْدَ حَرِّينَ أَوْ حَرٍّ وَحَرَّتَيْنِ عَاقِلَيْنِ بِالْعَيْنِ مُسْلِمَيْنِ
وَلَوْ فَاسِقَيْنِ أَوْ مُخْذُوعَيْنِ أَوْ أَعْبَثَيْنِ أَوْ ابْنِي
الْعَاقِدَيْنِ وَصَحَّ نِكَاحُ سَلَمِ ذِمَّةً عِنْدَ ذِمَّتَيْنِ
وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَزُوجَ صَغِيرَتَهُ فَرُوحَهَا عِنْدَ
بَنِي جُلٍّ وَلَا يَنْبَغِي جَاضِعًا مَعَ وَالِائِهِ **فَمَنْ**
فِي الْحَرَمَاتِ حَرَمَ نِكَاحَ أُمِّهِ وَبَنَتِهِ وَإِنْ بَعَدَتْ أَوْ أُخْتَهُ
وَبَنَتَهَا

مسايل مشورة

هذا هو النكاح
هو عقد يرد على بلاق التعدي
فصدًا أو هوسًا وهو عند
التوقيت واجب ويتعقد بأنحار
وقبول وضعاء لفظي أو أحدهما
وإنما يصح بلفظ النكاح
والنزاغ وما ونع لمتليكي العين
في الحال عند حرين أو حر وحرتين
عاقلين بالعين مسلمين ولو فاسقين
أو مخذوعين أو أعبثين أو ابني
العاقدين وصح نكاح سلم ذمة
عند ذمتين ومن أمر رجلاً أن يزوجه
صغيرته فروحها عند بني جُلٍّ
ولا ينبغي جاضعاً مع واليائه
فمن في الحرمات حرم نكاح أمه
وبنته وإن بعدت أو أخته وبنتها

الكتاب الثامن

عَلَيْهِ وَمَا نَفَقَ أَوْ السَّلَامُ فِي الدِّينِ بَاطِلٌ وَلَا يَصِحُّ التَّعْرِفُ
فِي رَأْسِ الْمَالِ وَالسَّلَامُ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ بِشْرَكَةٍ أَوْ تَوَلِيَةٍ
وَإِنْ تَقَابَلَا بِالسَّلَامِ لَمْ يَشْتَرِ رَبُّ الْمَالِ مِنَ السَّلَامِ
إِلَيْهِ شَيْئًا بِرَأْسِ الْمَالِ وَلَوْ اشْتَرَى الْمُسْلِمُ
إِلَيْهِ كَرًّا أَوْ أَمَرَ رَبُّ السَّلَامِ بِقَبْضِهِ فَمَا لَمْ
يَصِحَّ وَنَحَّ لَوْ فَرَضًا أَوْ بِقَبْضِهِ لَهُ ثُمَّ كَتَبَ لِنَفْسِهِ
فَفَعَلَ وَلَوْ أَمَرَهُ رَبُّ السَّلَامِ أَنْ يَكْبِلَهُ فِي
طَرَفِهِ فَفَعَلَ وَهُوَ غَائِبٌ لَمْ يَكُنْ قَبْضًا خِلَافَ
الْمَبِيعِ وَلَوْ أَسْلَمَ أُمَّةٌ فِي كَرٍّ وَقَبِضَتْ الْأُمَّةُ
فَتَقَايَلِي فَأَبَتْ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الْإِقَالَةِ بَقِيَ
وَصَحَّ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا وَعَلَيْهِ شَرَاهَا بِالْفِ
وَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي الرَّدَاةِ وَالْتِجَانِجِلِ لَأَنَّ فِي
الْوَصْفِ وَالْأَجَلِ وَصَحَّ السَّلَامُ وَالْإِسْتِغْنَاءُ
فِي غَوْخِ وَطَيْسَتْ وَقَمَقِمٌ وَلَهُ الْخَبَارُ
إِذَا رَأَهُ وَلِلصَّبَايِغِ بَيْفُهُ قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ وَتَوَحَّلَهُ
سَلَامٌ **بَابُ التَّشْفِيقَاتِ**
صَحَّ بَيْعُ الْحَلْبِ وَالْفَهْدِ وَالسَّبَاعِ وَالطُّحُورِ

• والذي كالمسلم في بيع غير الخمر والخنزير ولو قال
 • يبع عبدك من زيد بآلف على آتي ضامن لك مائة
 • سوى الآلف فباع صح بآلف وبطل الضمان وإن
 • زاد من الثمن والآلف لزيد والمائة على الضامن
 • ووطئ زوج المشتراة قبض • لا عقده ومن اشترى
 • عبدًا أفتاب فبرهن البائع على بيعه وغيبته معروفة
 • لم يبع لدين البائع ولا يبع لذيده ولو غاب
 • أحد المشتريين فللمحاضر دفع كل الثمن وقبضه
 • وحبس • حتى ينفذ شريكه ومن باع أمة
 • بآلف مثقال ذهب • ووضعه فبها يضمن وإن
 • قضى زلف عن جدر وتلف فهو قضا وإن أفرج
 • طيرا أو باص أو تنكس طير في أرض رجل فهو ميت
 • أخذه ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح نقله
 • بالشرط البيع والغشمة والإجارة والإجارة والأجرة
 • والصلح عن مال • والإبراء عن الدين وعذر
 • الوكيل ولا يعتكاف والمزارعة والمعاملة
 • والإقذار والوقف والتحكيم

وما

وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض والهبة والقدوة
 والنيكاح والطلاق والخلع والعنف والرهن والرهبة
 والوصية والشركة والمضاربة والقضا والإمارة
 والكفالة والحوالة والوكالة والإقالة والكتابة
 وإذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن
 دم العبد والجراحة وعقد الذمة وتعليق الشر
 بالقيس أو بخيار الشرط وعذر القاضي

كتاب القرض

هو بيع يقض الأثمان يقض فلو تجاسا
 شرط التمثال والتقابض وإن اختلفا حودة
 وصياغة والشرط التقابض فلو باع الذهب
 بالقضنة حافة • مع أن تقابضا في المحل
 ولا يصح التمثال في من القرض قبل قبضه
 فلو باع دينارا رادرا • واشترى
 ثوبا فسد بيع الثوب ولو باع أمة مع طوق
 قيمة كل ألف بآلفين ونقد من الثمن
 ألفا فهو من الطوق وإن اشترى بآلفين

أَلْفَ نَقْدًا وَالْفُ نِسْبَةً فَالْتَقَدَّ شَنْ الطُّوفِ وَإِنْ
بَاعَ سَيْفًا حَلَبَتَهُ خَمْسُونَ بِمِائَةٍ وَلَقَدْ خَسِيتُ
فَهُوَ حَقٌّ شَهْرًا وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ أَوْ مِمَّنْ شَمَّهَا وَلَوْ أَفْرَقَ بِلِي
قَبْلِ مَنِّ فِي الشَّنْفِ دُونَهَا إِنْ تَخَلَّصَ بِلِي ضَرْبٍ وَهُوَ
بَطْلًا وَلَوْ بَاعَ إِنْ أَوْفَقْتَهُ وَقَبْضُ بَقْضِ غَدِهِ وَأَفْرَقَ
صَحَّ فِيمَا قَدَّضَ وَالْإِنَّا مُشَارِكٌ بَيْنَهُمَا وَإِنْ اسْتَحْفَ بَقْضُ
الرَّأْيِ أَخَذَ الشَّارِي مَا بَقِيَ بِقِسْطِهِ بِلِي خِيَارٍ وَمَنْ بَاعَ
وَرَهْمَيْنِ وَدِينَارٍ بِدِرْهَمٍ وَدِينَارَيْنِ وَكَرْبُرٍ وَشَقِيرٍ
بِضْفِ مِائَةٍ وَاحِدَةٍ عَشْرَ دِرْهَمًا بِعَشْرَةِ دِرْهَمٍ وَدِينَارٍ
وَدِرْهَمٍ صَحِيحٍ وَدِرْهَمَيْنِ غَلَّةٍ بِدِرْهَمَيْنِ صَحِيحَيْنِ
وَدِرْهَمٍ غَلَّةٍ وَدِينَارٍ بِعَشْرَةِ غَلَّةٍ أَوْ بِعَشْرَةِ غَلَّةٍ
وَدَفْعَ الدِّينَارِ وَتَقَاصًا الْعَشْرَةَ بِالْعَشْرَةِ وَغَالِبَ
الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَفَضْلَهُ وَذَهَبٌ حَتَّى لَا يَبْقَى بَيْعُ
الْمَخَالِفَةِ بِهَا وَلَا يَبْعُ بَعْضُهَا بِبَعْضِ الْأَمْثَالِ وَأَيُّ وَرَأَى
بِغَالِبِ الْفِضَّةِ فِي حَرَمِ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَائِرِ فَصَحَّ بِبَعْضِهَا
بِحِسَبِهَا سِتْقَانًا وَالتَّبَايُعُ وَالْإِسْتِقْرَاضُ بِمَا يَرُوحُ
وَرَأَى أَوْ عَدَّ أَوْ بَيَّنَّ وَلَا يَتَعَيَّنُ بِالْتَّقْيِينِ

قال صح

أورده
ولو باع قطعة نقرة فاستحق
بعضها أخذ ما بقي بقسطه

بعضها أخذ ما بقي بقسطه

لكو

ليس مع

لِكُونِهَا إِنَّمَا نَا وَيَتَعَيَّنُ بِالْتَّقْيِينِ إِنْ كَانَتْ لَا تَرُوحُ
وَالْتَّبَاوِي كِفَالِبِ الْفِضَّةِ فِي التَّبَايُعِ وَالْإِسْتِقْرَاضِ
وَفِي الْقَرْفِ كِفَالِبِ الْفِضَّةِ وَلَوْ اشْتَرَى بِهِ الْفُلُوسَ
نَافِقَةً شَيْئًا وَكَسَدَ بَطْلَ الْبَيْعِ بِالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ وَإِنْ
لَمْ يَتَعَيَّنْ وَبِالْكَاسِدَةِ لِاحْتِيَاقِ بَيْعِهَا وَلَوْ كَسَدَتْ
أَفْلُسُ الْفَرَضِ حَبْرٌ رَدَّ بِهَا وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا
بِضْفِ دِرْهَمٍ فَلُوسٌ مَعَهُ وَلَوْ أَعْطَى صِرْفًا دِرْهَمًا
وَقَالَ أَعْطِنِي بِهِ بَضْفِ دِرْهَمٍ فَلُوسًا وَبِضْفًا
الْأَحْبَةُ مَعَهُ **كتاب الكفالة**
وَهِيَ مِمَّنْ ذِمَّةُ إِلَى ذِمَّةِ الْمَطَالِبَةِ وَتَنْقُضُ بِالْتَّقْيِينِ
وَإِنْ تَقَدَّرَتْ بِكَفَالَتِ بِنَفْسِهِ وَبِمَا عَتَرَ
عَنِ الْبَدَنِ وَبِحَبْرٍ شَائِعٍ وَيُضْمَنُ وَبِقَالٍ
وَالِي وَأَنَا رَعِيَّةٌ بِهِ وَقَبِيلٌ بِهِ لِأَنَّ الْأَضَائِينَ
لِعَدْوَتِهِ فَإِنْ شَرَطَ تَسْلِيمَهُ فِي وَقْتٍ بِقِيَمَةِ أَحْضَرٍ
فَبَدَلِ أَنْ طَلَبَهُ فَإِنْ أَحْضَرَهُ فَتَدْرُجُ وَإِلَّا حَبَسَهُ الْحَاكِمُ
فَإِنْ غَابَ كَمَهْلِكَةِ مُدَّةٍ ذَهَابَهُ وَإِيَّاهُ فَإِنْ مَضَتْ
الْمُدَّةُ وَلَمْ يَحْضُرْ حَبَسَهُ وَإِنْ غَابَ وَلَمْ يَفْلَمْ

عليه عند أبي حنيفة الخ من الشر

مَكَانَهُ لَا يُطَالَبُ بِهِ فَإِنْ سَلِمَ بِحَيْثُ يُقَدَّرُ الْكُفُولُ
 لَهُ أَنْ يُخَاصِمَهُ كَمَضَرٍ بَرَاءٍ وَلَوْ شَرَطَ تَسْلِيمَهُ فِي مَجْلِسِ
 الْقَضَايِ بِسَلَمَةٍ تَحْتَ وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمَطْلُوبِ وَالْكَفِيلِ
 لَا الطَّالِبِ وَبَرَاءِي يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ إِذَا
 دَفَعْتَهُ إِلَيْكَ فَأَنَا بَرَاءِي وَبَشَّرَ لِي الْمَطْلُوبُ نَفْسَهُ
 مِنْ كَفَالَتِهِ وَبَشَّرَ لِي الْكَفِيلُ وَرَسُولُهُ فَإِنْ
 قَالَ إِنَّ كَرَأَوْا فَمِنْهُ أَوْ مَاتَ الْمَطْلُوبُ فَمِنْ الْمَالِ
 وَمِنْ أَدْعَى عَلَيْهِ حَرَمَانِيَّةً دِينَارٍ فَقَالَ رَجُلَانِ
 لَمْ أَوَافِ بِهِ غَدًا فَعَلِيهِ الْمَانِيَّةُ فَإِنْ لَمْ يَوَافِ بِهِ غَدًا
 فَعَلِيهِ الْمَانِيَّةُ وَلَا يَجُزُّ عَلَى الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ فِي
 حَدِّ وَقُودٍ وَلَا يَجُزُّ فِيهِمَا حَتَّى يَشْرُدَ شَاهِدَاتِ
 مَسْتَنَوَرَانِ أَوْ عَدْلٍ وَبِالْمَالِ وَلَوْ جَمَعُوا إِذَا
 كَانَ دَيْنًا صَحِيحًا يَكْفُلُ عَنْهُ بِالْفِ وَبِمَالِكَ
 عَلَيْهِ وَبِمَا يَذَرُ كُلٌّ فِي هَذَا الْبَيْعِ وَمَا يَأْتِي فَلَنَا
 فَعَلَى وَمَا ذَابَ لَكَ عَلَيْهِ فَعَلَى وَمَا غَضِبَكَ فَلَا
 وَطَالِبِ الْكَفِيلِ أَوْ الْمَدْيُونِ إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْبَرَاءَةَ
 حِينَئِذٍ تَكُونُ حَوَالَةَ كَمَا أَنَّ الْحَوَالَةَ بِشَرَطٍ أَنْ لَا

يبرأ
 من قبل المشتري
 المشتري لا يبرأ
 المشتري لا يبرأ

يَبْرَأُ بِهَا الْمَجْلُوفُ كِفَالَةً وَلَوْ طَالَبَ أَحَدُهُمَا لَهُ أَنْ
 يُطَالَبَ الْآخَرُ وَيَصِحُّ تَقْلِيدُ الْكَفَالَةِ بِشَرَطِ مَلَا
 كَشَرَطِ وَجُوبِ الْحَقِّ كَأَنْ اسْتَحَقَّ الْمُبِيعُ أَوْ
 لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَيْفَاوَ كَأَنْ غَابَ عَنِ الْمَضْرُوقِ
 يَصِحُّ بِكُفُولِهِ هَبَّتِ الزَّمْعُ وَإِنْ جَعَلَ أَحَدُهُمَا
 الْكَفَالَةَ وَجَبَّ الْمَالُ حَالًا فَإِنْ كَفَلَ بِمَا لَهُ عَلَيْهِ
 وَبَرَهَنَ عَلَى الْفِ لَزِمَهُ وَالْأَصْدَقُ الْكَفِيلُ
 فِيمَا أَقْرَبَ جَلْفِهِ وَلَا يَنْفَدُ قَوْلُ الْمَطْلُوبِ عَلَى الْكَفِيلِ
 فَإِنْ كَفَلَ بِأَمْرِهِ رَجَعَ بِمَا آدَى عَلَيْهِ وَإِنْ كَفَلَ
 بِغَيْرِ أَمْرِهِ لَمْ يَرْجَعْ وَلَا يُطَالَبُ الْأَمِيلُ بِالْمَالِ
 قَبْلَ أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ فَإِنْ لُزِمَ لِأَمْرٍ وَبَرِي
 نَادَى الْأَمِيلُ وَلَوْ أَنَّ رَأَى الْأَمِيلَ أَوْ أَخْرَعَهُ
 بَرَاءَ الْكَفِيلِ وَتَأَخَّرَ عَنْهُ وَلَا يَنْفَكُ وَلَوْ صَالِحُ
 أَحَدُهُمَا رُبَّ الْمَالِ عَنْ الْفِ عَلَى يَصْفِدَ بَرِيًّا
 وَإِنْ قَالَ الطَّالِبُ لِلْكَفِيلِ بَرِئْتُ إِلَى مَنْ
 الْمَالِ رَجَعَ عَلَى الْمَطْلُوبِ وَفِي بَرِئْتُ أَوْ أَتَرَأَيْتُكَ
 لَا. وَبَطُلَ تَقْلِيدُ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْكَفَالَةِ بِالشَّرْطِ

أي للمنفذ
 فله رد وهو
 مكفول عنه أو لنفذه
 كان موه

7

وَالْكَفَالَةُ جِدَّةٌ وَقَوٌّ دُوسِيْعٌ وَسَرَّهَوِيٌّ وَأَمَانَةٌ وَصَحٌّ لَوْ
 شَنَا وَفَضْلٌ أَوْ غَبُورٌ عَلَى السَّوْمِ الشَّرَاءُ وَشَيْعًا
 فَاسِدٌ أَوْ حَمَلٌ رَأَيْتُ مَعِينَةً مَسْأَجِرَةً وَخِدْمَةٌ عَبْدٌ
 اسْتَوْجِدَ لِلْخِدْمَةِ وَبِئْسَ قَبُولُ الطَّالِبِ فِي جَلَسِ الْعَقْلِ
 إِلَّا أَنْ يَكْفُلَ وَارِثُ الْمَرِيضِ عَنْهُ وَعَنْ مَيِّتٍ نَفْسٍ
 وَبِالْثَمَنِ لِلْمُوكَلِّ وَرَبِّ الْمَالِ وَلِلشَّرِيكِ إِذَا بَاعَ عَبْدٌ
 صَفْقَةً وَبِالْفَهْدَةِ وَالْخَالِصِ وَمَا الْكِتَابَةُ
فَمَنْ وَلَوْ أُعْطِيَ الْمَطْلُوبُ الْكَفِيلُ قَبْلَ أَنْ
 يُعْطِيَ الْكَفِيلُ الطَّالِبَ لَا يَسْتَرْذِمُهُ وَمَا رَجَعَ الْكَفِيلُ
 لَهُ وَنَذِبَ رَدُّهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ لَوْ شَاءَ يَتَعَيَّنُ
 وَلَوْ أَمَرَ كَفِيلُهُ أَنْ يَتَّقِينَ عَلَيْهِ حَرْبًا فَفَصَلَ الْبَرَاءُ
 لِلْكَفِيلِ وَالزَّيْجُ عَلَيْهِ وَمَنْ كَفَلَ **الرَّجُلَ** بِمَا ذَابَ لَهُ عَلَيْهِ
 أَوْ بِمَا قُضِيَ لَهُ عَلَيْهِ فَغَابَ الْمَطْلُوبُ وَبَرَهَنَ الْمُدْعَى عَلَى
 الْكَفِيلِ أَنْ لَهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ الْقَالَةَ يُغْبَلُ وَلَوْ بَرَهَنَ أَنْ
 لَهُ عَلَى زَيْدٍ كَذَا أَوْ أَنَّ هَذَا كَفِيلُ عَمَّةٍ بَابِهِ •
 قُضِيَ بِهِ عَلَيْهِمَا وَلَوْ بَالِي أَمْرٍ فُضِيَ عَلَى الْكَفِيلِ فَقَطُّ
 وَكَفَالَتُهُ بِالذِّكْرِ نَسَبٌ لِيَمٍ وَشَهَادَتُهُ وَخَاتَمُهُ

صَحَّ الْكَفَالَةُ
 عَلَى قَوْلِ الْمَا
 حَبِي

عَلَى رَجُلٍ مَرِيضٍ

لَا • وَمَنْ ضَمِنَ عَنْ آخَرَ خَرَجَهُ أَوْ رَهَنَ بِهِ أَوْ ضَمِنَ
 لَوْ أَيْبَهُ أَوْ قَسَمَتَهُ صَحٌّ وَمَنْ قَالَ لِأَخِي ضَمِنْتُ لَكَ
 عَنْ فُلَانٍ مَانِيَةً إِلَى شَهْرٍ فَقَالَ هِيَ حَالَةٌ وَالْقَوْلُ
 لِلضَّامِنِ وَمَنْ اشْتَرَى أَمَةً وَكَفَلَ لَهُ رَجُلٌ بِالذِّكْرِ
 فَاسْتَحَقَّتْ لَهُ بِأَخْذِ الْمُشْتَرِي الْكَفِيلَ حَتَّى يَقْضِيَ
 لَهُ بِالْثَمَنِ عَلَى الْبَائِعِ **بَابُ كِفَالَةِ الرَّجُلَيْنِ وَالْعَدَمِ**
 رَيْنٌ عَلَيْهِمَا وَكُلُّ كَفَلٍ عَنْ صَاحِبِهِ فَمَا آذَاهُ أَحَدُهُمَا
 لَهُ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ فَإِنْ زَادَ عَلَى النِّصْفِ رَجَعَ
 بِالزِّيَادَةِ وَأَنْ كَفَلَ عَنْ رَجُلٍ • وَكَفَلَ كُلُّ صَاحِبِ
 فِيمَا أَدَّى أَحَدُهُمَا رَجَعَ بِهِ عَلَى شَرِيكِهِ أَوْ بِالْكُلِّ
 عَلَى الْأَمِيلِ وَإِنْ أَرَادَ الطَّالِبُ أَحَدَهُمَا أَخَذَ الْآخَرَ
 بِكُلِّهِ وَإِنْ افْتَرَقَ الْمُتَقَاوَضِينَ أَحَدُ الْفَرِيقِ
 أَيْ شَأْنًا بِكُلِّ الدَّيْنِ وَلَا يَرْجِعُ حَتَّى يُوَدِّيَ الْآخَرَ
 مِنَ النِّصْفِ وَإِنْ كَانَتْ عَبْدِيَّةً كِتَابَةً وَاحِدَةً
 وَكَفَلَ كُلُّ صَاحِبِهِ فَمَا أَدَّى أَحَدُهُمَا رَجَعَ بِنِصْفِهِ
 وَلَوْ حَرَّرَ أَحَدَهُمَا أَخَذَ آيَا شَأْنِ صَاحِبِهِ مِنْ لَمْ
 يَفْتَرِغْهُ فَإِنْ أَخَذَ الْمُغْتَفَّ رَجَعَ عَلَى صَاحِبِهِ وَإِنْ

مِنْ بَابِهِ مَر

نَبِيضُهُ مَر

أَخَذَ الْآخِرَ لَا • وَمَنْ صَمِنَ عَنْ عَبْدٍ مَا لَا يُؤْخَذُ بِهِ بَعْدَ عَيْتِهِ
فَهُوَ حَالَتٌ وَإِنْ لَمْ يُسَمِّهِ وَلَوْ أَدْعَى رَقِيقَةَ الْعَبْدِ وَكُفِّلَ
بِهِ رَجُلٌ فَأَتَى الْعَبْدَ فَبَرَّهَتْ الْمَدْعَى أَنَّهُ لَهُ صَمِنَ
قِيَمَتَهُ وَلَوْ أَدْعَى عَلَى عَبْدٍ مَا لَا وَكُفِّلَ بِخَفِيسِهِ رَجُلٌ فَأَتَى
الْعَبْدَ بِرَأْيِ الْكَفِيلِ وَلَوْ كُفِّلَ عَبْدٌ عَنْ سَيِّدِهِ
بِأَمْرِهِ فَفُتِّقَ فَأَدَّاهُ أَوْ كُفِّلَ سَيِّدُهُ عَنْهُ فَأَدَّاهُ بَعْدَ
عَيْتِهِ لَمْ يَرْجِعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ •

كتاب الحوالة الذي نقل الدين

مَنْ ذِمَّةٌ إِلَى ذِمَّةٍ وَيُبَيِّحُ فِي الدِّينِ لَكَ فِي الْعَيْنِ بِرَضِي
الْحَتَالِ وَالْحَتَالِ عَلَيْهِ وَبِرَأْيِ الْحَبْلِ بِالْقَبُولِ مِنَ
الدِّينِ وَلَمْ يَرْجِعِ الْحَتَالُ عَلَى الْحَبْلِ إِلَّا بِالتَّوْبِ
وَيَقُولُ أَنْ يَحْدِثَ الْحَوَالَةَ وَخَلِيفَتُ وَلَا يَتَيْنُهُ لَهُ عَلَيْهِ
أَوْ يَمُوتَ سَقَطَتْ فَإِنْ طَالَ كِبَ الْحَتَالِ عَلَيْهِ الْحَبْلُ
بِمَا أَحَالَ فَقَالَ الْحَبْلُ أَحَلَّتْ بِي بَيْنِي عَلَيْكَ
مِنْ الْحَبْلِ مِثْلَ الدِّينِ وَإِنْ قِيلَ الْحَبْلُ لِلْحَتَالِ
أَحَلَّتْكَ لِقَبْضَتِهِ فَقَالَ الْحَتَالُ أَحَلَّتَنِي بَيْنِي
بِي عَلَيْكَ فَأَقُولُ لِلْحَبْلِ وَلَوْ أَحَالَهُ بِمَا لَدُنَّ عِنْدَ رَبِّهِ

صَحَّتْ فَإِنْ هَلَكَتْ بِرَأْيِ وَكَرِهَ السَّامِعُ •

كتاب القضاء

أَهْلُ الشَّهَادَةِ وَالْفَاسِقُ أَهْلُ الْقَضَاءِ كَأَنَّهُ
أَهْلُ الشَّهَادَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْلَدَ وَلَوْ كَانَ
الْقَاضِي عَدُوًّا فَفُتِّقَ بِأَخْذِ الرَّشْوَةِ لَا يَصِحُّ
قَاضِيًا وَالْفَاسِقُ يَصْلَحُ نَفْسِيًّا وَقِيلَ لَا •
وَلَا يَكُونُ الْقَاضِي قَطًّا غَلِيظًا حَبِيرًا عَيْنِيًّا وَيَنْبَغِي
أَنْ يَكُونَ مُؤْتَوِقًا فِي عَفَافِهِ وَعَقْلِهِ وَصَلَابَةِ
وَفَهْمِهِ وَعَلَيْهِ بِالشَّدَّةِ وَالْإِثَارِ وَوُجُوهِ الْفَقْهِ
وَالِاجْتِهَادِ شَرْطُ الْأَوَّلِيَّةِ وَالْمُنَى يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
هَكَذَا وَلَوْ أَنَّ التَّقْلِيدَ لَنْ خَافَ الْخَيْفَ وَإِنْ أَمِنَهُ
لَا • وَلَا يَسْأَلُهُ وَجُورُ تَقْلِيدِ الْقَضَاءِ مِنَ السُّلْطَانِ
الْعَادِلِ وَالْجَائِثِ وَمِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ فَإِذَا تَقْلَدَ
الْقَضَاءُ مِنَ السُّلْطَانِ الْعَادِلِ وَالْجَائِثِ يَسْأَلُ
دِيْوَانَ قَاضِي قَبْلَهُ وَهُوَ الْخَرِيطَةُ الَّتِي فِيهَا التَّجَلُّلُ
وَالْحَاضِرُ وَغَيْرُهَا أَوْ نَظَرِي فِي حَالِ الْحَبْسِ سَمِعَ
فَإِنْ أَقْدَرَ حُجَّتْ أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ يَتَنَزَّهُ الزَّمَنُ وَالْإِ

نَادَى عَلَيْهِ وَعَمِلَ فِي الْوَدَائِعِ وَغَلَّاتِ الْوَقْفِ
 بَيِّنَةً أَوْ أَفْزَارَ وَلَمْ يَحْمِلْ بِقَوْلِ الْمَضُولِ
 إِلَّا أَنْ يُعْزِدَ وَالْيَسَّامَةُ سَلَّمَ إِلَيْهِ فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ
 فِيهَا وَيَقْفِي فِي الْمَسْجِدِ أَوْ دَارِهِ وَيُرَدُّ هَدِيَّةُ الْأَمِينِ
 قَرِيبَهُ أَوْ مَن جَرَتْ عَادَتُهُ بِذَلِكَ وَدَعْوَةٌ خَاصَّةٌ
 وَيَشْهَدُ الْخِزَانَةُ وَيَعُودُ الرِّبَيعُ وَالْيَسُوبِيُّنِهَا
 جُلُوسًا وَاسْتَنْقَبَا لَا وَلِيَّتُفَ عَنْ مُسَارَّةِ أَحَدِهِمَا
 وَإِشَارَتِهِ وَتَلْقَيْنِ حُجَّتِهِ وَفِيَا فِتْنَةٍ وَالْمَزَاجُ وَتَلْقَيْنِ
 الشَّاهِدَ **فَمَنْ** وَإِذَا اثْبَتَ الْحَقَّ لِلْمُدْعَى أَمْرَهُ
 بَدَفَعَ مَا عَلَيْهِ فَإِنْ أَبَى حَبَسَهُ فِي الثَّمَنِ وَالْقُدُوسِ
 وَالْمَهْرُ الْمُحْتَلُّ وَمَا التَّزَمَهُ بِالْكَفَالَةِ لَا فِي غَيْرِهِ
 إِنْ ادَّعَى الْفَقِيرُ إِلَّا أَنْ يُثَبِّتَ غَدَمُهُ عَنَاءَهُ
 فَحَبَسَهُ بِمَا رَأَى ثُمَّ لِيَسْأَلَ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ
 لَهُ سَائِلٌ خَلَاهُ وَلَمْ يَحْلُ بِبَيْتِهِ وَبَيْنَ غَدَمَائِهِ
 وَرَدَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى أَفْلَاسِهِ قَبْلَ حَبْسِهِ وَبَيِّنَةُ
 الْيَسَّارِ أَحَقُّ وَأَبَدُ حَبْسِ الْوَسِيرِ وَحَبْسِ
 الرَّجُلِ لِنَفَقَةٍ وَحُجَّتِهِ لَا فِي دَيْنٍ وَلَدِهِ إِلَّا إِذَا أَبَى

مِنْ

مِنَ الْأَنْفَاقِ عَلَيْهِ
بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي وَغَيْرِهِ
 وَيَكْتُبُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي غَيْرِ حِدٍّ وَقَوْلٍ فَإِنْ
 شَهِدَ وَاعْلَى خَصْمٍ حَاضِرٍ حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ وَكَتَبَ
 حُكْمَهُ وَهُوَ الْمَدْعُوعُ سَجًّا أَوْ إِلَّا لَمْ يَحْكَمْ وَلَكِنَّ الشَّهَادَةَ
 لِيَحْكُمَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ بِهَا وَهُوَ الْكِتَابُ الْحَكْمِيُّ وَهُوَ
 نَقْلُ الشَّهَادَةِ فِي الْحَقِيقَةِ وَقَدْ رَأَوْهُمْ وَخَتَمَ عِنْدَهُ
 وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ فَإِنْ وَصَلَ إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ نَظَرَ إِلَى
 خَتَمِهِ وَلَمْ يَقْبَلْهُ بَلَى خَصْمٍ وَشَمَّ يُودِ فَإِنْ شَهِدَ وَاعْلَى
 أَنَّهُ كِتَابُ فَلَانَ الْقَاضِي سَلَّمَ إِلَيْهِ فِي مَجْلِسٍ حَلِيٍّ
 وَقَرَأَهُ عَلَيْهِ وَخَتَمَهُ فَتَحَ الْقَاضِي وَقَرَأَهُ عَلَى خَصْمِهِ
 وَالزَّمَمَهُ مَا فِيهِ وَيَبْطُلُ الْكِتَابُ بِمَوْتِ الْكَاتِبِ
 وَعُزْلِهِ وَمَوْتِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَتَبَ بِفَكَ
 اسْمِهِ وَالْأَكْلُ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قَضَاةِ السُّلَاطِينِ
 لَا بِمَوْتِ الْخَصْمِ وَتَقْضِي الْمَرَاةُ فِي غَيْرِ حِدٍّ وَقَوْلٍ
 وَلَا يَسْتُخْلَفُ قَاضٍ إِلَّا أَنْ يَفُوضَ إِلَيْهِ ذَلِكَ بِخِلَافِ
 الْأُمُورِ بِالْجُمُعَةِ وَإِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ حَكْمُ قَاضٍ أَرْضَاهُ

ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع
 وينفذ القضاء بشهادة الزور في المقود والفسوخ
 ظاهر او باطنا لا في الاملاك الرسالة ولا يقضي على
 غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه كالكيل
 والوصي او يكون ما يدعي على الغائب سبباً لما
 يدعي على الحاضر كمن ادعى عينا في يد غيره انه
 اشتراه من فلان الغائب ويفرض القاضي
 مال اليتيم ويكتب المصلح الوصي والاب
باب التخليع حكم ارجل الحكم
 بينهما حكم ببيئته او اقراره او كولي في غير
 حد وقود ودية على الماقله صرح لو صلح الحكم
 قاضيا ولكل من الحكمين ان يرجع قبل حكمه وان
 حكم لزمهما وامضى القاضي حكمه ان وافق مذهبه
 والا بطله وبطل حكمه لا يورثه وولده وزوجته
 حكم القاضي خلاف حكمه عليهم **سائل شئ**
 لا يترد ذو سفل فيه ولا ينقب كودلي
 رضي ذي القلوز ايفة مستطيلة يشعب

عنها

عنهم ما لها غير نافذة لا يفتح اهل الاول فيه بابا
 بخلاف السنة برة ادعى دار في يد رجل انه وهبها
 له في وقت فسئل البينة فقال **سائل** حذريها
 فاشترتها منه وبرهن بالسداد قبل الوقت
 الذي يدعي فيه الهبة لا تقبل وبعدة تقبل
 ومن قال لاخر اشتريت مني هذه الامنة
 فانك فليبايع ان يطاها ان ترك الخصومة
 ومن اقر يقين محشة ثم ادعى انها زبوف
 صدق ومن قال لاخر لك على الف فردته ثم
 صدقه فلا شيء عليه ومن ادعى على اخيه لا
 فقال ما كان لك على شيء قط وبرهن المدعي
 على الف وهو برهن على القضاء او الاثر اقبل
 وكوزاد ولا اعرفك لا ومن ادعى على اخيه
 انه باعه امته فقال **سائل** لم ابقربا منك قط وبرهن
 على السداد فوجد بها عيبا وبرهن البائع انه
 براء اليه من كل عيب لم يقبل وبطل
 الصك بان شا الله وان مات دعي فقالت

زَوْجَتَهُ اسَلَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَالَتْ الْوَرِثَةُ اسَلَتْ
 قَبْلَ مَوْتِهِ فَالْقَوْلُ لَهُمْ وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي هَذَا
 ابْنُ مَوْدِي لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ دَفَعَ الْمَالُ إِلَيْهِ
 وَإِنْ قَالَ لِأَخِي هَذَا ابْنُهُ أَيْضًا وَكَذَبَ الْأَوَّلُ
 قَضَى لِلأَوَّلِ مِنْ ثَمَرَاتِ فُسْحَمَ بَيْنَ الْفَرَمَاءِ لَا يَكْفُلُ
 مِنْهُمْ وَلَا مِنْ وَارِثٍ وَلَوْ ادَّعَى دَارًا ارْثَ النَّفْسِ
 وَلَا أَخَ غَائِبٍ وَبَرَهَنَ عَلَيْهِ أَخَذَ بِنِصْفِ الْمُدَّعَى
 فَقَطَّ وَمَنْ قَالَ مَالِي أَوْ مَا أَمْلَكَ فِي الْمَسَاكِينِ
 سَدَقَةٌ فَهُوَ عَلَى مَالِ الزَّكَاةِ وَلَوْ أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ
 فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَمَنْ أَوْصَى إِلَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْوَصِيَّةِ
 فَهُوَ وَصِيٌّ خِلَافَ الْوَكِيلِ وَمَنْ أَعْلَمَ بِالْوَكَا
 فَةِ تَصَدَّقَ وَلَا يَتَّبِعْ عِزْلَهُ إِلَّا بَعْدَ أَوْسُتَيْنِ
 كَالْإِحْبَارِ لِلشَّيْءِ جَنَابَةً عِنْدَهُ وَلِلشَّفِيعِ وَالْبَكْرِ
 وَالسُّلَّةِ الَّذِي لَمْ يَهَاجِرْ وَلَوْ بَاعَ الْقَاضِي أَوْ أَمِينُهُ
 عَبْدَ الْفَرَمَاءِ وَأَخَذَ الْمَالَ فَضَاعَ وَاسْتَحَقَّ الْعَبْدُ
 لَمْ يَنْتَهِ وَرَجَعَ الْمُشْتَرَى عَلَى الْفَرَمَاءِ وَإِنْ أَمَرَ
 الْقَاضِي الْوَصِيَّ بِبَيْعِهِ لَهُمْ فَاسْتَحَقَّ أَوْ مَاتَ

قَبْلَ

قَبْلَ الْقَبْضِ فَضَاعَ الْمَالُ رَجَعَ الْمُشْتَرَى عَلَى الْوَصِيِّ
 وَهُوَ عَلَى الْفَرَمَاءِ وَقَالَ قَاضٍ عِنْدَ عَالِمٍ قَضَيْتُ
 عَلَى هَذَا ابْنِ الرَّحْمَنِ أَوْ بِالْقَطْعِ أَوْ بِالضَرْبِ فَأَقْبَلَهُ
 وَسَفَكَ فَقَالَهُ وَإِنْ قَالَ قَاضٍ عَزَلَ لِرَجُلٍ
 أَخَذَتْ مِنْكَ الْفَأُودَ فَفَقْتُ إِلَى رَيْدٍ فَضَيْتُ
 بِهِ عَلَيْكَ فَقَالَ الرَّجُلُ أَخَذْتَهُ ظُلْمًا فَأَقْبَلْتُ
 لِلْقَاضِي وَكَذَلِكَ قَالَ قَضَيْتُ بِقَطْعِ يَدِكَ
 فِي حَقِّكَ إِذَا كَانَ الْقَطْعُ يَدَهُ وَالْأَخُودُ مِنْهُ
 الْمَالُ مُقَرَّرًا أَنْتَ فَقَالَ وَهُوَ قَاضٍ
كتاب الشهادات هي أخبار
 عَنْ مُشَاهِدَةٍ وَعَدَيَانِ لَعْنَتُ تَحْيِينَ وَحْيَانِ
 وَيَلْزَمُ بَطْلُ الْمُدَّعَى وَسَتْرُهَا فِي الْحُدُودِ حَتَّى
 وَيَقُولَ فِي السَّرِقَةِ أَخَذَ لَا سَرَقَ
 وَشَرْطُ الْبُزْنِ أَرْبَعَةُ رَجَالٍ وَلِبَقِيَّةِ الْحُدُودِ
 وَالْقِصَاصِ رَجُلَانِ وَلِلْوِلَادَةِ وَالْبَكَارَةِ وَعِيَّةِ
 النِّسَاءِ فَمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ رَجُلٌ أَمْرًا وَلِفِرْعَاهَا
 رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَانِ وَلِلْكُلِّ لَقَطُ الشَّهَادَةِ

وَالصَّالَةِ وَيَسْأَلُ عَنِ الشُّهُوبِ بِشَرِّهَا وَعَلَيَّ سَائِرُ
 الْحَقُّوقِ وَتَقْدِيرُ الْخَصْمِ لَا يَصِحُّ وَالْوَاحِدُ يَكْفِي لِلتَّرَكِيَةِ
 وَالرِّسَالَةِ وَالزَّجْمَةِ وَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِمَا سَمِعَ أَوْ رَأَى
 كَالْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ وَحُكْمِ الْحَاكِمِ وَالنَّصَبِ وَالْقَتْلِ
 وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ وَلَا يَفْعَلْ شَاهِدًا وَقَاضٍ وَرَاجٍ
 بِالْخَطِّ أَنْ لَمْ يَتَذَكَّرْهَا وَلَا يَشْهَدْ بِمَا لَمْ يَفَاقِبْهُ
 إِلَّا النَّسَبَ وَالْمَوْتَ وَالتَّكَاثُفَ وَالذَّحْوَالَ وَوَلَايَةَ
 الْقَاضِي وَأَمَّا **أصل الإقف** فله أَنْ يَشْهَدَ بِهَا
 إِذَا اخْبَرَهُ بِهَا مَنْ يَنْتَفِ بِهْ وَمَنْ فِي يَدِهِ مَتْنٌ سَوَاءٌ
 الرَّقِيقُ لَكَ أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ لَهُ وَإِنْ فَسَّرَ الْقَاضِي
 أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالتَّسَامُعِ أَوْ بِمَقَابِنَةِ الْيَدِ لَا يَقْبَلُ
 وَمَنْ شَهِدَ أَنَّهُ حَضَرَ رَفَقَ فَلَا يَنْفَعُ أَوْ صَلَّى
 عَلَى جَنَازَتِهِ فَهُوَ بِمَقَابِنَةِ حَتَّى لَوْ فَسَّرَ الْقَاضِي وَقِيلَ
بَابٌ مِنْ تَقْبُلِ شَهَادَتِهِ وَمِنْ لَا يَقْبَلُ
 وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ الْأَعْمَى وَالْمَأْنُونِ وَالْقَبِيحِ إِلَّا
 أَنْ يَتَحَيَّ لَافِي الرِّقِّ وَالصَّفَرِ وَأَدَبِيًّا يَفْعَلُ الْحَرِيَّةَ
 وَالْبُلُوغَ وَالْمَحْدُورَ فِي قَذْفٍ وَإِنْ تَابَ إِلَّا أَنْ

ولا يشهد على شهادة
 غيره ما لم يشهد عليه
 ح

يُحَذَّرُ الْكَافِرُ فِي قَذْفٍ ثُمَّ اسْلَمَ وَالْوَلَدُ لِأَبَوَيْهِ وَحَدِيثُهُ
 وَعَكْسُهُ وَأَحَدُ الرُّوحَيْنِ لِلْآخَرِ وَالشَّيْءُ لِعَبْدِهِ وَنَحْوُهَا
 وَالشَّرِيكَ لَشَرِيكِهِ فِيمَا هُوَ مِنْ شُرَكَائِهِمَا وَالْمَخْدُومُ
 وَالنَّاعِمَةُ وَالْعُتْبَةُ وَالْعَدُوُّ إِنْ كَانَتْ عَدَاوَةً
 دُنْيَوِيَّةً وَمِنْ الشُّرْبِ عَلَى الْكُفْرِ وَمَنْ يَلْقَى
 بِالظُّهُورِ أَوْ يُفَنِّي لِلنَّاسِ أَوْ يُزَكِّي مَا يُوجِبُ الْحَدَّ
 أَوْ يَدْخُلُ الْحِمَامَ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ يَأْكُلُ الرِّبَا أَوْ يَقَامِرُ بِهَا
 لِرُتْبَةٍ وَالسِّتْرُ يَخْرُجُ أَوْ يَفُوتُ ذَلِكَ الْقِسْلَةُ بِسَبَبِهَا أَوْ يَبُولُ
 أَوْ يَأْكُلُ عَلَى الطَّرِيقِ أَوْ يُطَهِّرُ سِتَّ الشَّلْفِ وَتَقْبُلُ
 لِأَخِيهِ وَعَمْدَ وَأَبُوَيْهِ رِصَاعًا أَوْ أَمْرًا مَرَاتَةً وَنِسْتَهَا وَرُفُوحَ
 بَنِيهِ وَامْرَأَةَ ابْنِهِ وَأَبْنَاهُ وَأَهْلُ الْهَوَا إِلَّا الْخَطَّ ابْنَتَهُ
 وَالذَّيْعَى عَلَى مِثْلِهِ وَالْحَرِيَّةَ عَلَى مِثْلِهِ لَا عَلَى الذَّيْعَى
 وَمَنْ أَلَمَ بِصَفِيرَةٍ إِنْ اجْتَنَبَ الْكِبَائِرَ وَالْأَقْفَابَ
 وَالْخَصِيَّ وَوَلَدَ الزَّانَا وَالْحَنِيَّ وَالْعَمَالَ وَالصَّنْفَ
 الْمُعْتَقَ وَلَوْ شَهِدَ أَنَّ أَبَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَوْ وَلِيَّهُ
 يَدْعِي جَانًا وَإِنْ أَنْكَرَ لَا كَمَا لَوْ شَهِدَ الْمَوْتَ أَنَّ أَبَاهُ
 وَكَلَهُ يَقْبِضُ دِيُونَهُ وَادْعَى الْوَكِيلَ أَوْ أَنْكَرَ

لا على
 ح

وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي الشَّهَادَةَ عَلَى جُرْحٍ وَمَنْ شَهِدَ وَلَمْ
يَبْرَحْ حَتَّى قَالَ أَوْ هُتَّ بَيْنَ شَرَاهُ بَيْنَ يَتَقَبَّلُ الْوَعْدَ
بَابُ الْاِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ
الشَّهَادَةُ أَنْ وَافَقَتْ الدَّعْوَى قُبِلَتْ وَإِلَّا لَا. ادَّعَى
رَأْسُ الْوَارِثَةِ أَوْ شَرَاهُ فَشَرَاهُ بِمِلْكٍ مَطْلُفٌ لَقَدْ
وَبَعَثَهُ لَا. وَيُقْتَبَرُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ لَفْظًا
وَمَعْنًى وَأَنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْفِ وَالْأُخْرَى لِقَبْلِ
لَمْ يَقْبَلْ وَأَنْ شَهِدَ الْاِخْرَى بِالْفِ وَخُصِمَاتُ
وَالْمَدْعَى يَدْعِي ذَلِكَ قُبِلَتْ عَلَى الْفِ وَلَوْ شَهِدَا
بِالْفِ وَقَالَ أَحَدُهُمَا قَضَاهُ مِنْهَا خُصِمَاتُ
تَقْبَلُ بِالْفِ وَلَمْ يَسْمَعْ أَنَّهُ قَضَاهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ
مَعَهُ أَحَدٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يَشْهَدَ حَتَّى يَقْبَلَ الْمَدْعَى
بِمَا قَبَضَ وَلَوْ شَهِدَا بِقَرْضِ الْفِ وَشَهِدَ أَحَدُهُمَا
أَنَّهُ قَضَاهُ حَازَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَرْضِ وَلَوْ
شَهِدَا أَنَّهُ قُتِلَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمْرِ مَكَّةَ وَخُتْمُ
أَنَّهُ قُتِلَ يَوْمَ الْخَمْرِ مِنْهُ زَيْدٌ وَأَنْ قَضَى
بِأَحَدِهِمَا بَطَلَتْ الْاِخْرَى وَلَوْ شَهِدَ عَلَى شَخْصٍ

بِسْرَةٍ بِقَرْدٍ وَاخْتِلَافًا فِي لَوْحًا قَطَعَ خِلَافَ الدَّكُولَةِ
وَالْأَبْوَشِ وَالْفَصْبِ وَمَنْ شَهِدَ بِرَجُلٍ أَنَّهُ اسْتَعْرَى
عَبْدَ فُلَانٍ بِالْفِ وَشَهِدَ اِخْرَى بِالْفِ وَخُصِمَاتُ
بَطَلَتْ الشَّهَادَةُ وَكَذَا الْكِتَابَةُ وَالْخَلْعُ وَأَمَّا التَّخَاجُ
فَيُصَحُّ بِالْفِ وَسَلَّكَ الْوَرِثَةُ لَمْ يَقْبَلْ لَوَارِثِهِ بَلَى
حَدِّ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ بِمِلْكِهِ أَوْ يَدِهِ أَوْ يَدِ مُسْتَعْرِئِهِ
أَوْ يَدِ مَوْلَاهُ وَقَدْ قُبِلَتْ الْمَوْتُ وَلَوْ شَهِدَا بِبَيْدِ حَتَّى
مَنْ شَهِدَ رَدَّتْ وَلَوْ أَفَرَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ
أَوْ شَهِدَ بِشَاهِدٍ أَنْ أَنَّهُ أَفَرَّ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِ الْمَدْعَى
دَفَعَ إِلَى الْمَدْعَى **بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ**
تَقْبَلُ فِيمَا لَا يَسْقُطُ بِالشَّهَادَةِ أَنْ شَهِدَ رَجُلَانِ
عَلَى شَهِادَةِ شَاهِدَيْنِ وَلَا يَقْبَلُ شَهِادَةُ وَاحِدٍ
عَلَى شَهِادَتِهِ وَاحِدٍ وَالْإِسْهَادُ أَنْ يَقُولَ إِسْهَادُ
عَلَى شَهِادَتِي أَيْ اسْهَدُ أَنْ فُلَانًا أَفَرَّ عِنْدِي
بِكُذَّاءٍ أَوْ أَنَّ الْقَرْضَ أَنْ يَقُولَ اسْهَدُ أَنْ فُلَانًا اسْهَدُ
عَلَى شَهِادَتِهِ أَنْ فُلَانًا أَفَرَّ عِنْدَهُ بِكُذَّاءٍ أَوْ قَالَ اسْهَدُ
عَلَى شَهِادَتِي بِذَلِكَ وَلَا شَهِادَةُ لِلْفِرْعِ بِلَى مَوْتٍ

أَصْلِهِ أَوْ مَرْصِدِهِ أَوْ سَفَرِهِ فَإِنْ عَدَّ لَهُمُ الْمَرْدُوعُ نَحْ
وَالْأَعْدَ لَوْ أَوْ تَبَطَّلَ شَهَادَةُ الْمَرْدُوعِ بِإِنْكَارِ الْأَصْلِ
الشَّهَادَةُ وَلَوْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ
بَيْتٍ فَلَا يَنْفُلَانِ الْقَلَابَةِ بَالٍ وَقَالَ لَا أَخْبَرْنَا أَنَّهُمَا
يَعْرِفَانِهَا فِي سَابِقَةِ رَأْيٍ وَقَالَ لَمْ يَنْدِرْهُ هَذِهِ
لَا قِيلَ لِلدَّعَى هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَمْ هَاتِ فَلَانَهُ كَذَا
كَتَابَ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي وَلَوْ قَالَ فِيهِمَا التَّيْمَةُ
لَمْ يَجْزِ حَتَّى يَنْسَبَ هَاتَا إِلَى اخْتِذَاهَا وَلَوْ أَنَّ شَهِدَ
زَوْجًا يَشْهَدُ وَلَا يَفْتَدِي **بَابُ الرَّجْعِ عَلَى الشَّهَادَةِ**
لَا يَجْعُ الرَّجْعُ عَنْهَا إِلَّا عِنْدَ قَاضٍ فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ
حُكْمِهِ لَمْ يَقْضَ وَيَقْدَهُ لَمْ يَقْضَ وَضَمَّتَا
أَتْلَفَاهُ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ إِذَا قَبِضَ الْمَدْعَى إِلَيْكَ
دَيْنًا أَوْ عَيْنًا فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا ضَمِنَ النَّصِيفُ
وَالْفَيْسُ لِمَنْ بَعِيَ لَا لِمَنْ رَجَعَ فَإِنْ شَهِدَ ثَلَاثَةٌ
وَرَجَعَ وَاحِدٌ لَمْ يَضْمِنْ وَإِنْ رَجَعَ آخَرُ ضَمِنَا
النَّصِيفَ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فَرَجَعَتْ
امْرَأَةٌ ضَمِنَتْ الرَّبْعَ فَإِنْ رَجَعَتْ اِثْنَتَا النَّصِيفِ

وَأَنْ

وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ فَرَجَعَتْ ثَمَانٌ
لَمْ يَضْمِنْ فَإِنْ رَجَعَتْ أَحَدَايَ ضَمِنَ رُبْعُهُ فَإِنْ
رَجَعُوا فِي الْفَرْمِ بِالْأَسَدِاسِ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلَانِ
عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا بِنِكَاحٍ يَفْتَدِي رُسْمَ مِثْلِهَا أَوْ رَجَعَا
لَمْ يَضْمِنْ وَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ مِمَّا هَاوَلَمْ يَضْمِنْ فِي
الْبَيْعِ إِلَّا مَا نَقَصَ مِنْ فَيْسَةِ الْمَبِيعِ وَفِي الطَّلَاقِ
قَبْلَ الْوُطْئِ ضَمِنَا نِصْفَ الْهَدْيِ وَلَمْ يَضْمِنْ
لَوْ بَعَدَ الْوُطْئُ وَفِي الْفَيْسَةِ ضَمِنَا الْقِيَمَةَ وَفِي
الْفَيْسَةِ فِي الدَّيْنَةِ وَلَمْ يَقْتَضِ وَإِنْ رَجَعَ
شُهُودُ الْمَرْدُوعِ ضَمِنُوا لِأَشْهُودِ الْأَصْلِ بِالشَّهَادَةِ
الْمَرْدُوعِ عَلَى شَهَادَتِنَا أَوْ أَشْهَدْنَا هُمْ وَغُلِبْنَا
وَلَوْ رَجَعَ الْأَصُولُ وَالْمَرْدُوعُ ثَمِنَ الْمَرْدُوعُ
فَقَطْرًا وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ الْمَرْدُوعِ كَذِبَ
الْأَصُولِ أَوْ غُلِبُوا وَثَمِنَ الْمَرْكُوبُ بِالرَّجْعِ
وَشُهُودُ الْيَمِينِ لِأَشْهُودِ الْإِحْسَانِ وَالْمَشْرُطِ وَالزَّفَا

كِتَابُ التَّوَكُّلِ

صَحَّ التَّوَكُّلُ وَهُوَ إِقَامَةُ الْفَيْدِ بِمَقَامِ تَقْسِيمِهِ

فِي التَّصَرُّفِ مِنْ تَمْلِكِهِ إِذَا كَانَ الْوَكِيلُ يَفْقَهُ الْمَقْدُورَ
 مَبْنًى أَوْ عَبْدًا مَجْزُورًا يَكُلُّ مَا يَفْقَدُهُ بِنَفْسِهِ وَبِالْخُصُومَةِ
 فِي الْحُقُوفِ بِرَفِيٍّ لِحُصْنِ الْأَنْ يَكُونُ الْوَكِيلُ مَرِيضًا أَوْ غَائِبًا
 مُدَّةَ الشُّغْرِ أَوْ مُدَّةَ الشُّغْرِ أَوْ مُدَّةَ وَبِالْفَيْئَاتِ وَأَسْتَيْفَا
 إِلَّا فِي حَدِّ وَقُورٍ أَنْ غَابَ الْوَكِيلُ وَالْحُقُوفُ فِيمَا يَضِيفُهُ
 الْوَكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالصِّلَةِ عَنْ
 إِقْدَارٍ يَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْزُورًا كَتَسْلِيمِ
 الْمَبِيعِ وَقَبْضِهِ وَقَبْضِ الثَّمَنِ وَالرَّجُوعِ عِنْدَ اسْتِحْقَاقِ
 وَالْخُصُومَةِ فِي الْعَيْبِ وَالذَّكَاءِ ثَبَتَ لِلْوَكِيلِ ابْتِذَانُ
 حَتَّى لَا يَفْقَهُ قَرِيبَ الْوَكِيلِ بِشْرَائِهِ وَفِيمَا يَضِيفُهُ
 الْمُوَكَّلُ كَالنِّكَاحِ وَالْخُلَاعِ وَالصِّلَةِ عَنْ دِمٍّ عَمْدٍ أَوْ عَنْ
 انْكَارٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمُوَكَّلِ فَلَا يَطْلُبُ وَكِيلُهُ بِالْمَنْزِلِ
 وَوَكِيلُهُ ابْتِذَانُهَا وَلِشْتَرِي مَعَ الْمُوَكَّلِ
 عَنْ الثَّمَنِ وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَخَّ وَلَا يَطْلُبُ إِلَيْهِ الْوَكِيلُ
ثَانِيًا بَابُ الْوَكَاةِ بِالْبَيْعِ وَالشُّرَاءِ
 كَمَدَةِ بَشَرًا ثَوْبًا هَرَوِيًّا أَوْ فَرَسًا أَوْ بَقْلًا مَخَّ سَمِي
 ثَمًا أَوْ لَشَرَاءِ عَبْدٍ أَوْ دَارٍ مَخَّ إِنْ سَمِيَ ثَمًا وَإِلَّا لَا

الوكيل سم

وبشر

و

وَبَشَرًا ثَوْبًا أَوْ ذَاتَةً لَا. وَإِنْ سَمِيَ ثَمًا وَبَشَرًا لِحَقَامِ
 يَقَعُ عَلَى الْبَرِّ وَدَقِيقَةٍ وَلِلْوَكِيلِ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ مَا دَامَ
 الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ فَلَوْ سَلَّمَهُ إِلَى الْأَمْرِ لَا يَرُدُّهُ إِلَّا بِأَمْرِهِ
 وَحَبَسَ الْمَبِيعَ لِمَنْ دَفَعَهُ مِنْ مَالِهِ فَلَوْ هَلَكَ فِي يَدِهِ
 قَبْلَ حَبْسِهِ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْوَكِيلِ وَلَمْ يَسْقُطِ الثَّمَنُ
 وَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ حَبْسِهِ فَهُوَ كَالْمَبِيعِ وَيَقْتَرِبُ نَقَارُ قَهْ
 قَهْ الْوَكِيلِ فِي الْقَرْفِ وَالشَّمِّ دُونَ الْوَكِيلِ وَلَوْ
 وَكَالَهُ بِشَرَاءِ عَشْرَةِ أَرْطَالٍ لَحَمٍ بِدَرَاهِمٍ فَاشْتَرَى
 عَشْرِينَ رِطْلًا بِدَرَاهِمٍ مِمَّا يَبِيعُ مِنْهُ عَشْرَةَ بِدَرَاهِمٍ
 لَزِمَ الْمُوَكَّلُ مِنْهُ عَشْرَةُ نِصْفِ دَرَاهِمٍ وَلَوْ وَكَالَهُ
 بِشَرَاءِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ لَا يَشْتَرِيهِ لِنَفْسِهِ فَلَوْ اشْتَرَاهُ
 بِغَيْرِ الثَّقَوِّ دَاوُدُ لَأَقْبَلَ مَا سَمِيَ لَدَمٍ مِنَ الثَّمَنِ وَقَعُ
 لِلْوَكِيلِ وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَيْنِهِ وَالشُّرَاءُ لِلْوَكِيلِ
 إِلَّا أَنْ يَبْذُرَ لِلْوَكِيلِ أَوْ يَشْتَرِيَهُ بِمَالِهِ وَإِنْ
 قَالَ اشْتَرَيْتُ لِلأَمْرِ وَإِنْ كَانَ دَفَعَ إِلَيْهِ
 الثَّمَنَ قَلِيلًا مَوْزُونَ قَالَ بَعْنِي هَذَا الْفَلَانُ
 فَبَاعَهُ ثُمَّ أَرْكَو الْأَمْرَ أَخَذَهُ فَلَاكُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ

وفيه من يقع البيع المسمى بالبطلان
 لأن الوكالة والأمان مبنية
 على العرف

لحم صم

وقال الأمر استر بـ
 ولم يدفع الثمن فالقول
 الأمر وإن كان دفع للبيعة

لَمْ أَمُدَّهُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَهُ الشُّتْرَى إِلَيْهِ وَإِنْ أَمَدَّهُ بَشَرًا
 عَبْدَيْنِ عَيْنَيْنِ وَلَمْ يَسْأَلْهُمَا فَاشْتَرَايَ لَهُ أَحَدُهُمَا مَح
 وَبَشَرًا الْجَمْعُ بَالْفِ وَقَمْتُهُمَا سَوَاءً فَاشْتَرَايَ أَحَدَهُمَا
 بِنَصْفِهِ أَوْ أَقْلَ مَحْ وَبِالْأَكْثَرِ لَا. إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْبَالِيَّةَ
 بِمَا بَقِيَ قَبْلَ الْخُصُومَةِ وَبَشَرًا هَذَا بَدَنٌ لَهُ عَلَيْهِ
 فَاشْتَرَايَ مَحْ وَلَوْ غَيْرَ عَيْنٍ تَفْدَعُ عَلَى الْأَمْرِ وَبَشَرًا
 أَمَةً بَالْفِ رَفَعَ إِلَيْهِ فَاشْتَرَايَ فَقَالَ اشْتَرَيْتَهَا
 بِخَمْسِينَ أَيْهَ وَقَالَ أَلَمْ أَسْأَلْكَ أَنْ تَشْتَرِيَهَا بَالْفِ
 وَالْقَوْلُ لِلْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَلِلْأَمْرِ وَبَشَرًا
 هَذَا وَلَمْ يَسْأَلْهُمَا فَقَالَ الْأَمْرُ اشْتَرَيْتَ بِنَصْفِهِ
 بَالْفِ وَصَدَقَهُ الْبَايِعُ وَقَالَ الْأَمْرُ بِنَصْفِهِ خَالَفَا
 وَبَشَرًا نَفْسُ الْأَمْرِ مِنْ سَيِّدِهِ بَالْفِ وَدَفَعَ
 فَقَالَ لِسَيِّدِهِ اشْتَرَيْتَهُ لِنَفْسِهِ فَبَاعَهُ عَلَى هَذَا
 عَنَّقَ وَوَلَّاهُ لِسَيِّدِهِ وَإِنْ قَالَ اشْتَرَيْتَهُ فَا
 لِقَبْدِ الشُّتْرَى وَالْأَلْفُ لِسَيِّدِهِ وَعَلَى الشُّتْرَى
 أَلْفٌ مِثْلَهُ وَإِنْ قَالَ لِقَبْدِ الشُّتْرَى نَفْسَكَ
 مِنْ مَوْلَاكَ فَقَالَ لِلْوَلِيِّ بَقِيَ نَفْسِي لِفُلَانٍ

فَفَعَلَ

ولا بد من الإجازة
والفعل

فَفَعَلَ فَبُذِلَ الْأَمْرُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِفُلَانٍ عَنَّقَ **فَمَنْ**
 الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَالشُّرَا لَا يَقْدِرُ مَحْ مِنْ تَرْكِ شَهَادَةِ
 لَهُ وَفَعَلَ بِنَفْسِهِ بِمَا قُلْ أَوْ كَثَرًا لِمَرْضٍ وَالتَّسْبِيحُ
 وَتَقْدِيرُ شَرَاؤُهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ وَزِيَادَةُ يَتَفَانٍ فِيهَا
 وَهُوَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْقَوْمَانِ وَلَوْ وَكَاهُ
 بَيْعٍ عِنْدَ فَبَاعَ فَهَذَا مَحْ وَفِي الشُّرَا يَتَوَقَّفُ
 مَا لَمْ يَشْرَ الْبَالِيَّةَ وَلَوْ رَدَّ الشُّتْرَى الْمُبْتَاعَ عَلَى الْوَكِيلِ
 بِالْعَيْبِ بِنَفْسِهِ أَوْ نَكُولٍ رَدَّهُ عَلَى الْأَمْرِ وَكَذَا بِإِقْرَارِهِ
 قِيمًا لَأَجَدْتَ وَإِنْ بَاعَ بِنَفْسِهِ وَقَالَ كَسَرْتُكَ
 بِتَقْدِيرِهِ وَقَالَ الْأَمْرُ أَطْلَقْتُ وَالْقَوْلُ لِلْأَمْرِ فِي
 الْمَضَارِبَةِ لِلْمُضَارِبِ وَلَوْ أَخَذَ الْوَكِيلُ بِالْأَمْرِ
 رَهْنًا فَضَاعَ أَوْ كَفِيلًا فَتَوَيَّ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْ وَلَا
 يَتَصَرَّفُ أَحَدُ الْوَكِيلَيْنِ وَحَدَّةُ الْآفِ خُصُومَةٌ
 وَطَلَاقٌ وَعَتَاةٌ بَلَى بَدَلٍ وَرَدٌّ وَدَيْقَةٌ وَقَضَاءٌ
 دَيْنٌ وَلَا يُوَكَّلُ وَكَيْلُ الْإِبَادَةِ الْوَكِيلُ أَوْ بَاعَ
 بِرَأْيِكَ فَإِنْ وَكَّلَ بِلَى أذن الْوَكِيلُ فَمَقْدُورٌ بِحُضْرَتِهِ
 أَوْ بَاعَ أَجْنَبِيًّا فَاجَازَ مَحْ وَلَوْ رَدَّ عَبْدًا أَوْ كَاتِبًا

١٧

لا يباع ولا يشرى

من الثمن مَحْ

٢ وان اطلق البيع وباع
 بمروض فانه لا يصح
 بالنقد وهو قرض المصاحب
 وعليه الفتوى اه

بغير وجه
 اي انما هو ان هذا
 العيب
 الموكل

اي في كلمة واحدة

أَوْ كَافَرَتْ بِفِرْتَةِ الْحَرَّةِ السَّلَاسَةِ أَوْ بَاعَ لَهَا أَوْ اشْتَرَى
لَحِيْجَةً. **بَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ**
الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَضَى لَا يَمْلِكُ الْقَبْضَ
وَيَقْبِضُ الدِّينَ مَلِكُ الْخُصُومَةِ وَيَقْبِضُ الدِّينَ لَا
فَكُوْبَرَهْنَ ذَوَالْبُدَعِ الْوَكِيلُ بِالْقَبْضِ أَنَّ الْوَكِيلَ
بَاعَهُ وَقَفَّ الْأَمْرَ حَتَّى يَحْضُرَ الْغَائِبُ وَكَذَا الطَّلَاقُ
وَالْعَتَاقُ وَلَوْ أَقْرَأَ الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ عِنْدَ الْقَاضِي
صَحَّ وَإِلَّا لَا. وَيُطْلَقُ الْوَكِيلُ الْكَفِيلُ بِمَا لَوْ
أَدْعَى أَنَّهُ وَكِيلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ دَيْنِهِ فَصَدَقَهُ
الْغَرِيمُ أَمْزِيدَ فَعَدَّ إِلَيْهِ فَإِنْ حَضَرَ الْغَائِبُ فَصَدَقَهُ
وَالْأَدْعَى إِلَيْهِ الْغَرِيمُ الدِّينَ ثَانِيًا أَرْجَعَهُ عَلَى الْوَكِيلِ
لَوْ بَاقِيًا وَإِنْ صَاحَ لَا إِلَّا إِذَا صَحَّ عِنْدَ الدَّفْعِ أَوْلَمَ
يُصَدِّقُهُ عَلَى الْوَكَالَةِ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ عَلَى ادِّعَائِهِ وَلَوْ
قَالَ إِنِّي وَكِيلُ قَبْضِ الْوَدِيعَةِ فَصَدَقَهُ الْوَدِيعُ لَمْ
يُؤْمَرْ بِالْدَّفْعِ إِلَيْهِ وَكَذَا الْوَادِعُ عَلَى الشِّرَاءِ وَصَدَقَهُ
وَلَوْ أَدْعَى أَنَّ الْوَدِيعَ مَاتَ وَتَرَكَهَا لِأَمْرَانِ إِلَيْهِ وَصَدَقَهُ
دَفَعَ إِلَيْهِ فَإِنْ وَكَّلَهُ بِقَبْضِ مَالٍ وَادْعَى الْغَرِيمُ
أَنَّ

أَنَّ رِبْتَ الْمَالِ أَحَدُهُ دَفَعَ الْمَالِ وَاتَّبَعَ رِبْتَ الْمَالِ
وَأَسْتَحْلَفُهُ وَإِنْ وَكَّلَهُ بِقَبْضِ مَالٍ فَادْعَى الْبَائِعَ
فِي الشِّرْكِ لَمْ يَرْدْ عَلَيْهِ حَتَّى يَجْرُفَ الشِّرْكَ
وَمَنْ دَفَعَ لِلرَّجُلِ عَشْرَةَ يَنْفِقُهَا عَلَى أَهْلِهِ فَأَنْفَقَ
عَلَيْهِمْ عَشْرَةً مِنْ عِنْدِهِ فَالْعَشْرَةُ بِالْمَشْهُورَةِ.
بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ وَتَبْطُلُ
الْوَكَالَةُ بِعَزْلِهِ إِنْ عَلِمَ بِهِ وَمَوْتِ أَحَدِهِمَا
جُنُوبُهُ مُطْلَقًا أَوْ لِحُوقِهِ مُزْدَدًا وَأَفْتَرَاقُ الشَّرْطَيْنِ
وَعَزْمُ مَوَكَّلِهِ لَوْ مَكَاتِبًا وَخَجَرَهُ لَوْ مَزَادُونَ
وَتَصَرُّفُهُ بِنَفْسِهِ. **كِتَابُ الدَّعْوَى**
هِيَ إِذَا فُذَّ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ حَالَةَ الْمُنَازَعَةِ وَ
لِدَّعَى مَنْ إِذَا تَرَكَ تَرَكَ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ خِلَافُهُ
وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى حَتَّى يَذْكُرَ شَيْئًا عَالِمٌ جَنْسَهُ وَوَقْعَهُ
فَإِنْ كَانَ عَيْنًا لِدَّعَى عَلَيْهِ كَلْفُ الْخُصْمِ
لِشَيْرَائِكُمَا بِالدَّعْوَى وَكَذَا فِي الشَّهَادَةِ وَالْإِسْتِحْلَافِ
فَإِنْ تَعَذَّرَ ذِكْرُ قِيَمَتِهَا وَإِنْ أَدْعَى عَدْلًا ذَكَرَ
حُدُودَهُ وَكَفَّتْ ثَلَاثَةٌ وَأَسْمَى أَمْحَى أَوْ لَا يَدَّ

من ذكر الحد ان لم يكن مشهورا وانه في يده ولا تثبت
اليدين في القمار بتصادقهما بل بينة او علم القاضي
بخلاف المنقول وانه يطالب به وان كان دينا
ذكر وصفه وانه يطالب به وان صححت الدعوى
سأل المدعي عليه عنه فان اقر او انكر فبرهن
المدعي فني عليه والاحلف المدعي عليه بطلبه ولا
تزدحمين على المدعي ولا بينة لذي اليد في الملك
الملك وبينه الخارج احق وقضي ان لكل مرة
بالحلف او سكت وعرض اليمين ثلاثا تارة ولا
يستخلف في نكاح ورجعة وفي واستيلاء
ورق ونسب وولاء وحيد ولعان قال القاضي
الامام محمد بن قاضي خات رحمة الله الفتاوى
على انه يستخلف الذكر في الاشياء الستة
ويستخلف الشارف فان بكل ضمن ولا يقطع
والزوج اذا ادعت المرأة طلاقا قبل الوطى فان
بكل ضمن نصف المهر وجاحد القود فان
نكل في النفس حسن حتى ينفذ او يحلف

وفيما

وفيما دونه يقتضى ولو قال المدعي لي بينة حاضرة
وطالب اليمين لم يستخلف وقال الخصم اعطيه كتيلا
بنفسك ثلاثة ايام وان ابى لازمه اي دارسه
حيث سار ولو غريبا لازمه قدر محضر القاضي
واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعناق الا اذا الخ
الخصم ونفاه يذكر او صافه لا بزمان ومكان
ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على
موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على
عيسى والمجوسي بالله الذي خلف النار والوثني
بالله ولا يحلفون في بيوت عبادتهم ويحلف على
الحاصل اي بالله ما بينكم كبيع قائم ونكاح قائم
يتم وما يجب عليك رده وما هي بائن منك
الآن في دعوى البيع والنكاح والفصب
والطلاق وان ادعى شفعة بالجواز او نفقة
البنوة والشرعي او الزوج لا يراها يحلف
على السب وعلى الفل كلو ورت عند افادتها
اخر وعلى البتات كلو وهب له او اشتراه ولو

اقتدای النکر بمینه أو صالحة منها على شيء فتح ولم
 يخاف بینه **باب الخالف** اختلاف في قدر
 الثمن أو البيع قضى لمن برهن وإن برهن فليثبت
 الزيادة وإن عجز أو لم يرض ببدعواي أحدهما
 تخالف أو يدعي بيمين المشتري أو فسخ القاضي
 بطلب أحدهما ومن نكل لزومه دعواي الآخر
 وإن اختلفا في الأجل أو في شروط الخيار أو في
 قبض قبض الثمن أو بعهدها لا كالمبيع أو قبضه
 أو في بدل الكتابة أو في رأس المال بعد إقالة
 السلم لم يخالفوا القول كالمكره بحينه ولو
 اختلفا في مقدار السلم بعد الإقالة تخالفوا وإن
 اختلفا في الهرق قضى لمن برهن وإن برهن فليبرأ
 وإن عجزا تخالفوا ولم يفسخ النكاح بل يحاكم مهر المثل
 فقضى بقوله لو كان **باب الخالف** أو أقل ويقولها
 لو كان كما قالت أو أكثر وبه لو بينهما أو لم يخالفا
 في الأجارة قبل الاستيفاء تخالفوا بعهده لا والقول
 المستأجر والبعض مقتدر بالكل وإن اختلفا

وفي المعايضة
 والعرف بينهما شام

في قدر الثمن

الثمن هم

المردون

الزوجان في متاع البيت فالقول لكل منهما
 فيما يملك له ولد فيما يملك لها وإن مات أحدهما
 فليكن ولو أحدهما يملوك فالخذ في الحياة
 والحي في الموت **فصل** قال المدعي عليه
 هذا الشيء أو دعيته أو آخر يدينه أو عارضة فلان
 الغائب أو زهده أو عصيته منه وبرهن عليه
 دفعت خصومة المدعي وإن قال اتبعته من الغائب
 أو قال المدعي سرق مني وقال ذو اليد أو د
 عنده فلان وبرهن عليه لا وإن قال المدعي اتبعته
 من فلان وقال ذو اليد أو دعيته فلان ذلك
 سقطت الخصومة **باب الدعية**
الرجلان برهن علي ما في يداخر قضى لها وعلي
 نكاح المرأة سقطا وهي لمن صدقته أو سبقت
 ببنته وعلي الشدا منه لجل نصفه ببدله
 إن شأوا بآباء أحدهما بعد القضاء لم يأخذ الآخر
 كله فإن ارتخا فليسا بق والأفليدي القبض
 والشراء حق من الهبة ولو برهن الخارجان

أو قال غصبته مني
 أو سرقته مني

أو قال غصبته مني
 أو سرقته مني

عَلَى الْمِلْكِ وَالْتَارِخِ أَوْ عَلَى الشِّدَائِ مِنْ وَاحِدٍ فَلَا
 سَبَبَ أَحَقَّ وَعَلَى الشِّدَائِ مِنْ آخِرٍ وَذَكَرَ تَارِخًا
 اسْتَوِيًا وَلَوْ بَرَهْنُ الْخَارِجِ عَلَى سَائِكِ مَوْجِ وَتَارِخِ
 فِي الْبِدَائِ سَبَبٌ أَوْ بَرَهْنًا عَلَى التَّجَارِ أَوْ سَبَبٌ
 مِلْكٍ لَا يَتَكَوَّرُ أَوْ الْخَارِجِ عَلَى الْمِلْكِ وَذَوَالِ يَدٍ عَلَى
 الشِّدَائِ مِنْهُ وَذَوَالِ يَدٍ أَحَقَّ مِنْهُ وَلَوْ بَرَهْنُ كُلِّ
 عَلَى الشِّدَائِ مِنَ الْآخِرِ فَلَا تَارِخَ سَقَطَ وَتَرَكَ
 الدَّارِ فِي يَدِ يَدٍ الْبِدَ وَلَا يَتَجَمَّعُ بِيَادَةِ عِدَّةِ الشُّهُو
 دَارِ فِي يَدِ آخِرٍ أَوْ يَدٍ رَجُلٍ يَنْفَعُهَا وَآخِرُهَا وَ
 بَرَهْنًا فَلِلْأَوَّلِ رُبْعُهَا وَلِلْآخِرِ الْبَاقِي وَلَوْ كَانَتْ
 فِي أَيْدِيهِمَا أَفْهَوَ لِلثَّانِي وَلَوْ بَرَهْنًا عَلَى تِلْكَ رَأَيْتُ
 أَرْخَاقُضِي لَمْ يَافَقْ سَنَاهَا تَارِخِيَّةً وَإِنْ اشْتَكَلَ
 ذَلِكَ فَالْهِيَ أَوْ لَوْ بَرَهْنُ أَحَدِ الْخَارِجِينَ عَلَى الْفَضْلِ
 وَالْآخِرِ عَلَى الْوَدِيعَةِ اسْتَوِيًا وَالرَّاحِبُ وَاللَّامِ
 أَحَقَّ مِنْ أَخَذِ الْكُجَامِ وَالْكُجَمِ وَمَا حَبَّ الْحِجْلُ
 وَالْحَذْوَجُ وَالْإِثْقَالُ أَحَقُّ الْفَائِزِ ثَوْبٌ
 لِيَعْلَمَهُ وَطَرَفُهُ فِي يَدِ آخِرٍ نَصِيفٌ صَبِي يَحْتَمِلُ قَدَالَ

من م
 عن نفسه م

فَقَالَ أَنَا خَرَفَا الْقَوْلَ لَهُ وَإِنْ قَالَ أَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ
 أَوْ لَا يَغْتَبِرُ عَنْ نَفْسِهِ فَهُوَ عَيْنُكَ فِي يَدِهِ عَشْرَةٌ
 أَيْبَاتٍ مِنْ دَارِ فِي يَدِهِ وَبَيْتٌ فِي يَدِ آخِرٍ فَالسَّاحَةُ
 نَصْفَانِ أَوْ عَلَى كُلِّ أَرْبَاعٍ أَيْدِيهِ وَلَكِنْ
 أَحَدُهُمَا أَوْ يَدِي أَوْ خَرَفَا فِي يَدِهِ كَمَا لَوْ
 بَرَهْنُ أَحَدٍ فِي يَدِهِ **بَابُ دَعْوَى النَّسَبِ**
 وَلَدَتْ مَيْمَنَةً لِأَقْلَمٍ مِنْ سَنَةِ أَشْهُرٍ مِنْذُ بَقِيَتْ
 وَأَدْعَاهُ الْبَائِعُ فَهُوَ ابْنُهُ وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ وَيُغَسِّقُ
 الْبَيْعَ وَيُرَدُّ الثَّمَنُ وَإِنْ أَدْعَاهُ الْمُشْتَرِي مَعَهُ أَوْ
 بَعْدَهُ وَلَكِنْ إِنْ سَأَلَتْ الْأُمُّ بِخِلَافِ تَوْتِ الْوَلَدِ
 وَتَشْتَرِي كَوْنَهَا وَإِنْ وَلَدَتْ لِأَخِي ثَوْبَيْنِ سَنَةٍ
 أَشْهُرٍ رَدَّتْ دَعْوَةَ الْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يُسَدِّدَهُ الشَّارِي
 وَمَنْ أَدْعَى نَسَبَ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ ثَبِتَ نَسَبُهُمَا
 مِنْهُ وَإِنْ بَاعَ أَحَدُهُمَا وَأَعْتَقَهُ الشَّارِي جُلَّ عَيْتُ
 الشَّارِي **مَسْبُوعِي** عِنْدَ رَجُلٍ فَقَالَ هُوَ ابْنُ
 فَلَا يَنْتَقِرُ الْقَوْلَ لِي هُوَ ابْنِي لَمْ يَكُنْ ابْنُهُ وَإِنْ جَحَدَ
 أَنْ يَكُونَ ابْنُهُ وَلَوْ كَانَ فِي يَدِي مَسْبُوعِي وَنَصْرَانِي

فَقَالَ النَّصْرَانِيُّ ابْنِي وَقَالَ السَّلَامِيُّ عَبْدِي فَمَنْ
 حَسِبَ ابْنُ النَّصْرَانِيِّ وَأَنْ كَانَ مَبْنِي فِي يَدِي
 زَوْجِي فَرَعَمَ ابْنَهُ ابْنَهُ مِنْ غَيْرِهَا وَزَعَمَتْ
 أَنَّهُ ابْنُهَا مِنْ غَيْرِهِ فَمَنْ ابْنُهَا وَلَدَتْ مِثْلَ ابْنِهِ
 فَاسْتَحَقَّتْ عَدَمَ الْآبِ قِيمَةَ الْوَلَدِ وَهُوَ حُرٌّ
 وَأَنْ مَاتَ الْوَلَدُ لَمْ يَضْمَنْ الْآبُ قِيمَتَهُ
 وَأَنْ تَرَكَ مَالًا وَأَنْ قُتِلَ الْوَلَدُ عَدِمَ الْآبُ
 قِيمَتَهُ وَيَرْجِعُ بِالْثَمَنِ وَقِيمَتُهُ عَلَى بَابِ بَيْعِهِ
بَابُ الْقَدْرِ كِتَابُ الْأَقْرَارِ هُوَ
 أَخْبَارٌ عَنْ ثَبُوتِ حَقِّ الْغَيْرِ عَلَى نَفْسِهِ
 إِذَا اقْدَرَ حُرٌّ مَكْلَفٌ بِحَقِّ مَخْرُوجٍ وَلَا كَشَى
 وَحَقٌّ وَجَبَ عَلَى بَيَانِهِ فَيَبِينُ مَالَهُ قِيمَتَهُ
 وَالْقَوْلُ لِلْقَدْرِ عَمِيدُهُ أَنْ ادْعَى الْقَدْرَ
 لَهُ أَكْثَرُ مِنْهُ وَفِي مَالٍ لَمْ يُصَدَّقْ فِي أَقْلٍ
 مِنْ دِرْهَمٍ وَمَا لَ عَظِيمُ نَفْسَابٍ وَأَنْوَاعٍ
 عَظَامُ ثَلَاثَةِ نَصَبٍ وَثَلَاثَةُ وَكُلُّهُمْ كَثِيرَةٌ
 عَشْرَةٌ وَدِرْهَمٌ ثَلَاثَةٌ كَذَا دِرْهَمٌ كَذَا

الأقرباء ثلاثة أخبار
 بحق الغير على الغير وهذا
 يسمى شهادة وأخبار على
 الغير لنفسه ويسمى دعوى
 وأخبار

كَذَا أَحَدٌ عَشْرَ كَذَا وَكَذَا أَحَدٌ عَشْرَ دُونَ وَلَوْ
 ثَلَاثَ بِلَاوٍ وَيَزَادُ مِائَةً وَلَوْ رُبْعَ رِبْدٍ أَلْفَ غَلٍّ
 وَقَبْلِي أَقْرَارٌ بِالْأَدِينِ عِنْدِي فِي بَيْتِي فِي صَنْدُوقِي
 فِي كَيْسِي أَمَانَةٌ قَالَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ فَقَالَ أَتَزِنُهُ
 وَأَسْتَقْرِضُهُ أَوْ أَجْلِي بِهِ أَوْ قَمِيصِكَ أَوْ أَجْلِيكَ
 بِهِ فَمَنْ أَقْرَارٌ وَلَا كِتَابَ لَهُ وَأَنْ أَقْرَبَ بَيْنَ ثَوْبٍ
 وَأَدْعَى الْقَتْلَ أَنَّهُ جَارِلٌ لَزِمَهُ حَالًا وَحُطِفَ الْقَتْلُ
 عَلَى الْأَجْلِ عَلَى مِائَةٍ وَدِرْهَمٍ فِي دِرْهَمٍ وَمِائَةٍ
 وَثَوْبٍ يَفْسُدُ أَلْفٌ وَكَذَا مِائَةٌ وَثَوْبَانِ
 خِلَافَ مِائَةٍ وَثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ أَقْرَبُ مِنْهُ فِي قَوْصَةٍ
 لَزِمَاهُ وَبَدَأَتْهُ فِي أَصْطَبِيلٍ لَزِمَتْهُ الذَّائِدَةُ فَقَطَّ
 وَخَاتَمَ لَهُ الْحَلْقَةَ وَالْفِصَّ وَلَسِيفَ لَهُ النَّصْلَ
 وَالْحِفْنَ وَالْحَائِلَ وَبَحِيلَةَ لَهُ الْقَيْدَانِ وَالْمُسَوِّ
 وَثَوْبٌ فِي مُنْدِيلٍ أَوْ ثَوْبٌ لَزِمَاهُ وَثَوْبٌ
 فِي عَشْرَةِ لَدَى ثَوْبٍ وَخَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ وَعَلَى
 الضَّرْبِ خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ أَنْ عَلَى مَعَ لَهُ عَلَى
 مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ أَوْ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ

أَمْ تَشْفَعُ لَهُ مِنْ دَارِي مَا بَيْنَ هَذَا الْحَائِطِ إِلَى
 هَذَا الْحَائِطِ لَهُ مَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ وَصَحَ الْأَقْرَانُ
 بِالْحَمْلِ وَالْحَمْلُ أَنْ يَتَيْنِ سَبَبُ اسْلَاحٍ أَوْ لَا وَإِنْ
 أَقْرَبَ شَرَطُ الْخِيَارِ لِرُزْمَةِ الْمَالِ وَيُجْلَى الشَّرْطُ
بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ فِي مَقْنَاهُ

مَعَ اسْتِثْنَاءِ بَعْضِ مَا أَقْرَبَهُ مُتَقَبِّلًا لِرُزْمَةِ الْبَاقِي
 لَا اسْتِثْنَاءَ الْكُلِّ وَفِي اسْتِثْنَاءِ الْكُلِّ وَالْوَرَقُ
 مِنَ الدَّرَاهِمِ لَا غَيْرَهَا وَلَوْ وَصَلَ بِإِقْرَارِهِ أَنْ سَأَلَ
 اللَّهُ بِطُلُقِ إِقْرَارِهِ وَلَوْ اسْتِثْنَاءَ الْبَنَامَنِ الدَّارِ فِيهَا
 لِلْمُتْرَكِّ لَهُ وَإِنْ قَالَ يَدَاؤُهَا لِي وَالْعُرْصَةُ لِلْغَنِي
 قَالَ وَإِنْ قَالَ عَلَى الْفِ مِثْلَ ثَمَنِ عَبْدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ
 فَإِنْ عَنِ الْعَبْدِ وَسَأَلَ إِلَيْهِ لِرُزْمَةِ الْأَلْفِ وَلَا

لَا وَإِنْ لَمْ يَقَعِ الْأَلْفُ كَقَوْلِهِ مِثْلَ ثَمَنِ خَيْرٍ أَقْبِضْهُ
 وَلَوْ قَالَ مِنْ ثَمَنِ مَتَاعٍ أَوْ أَقْرَضَنِي وَفِي زَيْوْفٍ
 أَوْ بِمُتْرَجَةٍ لِرُزْمَةِ الْجِبِ إِذَا تَخَلَّافَ الْقَضْبُ
 وَالْوَدِيعَةُ وَلَوْ قَالَ إِلَّا آتَهُ يَنْقُصُ كَذَا
 مُتَقَبِّلًا مَدَقٍّ وَلَا لَا وَمَنْ أَقْرَبَ يَقْضِبُ

ثَوْبُ

لِرُزْمَةِ

ثَوْبٍ وَجَاءَ بِمَقْبِيبٍ مَدَقٍّ وَإِنْ قَالَ أَخَذْتُ
 مِنْكَ الْفَرَاوِدِيعَةَ وَهَالِكْتُ وَقَالَ أَخَذْتُهَا
 غَضِبَ أَفِيهِ مَضَامِينُ وَإِنْ قَالَ أَعْطَيْتَنِيهَا
 وَدِيعَةً وَقَالَ غَضِبْتُنِيهَا لَا وَإِنْ قَالَ هَذَا كَانَ
 وَدِيعَةً لِي عِنْدَكَ فَقَالَ هُوَ لِي أَخَذَهُ وَإِنْ
 قَالَ أَجَرْتُ بِعَبْرِكَ أَوْ ثَوْبِي هَذَا فَلَانَ
 فَرَكِبَهُ أَوْ لَيْسَ بِهِ فَرَدَهُ فَإِلْقَاؤُهُ لِلْمُغْرَوَانِ
 قَالَ هَذَا الْإِلْفُ وَدِيعَةً فَلَانَ لَا بَلْ وَدِيعَةً
 لِفُلَانٍ فَإِلْفُ الْأَوَّلِ وَعَلَى الْمُغْرَمِ مِثْلُهُ

بَابُ اقْرَارِ الْمَرِيضِ

رَبَّنَا الْقَحِيحَةَ وَمَا لِرُزْمَةٍ فِي مَرْضِيهِ بِسَبَبٍ
 مَعْرُوفٍ قَدْ عَلِمَ عَلَى مَا أَقْرَبَهُ فِي مَرْضِيهِ وَأَخْرَجَ
 عَنْهُ وَإِنْ أَقْرَبَ الْمَرِيضُ لَوَارِثَهُ يُطْلَى إِلَّا أَنْ
 يُصَدِّقَهُ الْبَقِيَّةُ وَإِنْ أَقْرَبَ لِأَخِيصِي ثُمَّ أَقْرَبَ
 لِمَنْ تَوَلَّاهُ ثَمَّةَ نَسَبِهِ وَيُطْلَى اقْرَارُهُ وَإِنْ أَقْرَبَ
 لِأَخِيصِي ثُمَّ تَوَلَّاهُ سِوَا نَسَبِهِ خِلَافَ الْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ
 وَإِنْ أَقْرَبَ مَنْ طَلَفَ سِوَا نَسَبِهِ فَإِنَّهُ وَلِيُّ الْأَقْلَامِ

فَاخْذُ نَسَبَهُ

صَحَّحَ وَأَنْ أَحَاطَ بِهِ
 بِمَعْنَاهُ فَكَانَ لِمَنْ لَا جُنْبِي صَحَّ

الارث والدين وان اقر بغيره مجهول يولد ليشبه
 انه ابنة وصدة في الفلام ثبت نسبه ولو مرضا
 وشارك الورثة ويصح اقرار من الولد والوا
 لدين والزوجة والمولى واقرارها بالوالتين
 والزوج والمولى وبالمولدان شهدت قابله
 او صدقها زوجها ولا بد من تصديق هؤلاء
 ونصح التصديق بعد موت المقر الانسية
 الزوج بعد موتها وان اقرت بشي كحوال الخ
 والعمر لم يثبت فان لم يكن له وارث
 غيره قريب او بعيد ورثته وان كان لا ومن
 مات ابوه فاقرباؤه شركه في الارث
 ولم يثبت نسبه وان ترك الدين وكه
 على احد مائة واقرا احداهما بقض ابنة
 خمسين منها فلا يثبت للمقر ولا لغيره من
كتاب المصالح هو عقد يرفع
 النزاع وهو جائز باقرار وسكوت وانكار
 فان وقع عن مال بمال باقرار اعتبر بيحا

فتثبت فيه الشفعة والرد بالقبض وخيار الرؤية
 والشرط وتفسد جهالة البدل لاجهالة المصالح
 عنه وان استحق بقض المصالح عنه او كله رجع
 المدعي على حصته ذلك من القوض او بأكمله ولو
 استحق المصالح عليه او بقضه رجع بكل المصالح
 عنه او بقضه وان وقع عن مال بمنفعة
 اعتبر اجارة فشرط التوقيت ويبطل بموت
 احدهما والمصالح عن انكار او سكوت فدا
 لليمين في حق النكرو منها وضة في حق المدعي
 فلا شفعة ان صالح عن دارها او تحت
 لو صالح على دارها ولو استحق المتنازع
 فيه رجع المدعي بالخصومة ورد البدل ولو
 نقصه فبقدره ولو استحق المصالح عليه او
 بقضه رجع الى الدعوى في كله او بقضه
 وهلاك بدل المصالح قبل التسليم
 كما استحقاقه في الفضل **فصل**
 المصالح جائز عن دعوى المال والمنفعة والجنابة

بِخِلَافِ الْحَدِّ وَمِنْ النَّعَاجِ وَالرَّقِّ وَكَانَ خُلُقًا عَلَى
 مَالٍ وَإِنْ قَتَلَ الْعَبْدَ الْمَأْذُونِ رَجُلًا عَبْدًا لَمْ يَحْزَ
 صَلَاحُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ قَتَلَ عَبْدًا لَدَى رَجُلٍ عَبْدًا فَصَاحِبُهُ
 لَحْدُهُ عَنْهُ جَازٍ وَأَوْصَالُهُ عَنِ الْمُغْدُوبِ الْمَشْلُوفِ
 بِمَا زَادَ عَلَى قِيَمَتِهِ أَوْ عَلَى عَرْضٍ صَحَّ وَلَوْ اعْتَقَ مُوسِرٌ
 عَبْدًا مَشْرُوكًا فَصَاحِبُهُ الشَّرِيكَ عَلَى الْكُثْرَيْنِ
 نِصْفُ قِيَمَتِهِ لَا وَمِنْ وَكَلِ رَجُلًا بِالْصَّالِحِ
 عَنْهُ فَصَاحِبُهُ لَمْ يَلْزِمِ الْوَكِيلَ مَا صَاحِبُهُ عَلَيْهِ
 مَا لَمْ يَضُمَّهُ بَلْ يَلْزِمُ الْوَكِيلَ وَإِنْ صَاحِبُهُ عِنْدَ بِلَى
 أَمْرٍ صَحَّ أَنْ يَضُمَّ الْمَالَ أَوْ يَضَافَ إِلَى مَالِهِ أَوْ
 قَالَ عَلَى الْغَبِّ وَاسْتَلَمَ وَالْأَوْقُفَ فَإِنْ
 أَجَازَهُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ جَازٍ وَإِلَّا بَطَلَ
بابُ الصَّالِحِ فِي الدِّينِ
 الصَّالِحُ عَنِ اسْتِحْقَاقِ بَعْدِ الدَّائِنَةِ أَخَذَ لِنَفْسِهِ
 حَقَّهُ وَاسْتَعَاظَ لِلْبَلَاءِ لَأَمْنًا وَضَمَّةً فَلَوْ صَاحِبُهُ
 عَنْ الْغَبِّ عَلَى نِصْفِهِ أَوْ عَلَى الْفِ مَوْجِلٍ جَازٍ وَعَلَى
 دَنَائِرٍ مَوْجِلَةٍ أَوْ عَنْ الْفِ مَوْجِلٍ أَوْ سَوْدٍ عَلَى نِصْفِ
 خَالٍ

حَالٍ أَوْ بَيْضٍ لَا وَمَنْ لَهُ عَلَى أَخِيٍّ فَقَالَ أَدَّ
 عِدًّا نِصْفَهُ عَلَى أَنْتَ بَرَاءٌ مِنَ الْفَضْلِ فَفَعَلَ
 بَرَاءٌ وَالْآلَا وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ لَا أَقْرَبُكَ
 بِمَا لَكَ حَتَّى تُوْخِرَهُ عَنِّي أَوْ تَحْطَ فَفَعَلَ مَعَ عَلَيْهِ
فَمِلَ دَيْنٌ بَيْنَهُمَا صَاحِبُ أَحَدِهِمَا عَنِ
 نَفْسِهِ عَلَى تَوْبٍ لِشَرِيكَهِ أَنْ يَتَّبَعَ الْمَذْنُونُ
 بِنَفْسِهِ أَوْ يَأْخُذَ بِنِصْفِ التَّوْبِ مِنْ شَرِيكَهِ لَا
 أَنْ يَضُمَّ رُبْعَ الدِّينِ وَلَوْ قَبَضَ نِصْفَهُ شَرَكُهُ
 فِيهِ وَرَجَعَ بِالْبَلَاءِ عَلَى الْفَرِيقِ وَلَوْ اشْتَرَى
 بِنِصْفِهِ شَيْئًا ضَمَّنَهُ رُبْعَ الدِّينِ وَيَبْطُلُ صَاحِبُ
 أَحَدِ رُتْبَتِي السَّكْمِ مِنْ نِصْفِهِ عَلَى مَا دَفَعَ وَإِنْ أَخَذَ
 الْوَرِثَةَ أَحَدُهُمْ عَنْ عَرْضٍ أَوْ عَقَارٍ مَالٍ أَوْ عَيْنٍ
 يَهَبُ بِنِصْفِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ نَحْوُ قُلْ أَوْ كَبُرَ وَعَيْنُ نَقْدَيْنِ
 وَغَيْرَهُمَا بِأَحَدِ النِّقْدَيْنِ لَأَمَّا لَمْ يَكُنِ الْمَعْطَى الْكُثْرَيْنِ
 خَطَهُ وَلَوْ فِي الشَّرَكَةِ دَيْنٌ عَلَى النَّاسِ فَأَخْرَجُوهُ
 لِيَكُونَ الدِّينُ لَهُمْ يَطْلُ وَإِنْ شَرَطُوا أَنْ يَبْرَأَ الْغَنِيَاءُ
 مِنْهُ صَحَّ وَلَوْ عَلَى الدَّيْنِ دَيْنٌ مُحِيطٌ يَطْلُ الصَّالِحُ وَالْقَسِيمَةُ

كتاب المضاربة هي شركة
بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب أمين
وبالتصرف وكيل وبالربح شريك وبالفقد
أجير وبالخلاف غاصب وباشترط كل الرخ
له مستقرض وباشترطه لرب المال مستبضع
وإنما يقع بما يقع به الشركة ويكون الرخ بينهما
شاعا فإن شرط لأحدهما زيادة عشرة فله أجر
مثله ولا يحاوز عن الشرط وكل شرط يوجب
جهالة الرخ ففسده وإلا لا. ويتطل الشرط.
كشرط الوضعية على المضارب ويدفع المال
إلى المضارب ويتبع بمقد ونسبة ويشترط
وأن لا يكون مسافرا ويبضع ويودع ولا يزوج عبدا
ولا أمة ولا يضارب إلا بإذن أو بأمر مالك
ولم يمتدح عاينته من بلد وسبعة ووقت
ومعامل كما في الشركة ولم يشتر من يفتق
على المالك أو عليه أن يظهر الرخ وضمن أن يقل
فإن لم يظهر ربح صح فإن ظهر عتق حظه ولم
يضمن

كتاب المضاربة

يضمن لرب المال مئة ألف بالنصف فاشترى
به أمة قيمتها ألف فولدت ولدًا أو ابنة ألفاً.
فادعاه مؤسداً فبلفت قيمته ألفاً وخمسين
سعي لرب المال في ألف وربعه أو اعتقه.
فإن قبض ألف ضمن المدعي نصف قيمتها.
كتاب المضارب المضارب
فإن مضارب المضارب بلا إذن لم يضمن مالم
يعمل الثاني فإن دفع بإذن بالثلث وقيل له
ما رزق الله بيتاً نصفان فكلما لك النصف
والأول الشدش والثاني الثلث ولو قيل له ما رزق
الله بيتاً نصفان فالثاني ثلثه والباقي بين
المالك والأول نصفان ولو قيل له ما رزقت
بيتاً نصفان ودفع بالنصف فالثاني النصف
سويًا فيما بقي ولو قيل له ما رزق الله فلي
نصفه أو ما كان من فضل بيتاً نصفان تدفع
بالنصف فكلما لك النصف والثاني النصف ولا
تفي بالأول ولو شرط للثاني ثلثيه ضمن الأول

للمثاني سنداً وإن شرط لك ثلثه وإمبده لثله
 على أن يقل مائة وأنتسبه ثلثه صح وتبطل بوث
 أحدها أو يحوط المالك مرتداً ونزل بمزله إن علم
 فإن علم فالأصل عروضاً عاتلاً لا يتصرف في ثمنها
 ولو أقرقا وفي المال ديون ورجح أخيراً على اقتناء
 الديون • والأصل كدومة الاقتضاء ويوكل المالك
 عليه والسهماء بخير على التقاضي وما هلك
 من مال المضاربة فمن الزرع فإن زاد لهالك
 على الزرع لم يضمن المضارب وإن قسم
 الزرع وبقيت المضاربة ثم هلك المال أو بقضه •
 وإذا الزرع ليأخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما
 وإن نقص لم يضمن المضارب وإن قسم الزرع وفسخت
 المضاربة ثم عقدها فهلك المال لم يتراد الزرع •
الأول فصل ولا تفسد المضاربة بدفع المال
 إلى المالك فإن سافر فلعائمه وشرايه وركوبه
 وكسوته في مال المضاربة وإن عمل في غيره •
 فنفقته في ماله كالدواء فإن ربح أخذ المالك

ما أنفق من رأس المال فإن باع المتاع مراحلة
 حسب ما أنفق على المتاع لا على نفسه ولو
 قصره أو حمله بماله وقيل له العمل بربك
 فهو متطوع وإن صبغه آخر فهو شريك بما رآه •
 الصبغ فيه ولا يضمن مائة ألف بالنصف فاشترى
 به بزاز مائة ألف بالعين واشترى بها عبد فقضى
 غرمه الفأوال المالك الفأو ربع العبد للمضارب •
 وباقية على المضاربة وليس المال للقاتل
 وخسماية ويبرح على العين وإن اشترى من
 المالك بألف عبد اشتراه بنصفه ربح بنصفه
 مائة ألف بالنصف فاشترى به عبد قيمته ألفان
 فقتل رجلاً خطأ فثلاثة أرباع الفداء على المالك
 وربعه على المضارب والعبد يخدم المالك ثلاثة
 أيام والمضارب يوماً مائة ألف فاشترى به عبد
 وهلك الثمن قبل التقيد دفع المالك الفأو آخر
 ثم روثه ورأس المال جميع ما دفع مائة ألفان
فعال دفعت لي الفأو ربح الفأو قال

في يده

المالك دفت الغن فالقول للمضارب سنة
 ألف فقال هم مضاربون بالتصف وقد ربح ألفا
 وقال المالك بضاعة فالقول للمالك ده
كتاب الوديعة
 لا يكره تسليم الغن على جف ماله والوديعة
 ما ترك عند غيره ونفى إيمانه ولا تضمن
 بالهذالك والوديعة أن تحفظ بنفسه وبعباله
 فإنه حفظه بعينه فمنع إلا أن يخاف الفرج
 والحدق فيسكنها إلى جاره أو فدان آخر فإن طالك ربحها
 فبها قاذر على تسليمها أو حفظها بماله حتى لا يمتد
 ضمانها وإن اختلط بالأفعل اشتراكا ولو انفق
 كفضها فردة مثله فخطئه بالباقي ضمن الكال وإن تعد
 بينها ثم زال التعدي لال الضمان بخلاف المستفيع
 والمستأجر وأقران بعد مجوده وكذا أن يسافر
 بها عند عدم النسي والخوف ولو أودع عاصيا لم
 يدفع الوديعة إلى أحد مما خطئه حتى يحضر الآخر
 وإن أودع رجل عند رجلين بما يقسم اقتساما

رحمة

وحفظ كل بضعة ولو دفع إلى الآخر ضمن بخلاف مالا
 يقسم ولو قال له لا تدفع إلى عبالك أو احفظني
 هذا البت فدفعها إلى من لا بد له منه أو حفظها
 في بيت آخر من الدار لم يضمن وإن كان له منه بد
 أو حفظها في دار أخرى ضمن وموضع الغن
 من حيث لا مودع الوديعة سنة ألف أدي رجلان
 كل أنه له أودعه ثيابا فنكل لهما قال ألف
 لهما وغلب ألفا آخر بينهما **كتاب العارية**
 هي تمليك المنفعة بلي عوض ونفع بغير ثبات وأظنك
 أرضي ومنحك ثوبي وحملتك على رأبي وأخذ منك
 عندي وداري لك سكنى وداري لك عمري
 سكنى ويرجع الميرمي شبا ولو ملكك
 بلي تعد لم يضمن ولا تؤجر ولا ترضى كالوديعة
 فإن أجر فمطب نسي ويعبر بما لا يختلف
 ختلاف الساعل فلو تشبدها لوقت أو منفعة
 أو بها لا يجاوز عن أسماء وإن أطالت له أن ينتفع
 أي نوع في أي وقت ساو عارية الثمنين

قوله فمطب عياله

قوله مالا يختلف
كما لم يرد الاستحكام
المراد عموما

وَالْحَبْلَ وَالْوَزُونَ وَالْمَعْدُودَ قَرْضًا وَإِنْ أَعَارَ
 أَرْضًا لِلْبَنِي أَوْ الْمَغْرِبِ مَعَ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَيُكَالِفَهُ
 قَلْعَهَا وَلَا يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يُؤَقِّتْ وَإِنْ وَقَّتْ وَرَجَعَ
 قَلْعُهُ مِمَّنْ مَا الْقَضَى بِالْقَلْعِ وَإِنْ أَعَارَهَا لِزُرْعَةٍ
 لَا تُوَحَّدُ مِنْهُ حَتَّى تَحْصِدَ الزَّرْعَ وَقْتُ أَوَّلِي وَمَوْنَةُ
 الرَّبِّ عَلَى السَّتَعِيرِ وَالْوَدِيعِ وَالْمُوحِدِ وَالْفَاصِبِ
 وَالْمَرْتَجِينَ وَإِنْ رَدَّ السَّتَعِيرَ الدَّابَّةَ إِلَى أَصْطَبِلِ
 مَا لِكُلِّهَا وَالْعَبْدَ إِلَى دَارِ أَلَا لَكَ بِأَيِّ خَلْقٍ
 الْمَقْصُوبِ وَالْوَدِيعَةِ وَإِنْ رَدَّ السَّتَعِيرَ الدَّابَّةَ
 مَعَ عَبْدِهِ أَوْ أَحْبَرَهُ شَاهِدًا أَوْ مَعَ عَبْدٍ رَدَّ
 الدَّابَّةَ أَوْ أَحْبَرَهُ بِأَيِّ خِلَافٍ الْأَخْيَرِ وَيَكْتَبُ
 الْمَاعَارَ لَكَ أَطْعَمْتَنِي أَرْضَكَ
كِتَابُ الْهَبَةِ هِيَ تَمْلِكُ الْعَيْنَ بِلِي
 عَوْضٍ وَتَمْنَعُ بِأَجَابِ كَوْهَيْتٍ وَخَلَّتْ وَأَطْعَمَتْكَ
 هَذَا الطَّعَامَ وَجَعَلَتْهُ لَكَ وَأَعْمَرَتْكَ هَذَا
 الشَّيْءَ وَجَعَلَتْكَ عَلَى هَذِهِ الدَّابَّةِ نَاوِيًا بِهِ الْهَبَةُ
 وَكَسَوَتْكَ هَذَا الثَّوْبَ وَدَارِي لَكَ هَبَةُ

بما لا يغبر الأرض فانه
 يقول اعمرني

تمكنها

تَمَكَّنَهَا لَا هَبَةَ سَكَنِي أَوْ سَكَنِي عِبْدَهُ وَقَبُولَ وَقَبُضٍ
 فِي الْمَجْلِسِ بَلَى إِذْنَهُ وَبَعْدَهُ بِهِ فِي حُجُورٍ مَقْسُومٍ
 وَمَشْلُوحٍ لَا يَقْسَمُ لَا فِيمَا يَقْسَمُ فَإِنْ قَسَمَهُ وَسَلَّمَ
 مَعَ وَإِنْ وَهَبَ دَفِيقًا فِي بَدَلٍ وَإِنْ طَحَنَ وَسَلَّمَ
 وَكَذَا الذَّهْنُ فِي السَّمْنِ وَالسَّمْنُ فِي اللَّبَنِ
 وَمِلْكُ بَلَى قَبْضٌ جَدِيدٌ لَوْ فِي يَدِ الْوَهَّابِ
 لَهُ وَهَبَةُ الْأَبِ لَطَعْلُهُ تَتَمُّ بِالْعَقْدِ وَإِنْ وَهَبَ
 لَهُ أَخِي تَتَمُّ بِقَبْضٍ وَلِيَّةٍ وَأُمِّهِ وَأَخِي لَوْ
 فِي حُجْرَتِهَا وَتَقْضِيهِ أَنْ عَقَلَ وَحُجُورَ قَبْضِ زَوْجٍ
 الْقَبْضِ غَيْرُهُ مَا وَهَبَ لَهَا بَعْدَ الزَّوْفِ وَلَوْ
 وَهَبَ اثْنَانِ دَارًا لِوَاحِدٍ مَعَ لَا عِلْسَهُ وَصَحَّ
 تَمَدَّقَ عَشْرَ وَهَبَتْهَا لِلْفَقِيرِ لَا لِقَبِيلٍ
بَابُ الرِّجُوعِ فِي الْهَبَةِ
 مَعَ الرِّجُوعِ فِيهَا وَمَنْعَ الرِّجُوعِ مَعَ خَذْوَةٍ
 فَإِنَّ الدَّالَّ الزِّيَادَةَ الْمُفَصَّلَةَ كَالْعُرْسِ وَالْبِنَا
 وَالسَّمْنِ وَالْمَيْمِ مَوْتٌ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدِينَ
 وَالْعَيْنِ الْقَوْضُ فَإِنْ قَالَ خَذَهُ عَوْضَ هَبَتِكَ

أَوْ بِدَلَمَا أَوْ بِمُقَابِلَتِهَا فَوَعْبُضُهُ الْوَاهِبُ سَقَطَ
 الرُّجُوعُ وَصَحَّ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْهَبَةِ
 رَجَعَ بِنِصْفِ الْفَوْضِ وَبِعَكْسِهِ لَا حَتَّى يَرُدَّ
 سَائِغِي وَلَوْ عَوْضَ النِّصْفِ رَجَعَ بِمَا لَمْ يَفُوضْ وَخَالَ
 خُرُوجَ الْهَبَةِ عَنْ ذَلِكَ الْوَهَبِ بَلْ وَبِيعَ
 نِصْفَهَا رَجَعَ فِي النِّصْفِ الْبَاقِي كَقَدَمِ بَيْعِ شَيْءٍ
 وَالزَّائِي لَزَوْجَتِهِ فَلَوْ وَهَبَ لَهَا رَجَعَ وَبِالْفَكْلِ
 لَا وَالْقَافِ الْقَرَابَةِ فَلَوْ وَهَبَ لِذِي رَحِمٍ عَدِيمٍ
 سِنْدَهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا وَالْهَاءُ الْهَالِكُ فَلَوْ أَدْعَاهُ مُدْفِقٌ
 وَأَمَّا بَيْعُ الرُّجُوعِ بِتَرَاضٍ أَوْ بِحَاكِمِ الْحَاكِمِ فَإِنْ
 تَلَفَتِ الْوَهْوَةُ فَاسْتَحَقَّهَا اسْتَحَقَّ وَصَحَّ
 الْوَهْوُوبُ لَهُ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى الْوَاهِبِ بِمَا ضَمِنَ
 وَالْهَبَةُ لَشَرْطِ الْفَوْضِ هَبَةٌ ابْتِدَاءً فَيَشْرُطُ التَّفَاضُلُ
 فِي الْفَوْضِ وَيَبْطُلُ بِالشُّيُوعِ بَيْعُ انْتِهَاءً
 فَيُدْرِي بِالْغَيْبِ وَخِيَارُ الزَّوْجَةِ وَكُلُّ خَدْبٍ
 بِالشُّغْعَةِ وَصَلْ وَمِنْ وَهَبَ أَمَةً
 الْأَحْلِيَاءُ أَوْ عَلَى أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيْهِ أَوْ عَلَى أَنْ

يقتطعها

يَتَّقِيهَا أَوْ يَسْتَوْلِيهَا أَوْ دَارَ عَلَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ
 شَيْءًا مِنْهَا أَوْ يَفُوضَ شَيْءًا مِنْهَا تَحْتَ
 الْهَبَةِ وَيَبْطُلُ اسْتِثْنَاءُ الشَّرْطِ وَمَنْ قَالَ
 لِمَنْ يُونَهُ إِذَا جَاعَدَ فَهَؤُلَاءِ أَوَ أَنْتَ عَنْهُ بَرِيٌّ
 أَوْ أَنْ أَدَيْتَ إِلَى نِصْفِهِ فَلَاكَ نِصْفُهُ أَوَ أَنْتَ
 بَرِيٌّ مِنَ النِّصْفِ الْبَاقِي فَهَؤُلَاءِ وَنَحْوُ الْعَمَلِ
 لِلْعَمَلِ حَالُ حَيَاتِهِ وَلَوْ رَتَبَتْهُ نَعْدَةٌ وَهِيَ أَنْ يَحْمِلَ
 دَارَهُ لَمْ تَحْمِلْ فَإِذَا مَاتَ تَرُدَّ عَلَيْهِ لَا الرِّقَى
 أَيْ أَنْ مَاتَ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ وَالشُّدُّ قَدْ كَانَتْ هَبَةً
 لَا تَنْجِعُ إِلَّا بِالْقَبْضِ وَلَاقِي مَسْتَلْعٍ يَحْمِلُ الْقِسْمَةَ
 وَلَا رَجُوعَ فِيهَا **كتاب الأجزاء**
 هِيَ بَيْعٌ مَنَفَقَةٌ مَقْلُومَةٌ بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ وَمَا
 مَعَ شَرَا مَعَ أَجْرٍ وَالنَّفَقَةُ تَقْلُمُ بَيَانَ الْمُدَّةِ
 كَالسَّكَنِ وَالزَّرَاعَةِ وَيُصَحُّ عَلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ
 أَيْ مَدَّةٍ كَانَتْ وَلَمْ تَزِدْ فِي الْأَوْقَافِ عَلَى ثَلَاثِ
 سِنِينَ أَوْ بِالتَّسْمِيَةِ كَالِاسْتِيجَارِ عَلَى صَبْخِ
 الثَّوْبِ وَخِيَاطَتِهِ أَوْ بِالِإِشَارَةِ كَالِاسْتِيجَارِ

عَلَى نَقْلِ هَذَا الطَّعَامِ إِلَى كَذَا وَالْأَجْرَةُ لَا تَمْلِكُ
 بِالْقَدْرِ بِالتَّجْبِيلِ أَوْ بِشَرْطِهِ أَوْ بِالِاسْتِيفَاءِ
 أَوْ بِالْتَّكُنِّ مِنْهُ فَإِنْ غَضِبَ مِنْهُ سَقَطَ الْأَجْرُ
 وَلَبَّ الدَّارُ وَالْأَرْضُ طَلَبُ الْأَجْرَةِ كُلُّ يَوْمٍ
 وَلِلْجَمَالِ فِي كُلِّ مَرَحَلَةٍ وَلِلْقَضَاءِ وَالْحَيَاةِ
 نَعْدُ الْعَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ وَلِلْخَبَارِ بَعْدَ اخْرَاجِ
 الْخَبَرِ مِنَ التَّنَوُّرِ فَإِنْ أَخْرَجَهُ فَأَخْرَجَتْ فَلَهُ الْأَجْرُ
 وَلَا فَمَانُ • وَلِلطَّلَاخِ بَعْدَ الْغَدْفِ وَلِلْبَثَانِ بَعْدَ
 الْإِقَامَةِ وَمَنْ لَعَلَّهُ ابْتَدَى الْعَيْنَ كَالْقَبْشِ عَ •
 وَالْقَبْشِ رَجَسُهَا لِأَجْرِهِ فَإِنْ حَبَسَ فَضَاعَ فَلَا
 فَمَانُ وَلَا آخِرَ وَمَنْ لَا تَرَكِيْلَهُ كَالْجَمَالِ • وَاللَّاحِ
 لَا يَجْبُسُ لِأَجْرِهِ وَلَا يَسْتَعْمَلُ غَيْرَهُ • إِنْ يَسْتَأْجِرُ
 غَيْرَهُ وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَجِيَّ بِعِيَالِهِ وَمَاتَ بَعْدَ فَمَنْ
 فَمَانُ يَمْنُ نَجِيَّ فَلَهُ أَجْرُهُ عَسَائِدُ وَلَا أَجْرُ لِحَامِلِ الْكِبَالِ
 لِلْجَوَابِ أَوْ لِحَامِلِ الطَّلَاخِ إِنْ رَدَّهَ لِلْمَوْتِ •
بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِجَارَةِ •
 وَمَا يَكُونُ خِلَافًا فِيهَا مَعَ إِجَارَةِ الدَّوْرِ وَالْحَوَانِيتِ

وَإِنْ طَلَّ بِشَرْطِهِ
 وَإِنْ طَلَّ بِشَرْطِهِ

بِئ

بِلِي بَيَانِ مَا يَعْمَلُ فِيهَا وَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا كُلَّ شَيْءٍ •
 لَا أَنَّهُ يُسَكِّنُ حَتَّى ذَا وَقْتًا وَأَوْطَحَانًا أَوْ لَارِضِي
 لِلزَّرَاعَةِ أَنْ يَبْنِي مَا يَزْرَعُ فِيهَا أَوْ قَالَ عَلَى أَنْ
 يَزْرَعُ فِيهَا مَا شَاءَ وَلِلْمَيْتَةِ وَالْفَرَسِ فَكَ •
 مَقَسَّتِ الْمَدَّةَ قَلْعَهَا وَسَكَّنَهَا فَا رَغَدَ إِلَّا أَنْ يَقُومَ
 الْمَوْجِرُ قِيَمَتَهُ سَقَلُو عَا وَتَمْلِكُهُ أَوْ يَدْفِي بَتْرَهُ
 فَيَكُونُ الْبِنَاءُ لِهَذَا وَالشَّجَرُ لِهَذَا وَالْأَرْضُ لِهَذَا
 وَالرَّطْبَةُ كَالشَّجَرِ وَالزَّرْعُ يَتْرَكَ بِأَجْرِ الشَّجَرِ
 إِنْ يَنْبَغِي وَالدَّابَّةُ لِلْمَرْكُوبِ وَالْحِمْلُ وَالنَّوْبُ
 لِلْبَيْتِ وَإِنْ أَطْلَقَ ارْكَبَ وَالْبَيْتُ مَنْ شَاءَ وَإِنْ
 قَبْدَ بَدَا كَبَ وَلَا يَسِيءُ فَمَا لَفَ ضَمِنَ وَمِثْلُهُ مَا
 يَخْتَلِفُ بِالْمُسْتَعْمَلِ وَفِيمَا لَا يَخْتَلِفُ بِهِ يَطْلُ
 تَقْيِيدُهُ فَمَا لَوْ شَرَطَ سَكَّنِي وَأَحْدِلُهُ أَنْ يُسَكِّنَ
 غَيْرَهُ وَإِنْ سَمِيَ لَوْ عَا وَقَبْدَا كَرَبْرَلُهُ حَمْلُ مِثْلِهِ
 وَأَخْفَ لَا أَضْرَكَ الْمَرْحُومَ وَإِنْ عَطِيَتْ بِالْأَرْزَاقِ
 ضَمِنَ النِّصْفَ وَيَا الزِّيَادَةَ عَلَى الْحَمْلِ السَّخِي •
 سَارَادَ وَبِالضَّرْبِ وَالْكَيْحِ وَنَزَعَ الشَّجَرُ وَالْإِيكَافُ

والحميد

أو الاستدراج بما لا يدرج بمثله وسئلواي طريق
 غير ماعينه وتفاوتا وحله في الجراكل وان
 بلغ فله الاجد ويزرع رطبة واذن بالبر
 ما نقص ولا اجد وخطا قباء وامر بقمي
 قيمه ثوبه وكذا اخذ القبا ودفع اخر مثله
باب الاجارة الفاسدة
 يفسد الاجارة الشدوط وله اجد مثله لا يجاوز
 به السهي فان اجد ان كل شهيد رهم صح
 في شهر فقط الا ان يسمى الكل وكل شهر ساكن
 في ثوبه ساعة منه صح فله وان است اجاره سنة
 صح وان لم يسم اجد كل شهر وابتداء المدة
 من وقت الفقد فان كان حين يكل
 تعتبر الاهلة والافال ايام وصح اخذ اجد
 الحام والحام لاجدة عسب التيس والاذان والح
 والامامة وتعليم القرآن والفقه والفتوى
 اليوم على جواز الاستيجار لتعليم القدان
 ولا يجوز على الفناء والنوح واللاهي وفسد اجارة

الشاع

الشاع الامن الشريك ونع استيجار الظيرباء
 جرة معلومة وبطعها او كسبه لها ولا
 يمنع زوجه امن وطيبها فان حبك او من
 فسخت وعليها اصلاح طعام الصبي فان
 ارضعته بدت شاة ولا اجد ولو دفعه غدا
 لينسجه بنصفه او است اجاره ليجمل طعامه
 بغير منه او ليجزله كذا اليوم يد رهم اجد
 وان است اجد ارضاعا ان يكرها او يزرعها
 او ينقيها او يزرعها صح وان شرط ان ينقيها
 او يكرها ارضاعا او يسدقها او يزرعها
 يزرع ارض اجد اي لا كما اجارة الشكنى بالشكنى
 وان است اجاره ليجمل طعام بيته ولا اجزله كذا
 است اجاره الرهن من المورثين فان است اجاره اوا
 يد كذا يزرعها او اي شيء يزرع فيها فزرعها في
 الاجل فله السهي وان است اجاره ليجمل الى مكة ولم
 يسم ما يجل لجل ما يجل الناس فيقف لم يقم
 وان بلغ مكة فله السهي وان تساخا قبل الزرع

له

اي ملك

وَالْحَمْلُ لِقَصَبِ الْإِحَارَةِ دَفْعًا لِلْفَسَادِ
بَابُ ضَمَانِ الْأَجِيرِ
 الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ مَنْ يَعْمَلُ كَعَمَلِ وَاحِدٍ وَلَا يَسْتَحَقُّ
 الْأَجْرَ حَتَّى يَعْمَلَ كَالْقَبَائِعِ وَالْفَقَّارِ وَالْمُسَاغِرِ
 فِي يَدِهِ غَيْرُ مَضْمُونٍ بِالْهَلَاكِ وَمَاتْلَفٌ بِعَمَلِهِ
 كَمَنْ يَتَّقِي الثَّوْبَ مِنْ دَقِّهِ وَزَلَقَ الْحِمْلَ وَالْقِطْعَةَ
 الْحَمْلُ الَّذِي يَشُدُّ بِهِ الْحَمْلُ وَغَرَقَ الشَّفِيقَةَ
 مِنْ يَدِهِ مَضْمُونٌ وَلَا يَضْمَنُ بِهِ بَنِي آدَمَ فَإِنَّ أَنْكَسَرَ
 دَنَ فِي الطَّرِيقِ ضَمِنَ الْحِمْلُ قَتْلَهُ فِي سَكَنِ
 مَمْلُوكٍ وَلَا أَحَدًا فِي مَوْضِعٍ أَنْكَسَرَ وَلَهُ أَجْرُهُ بِحَسَابِهِ
 وَلَا يَضْمَنُ حِجَامٌ أَوْ بَرَاغٌ أَوْ فَصَادٌ لَمْ يَقْدِرْ الْمَوْضِعُ الْمَتَا
 وَالْحَاشِ بِسُخْتِ الْأَجْرِ بِتَسْلِيمِ نَفْسِهِ فِي الْمَدَّةِ
 وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ كَمَنْ اسْتَوْجَرَ شَهْرًا لِلْخِدْمَةِ
 أَوْ لَدَى الْغَنَمِ وَلَا يَضْمَنُ مَاتْلَفٌ فِي يَدِهِ أَوْ عَمَلُهُ
 وَصَحَّ تَرْوِيدُ الْأَجْرِ بِتَرْوِيدِ الْعَمَلِ فِي الثَّوْبِ نَوْمًا
 وَرَمَانًا فِي الْأَوَّلِ • فِي الدُّنْيَانِ وَالْمَيِّتِ وَالْذَّائِمِ
 سَأَوُهُ وَحَمْلًا وَلَا يَسَافِرُ بِعَبْدِهِ اسْتَأْجَرَهُ لِلْخِدْمَةِ

بِ

بِ شَرْطٍ وَلَا يَأْخُذُ الشَّاحِدُ مِنْ عَبْدٍ يَحْمِلُ بِأَحَدٍ
 دَقِّقَهُ لِعَمَلِهِ وَلَا يَضْمَنُ غَاصِبُ الْعَبْدِ مَا أَكَلَتْ
 أَجْرَهُ وَلَوْ وَجَدَهُ رَبُّهُ أَحَدَهُ وَقَعَ قَبْضُ الْعَبْدِ لِحَرِّهِ
 وَلَوْ أَحْرَقَهُ هَذَيْنِ الشَّهْرَيْنِ شَهْرًا بِأَرْبَعَةٍ •
 وَشَهْرًا خَمْسَةً مَعَ الْأَوَّلِ بِأَرْبَعَةٍ وَلَوْ اخْتَلَفَا
 فِي أَيْتَاقِ الْعَبْدِ وَمَرْضِيَةِ حُجْمِ الْحَالِ وَالْقَوْلِ لَرَبِّ
 الثَّوْبِ فِي الْعَيْتِ وَالْقَبَاءِ وَالْجَمْعِ وَالصَّفَةِ وَالْأَجْرِ
 وَغَدَمِهِ **بَابُ فَسْحِ الْإِحَارَةِ**
 وَتَفْسُخُ الْغَيْبِ وَخَرَابُ الدَّارِ وَانْقِطَاعُ سَائِرِ
 الضَّيْفَةِ وَالرَّحَا وَتَفْسُخُ مَوْتِ أَحَدِ التَّعَاقِدِينَ
 أَنْ عَقَدَهَا لِنَفْسِهِ وَإِنْ عَقَدَهَا لِغَيْرِهِ لَا كَالْوَكِيلِ
 وَالْوَصِيِّ وَالْمُسْتَوِيِّ فِي الْوَقْفِ • وَتَفْسُخُ خِيَارِ
 الشَّرْطِ وَالرَّوْفَةِ وَبِالْعَذْرِ وَهُوَ عَجْزُ الْعَاقِدِ
 عَنِ الصَّغِيِّ مِنْ مَوْجِبِهِ الْأَيْتَحُلُّ ضَرَرٌ زَائِدٌ لَمْ
 يُسْتَحَقَّ بِهِ كَمَنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَقْلَعَ
 نَدْسَهُ فَسَاكَنَ الْوَجْعَ أَوْ لِيَطْبِخَ لَهُ لُقَامَ الْوَلِيمَةِ
 فَاخْتَلَفَتْ مِنْهُ أَوْ حَالُوهُ لِيَتَجَدَّ فِي مِيهِ فَاظْلَسَ

أَوْ أُخِرَ وَلَزِمَهُ دَيْنٌ بَيِّنٌ أَوْ بَيِّنَانِ أَوْ بِإِقْرَارِهِ
 وَلَا مَالَ لَهُ سِوَاهُ أَوْ اسْتَأْجَرَ دَائَةً لِلشَّرَفِ فَبَدَا
 لَهُ مِنْهُ لَا التَّكَارِي وَلَوْ أُخْرِقَ حَصَائِدُ أَرْبَعِينَ
 مَسْتَأْجِرَةً أَوْ مَسْتَأْجِرَةً فَاحْتَقَتْ شَيْءٌ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ
 لَمْ يَقْضَ وَإِنْ أَقْبَلَ حَيَاطُ أَوْ صَبَّاحٌ فِي حَاوِيَةٍ مِنْ
 يُطْرَحُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالنِّصْفِ مَعَ وَإِنْ اسْتَأْجَرَ
 جَمَالَ الْعَمَلِ عَلَيْهِ مَحَلًّا أَوْ رَاكِبِينَ إِلَى مَكَّةَ مَعَ وَلَهُ
 الْحَمْلُ الْمَعْتَادُ وَرُؤْيِيَّتُهُ أَحَبُّ وَلِقْدَارُ زَادٍ فَكُلُّ
 مِنْهُ رَدَّ عَوْضِهِ وَنَفْعُ الْإِجَارَةِ وَفَسْخُهَا وَالزَّارِعَةُ
 وَالْمَعَامَلَةُ وَالْمُضَارَبَةُ وَالْوَكَالَةُ وَالْكِفَالَةُ فِي
 الْإِهْبَاءِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْقَضَاءِ وَالْإِجَارَةِ وَالطَّلَا
 وَالْعَتَاقُ وَالْوَقْفُ مِثْلًا فَالْبَيْعُ وَالْإِجَارَةُ وَفَسْخُهَا
 وَالْقِسْمَةُ وَالشَّرَكَةُ وَالْهَبَةُ وَالنِّكَاحُ وَالرَّجْعَةُ
 وَالصَّحْلُ عَنْ مَالٍ وَأَنْوَاعُ الدِّينِ

كتاب المكاتب

الْكِتَابُ الْمُخَرَّرُ الْمَهْتَلُوكُ بَدَا فِي الْحَالِ وَرَقْدَةُ فِي
 الْمَالِ كَاتِبٌ نَمَاوَكُهُ وَلَوْ صَغِيرًا يَقْعَلُ بِمَالِ حَالٍ

مسائل متفرقة

أو

وقف سم بروق سليمان بن بلال زهر

أَوْ تَوَجَّلَ أَوْ مُجِبِّهِ وَقِيلَ مَعَ • وَكَذَا أَنْ قَالَ جَعَلْتُ عَلَيْكَ
 الْغَاثُ تَوَدُّهُ جَوْنًا أَوَّلَ الْحَجِّ كَذَا أَوْ أُخِرَ كَذَا فَإِذَا
 أَدْبَتُهُ فَايَتْ حَرًّا وَالْأَقْبَنُ فَيُخْرِجُ مِنْ يَدِهِ دُونَ
 سَلَكِهِ وَغَيْرُ مَا أَنْ وَطِيَّ مَكَاتِنُهُ أَوْ حَتَّى عَلَيْهَا
 أَوْ عَلَى وَلَدِهَا أَوْ أَتْلَفَ مَالُهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى أَحَدٍ
 أَوْ خِزْبٍ أَوْ قِيَمَةٍ أَوْ مِثْلٍ لِنَفْسِهِ أَوْ مَالٍ لِبَعْدِ سَيِّدِهِ
 وَصِيْفًا فَسَدَّ وَإِنْ أَدَّى لِحَرْ عَتَقَ وَسَعَى فِي
 قِيَمَتِهِ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنَ الْمَسْمُومِ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ وَفِي
 عَلَى حَيَوَانٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ أَوْ كَانَتْ كَافِرًا عِنْدَهُ
 الْكَافِرُ عَلَى أَحَدٍ وَإِنْ اسْلَمَ لَهُ قِيَمَةُ الْحَرْ
 وَعَتَقَ بَقِيَّتُهُ

باب ما يجوز للمكاتب أن

لِلْمَكَاتِبِ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَالسَّفَرُ وَإِنْ شَرَطَ أَنْ
 لَا يُخْرِجَ مِنَ الْمَضْرُوعِ وَتَزْوِجُ امْرَأَتِهِ وَكِتَابَةُ عِبْدِهِ
 وَالْوَلَاءُ لَهُ أَنْ أَدَّى بِقِيَمَةِ عَتَقِهِ وَإِلَّا لِسَيِّدِهِ لَا التَّزْوِجَ
 بَلَى إِذَنْ وَالْهَبَةُ وَالْتَّصَدُّقُ الْأَيْمِينُ وَالتَّكْمُلُ
 وَالْإِقْرَاضُ وَاعْتِقَافُ عِبْدِهِ وَلَوْ بِمَالٍ • وَيَبِيعُ
 نَفْسَهُ وَتَزْوِجُ عَمَلِيَّتِهِ وَالْأَبُ وَالْوَصِيُّ فِي زَيْنِهِ

الكراس الحادي عشر

والوصفي عبد صغير أو مملوك أو جارية أو غيرها

الصغير كالمكاتب فلا يملك مزارب وشريك
 شأ منه ولو اشترى أباه أو ابنته فكانت ولو
 اشترى أخاه وخووه لا ولو اشترى أم ولده معه
 لم يحز بغيرهما وإن ولد له من أمه ولد فكانت
 عليه وكسبه له وإن زوج أمه من عبده
 فكانت بغيره فولدت فدخل في كتابتها وكسبه
 لها فكانت أو مازون نكح يازن حرة بغيرها
 فولدت فاستحقت فولدها عبد وإن وطئ أمه
 لبسراء فاستحقت أو لبسراء فأسيد فولدت فاستحقت
 فالمتى في المكاتب ولو بينكاج أخذ به مذمت
فصل ولدت مكاتبه من سيدها
 نصت عيالك تاتينها أو عجزت وهي أم ولده
 وإن كانت أم ولده أو مدبرة صم وعنتت
 بحاناموته وسعى المدبر ثلثي قيمته أو كل
 البدل بموته فقبراً وإن تبرم مكاتبه صم
 فإن عجز بقي مدبراً وإن سعى في ثلثي قيمته
 أو ثلثي البدل بموته مفسراً وإن اعتق مكاتبه

عتق

عتق وسقط البتة وإن كانت على ألف مؤجل
 فصالحه على نصف حال صم مات مريض كانت
 عبداً على ألفين إلى سنة وقسمته ألف ولم يحز
 الورثة أدنى ثلثي البدل حال والباقي إلى أهله
 أو رده رقيقاً وإن كانت على ألف إلى سنة
 وقيمته الفات ولم يحزوا أدنى ثلثي القيمة
 حالاً أو رده رقيقاً كانت عن عبد ألف وأدنى
 متفق فإن قيل العبد فهو مكاتب وإن كانت
 الحاضرة والفايت وقيل الحاضر صم وأيهما أدنى
 عتق أو لا يرجع على صاحبه شيء ولا يؤخذ الفات
 شيء وقوله لقوله إن كانت الأمة عن نفسها
 وعن اثنين صغيرين لها صم وأدنى أدنى
 لم يرجع **باب العبد المشترك**
 عبد لها أذن أحدهما صاحبه أن يكاتب خطه
 بألف ويقبض بذلك الكتابة فكانت وقبض
 بقضه فحجز بالمقبوض للقابض أمة بينهما

كَانَتْهَا فَوَطَّيْهَا أَحَدُهُمَا فَوَلَدَتْ فَأَدْعَاهُ نَحْمُ
 وَطَّيْ الْآخَرَ فَوَلَدَتْ فَأَدْعَاهُ فَعَزَّتْ فِيهِ أُمُّ
 وَلَدِ الْأَوَّلِ وَضَمِنَ لَشَرِكِهِ نِصْفَ قِيَمَتِهَا
 وَنِصْفَ عَقْرَهَا وَضَمِنَ شَرِكُهُ عَقْرَهَا وَقِيَمَةَ
 الْوَلَدِ وَهُوَ ابْنُهُ وَإِيَّيْ دَفَعَ الْمَقْتِ إِلَى الْكَاتِبَةِ
 نَحْمُ وَإِنْ دَبَّرَ الثَّانِي وَلَمْ يَطَاهَا فَعَزَّتْ بَطْلُ
 التَّذْيِيرِ وَفِي أُمِّ وَلَدِ الْأَوَّلِ وَضَمِنَ لَشَرِكِهِ
 نِصْفَ قِيَمَتِهَا وَنِصْفَ عَقْرَهَا وَالْوَلَدِ الْأَوَّلِ
 وَإِنْ كَانَتْهَا فَحَرَّهَا أَحَدُهُمَا مَوْسِرًا فَعَزَّتْ
 ضَمِنَ لَشَرِكِهِ نِصْفَ قِيَمَتِهَا وَرَجَعَ بِهِ عَلَيْهَا
 عِنْدَ كَلْبِهَا دَبْرَهُ أَحَدُهُمَا ثُمَّ حَرَّهُ الْآخَرُ مَوْسِرًا
 لِلدَّبْرِ أَنْ يَضْمِنَ الْمَقْتِ نِصْفَ قِيَمَتِهِ وَإِنْ حَرَّهُ
 أَحَدُهُمَا ثُمَّ دَبَّرَهُ الْآخَرُ لَا يَضْمِنُ الْمَقْتِ
بَابُ عَنِ الْكَاتِبِ وَمَوْلَاهُ وَمَوْلَا
 كَاتِبٍ عَزَّ عَنْ خَيْرٍ وَلَهُ مَالٌ سَيَصِلُ
 بِعَزِّهِ الْحَاكِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَالْأَعْمَزُ وَفَسْخُهَا
 أَوْ سَيِّدُهُ بِرَمْنَاهُ وَعَادَ أَحْكَامُ الرِّقِّ وَمَا فِي

يَدِهِ لِسَيِّدِهِ وَإِنْ مَاتَ وَلَهُ مَالٌ لَمْ يَفْسَحْ وَيُورِثُ
 كِتَابَتَهُ مِنْ مَالِهِ وَحُكْمُ بَيْعَتِهِ فِي أَخْرِ حَيَاتِهِ
 وَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا أَوْ لَدْنِي كِتَابَتَهُ وَلَا وَفَا يَسْعَى
 كَاتِبُهُ عَلَى جُومِهِ فَإِذَا آدَى حُكْمَ بَيْعَتِهِ وَ
 عَتَقَ ابْنَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ وَلَوْ تَرَكَ وَلَدًا شَتْرِي
 وَغُجِّلَ النَّدْلُ حَالًا أَوْ تَرَدَّ رَقِيقًا فَإِذَا اشْتَرَى
 ابْنَهُ فَمَاتَ وَتَرَكَ وَفَا يَسْعَى ابْنُهُ وَكَذَا لَوْ
 كَانَ هُوَ وَابْنُهُ مَكَاتِبِينَ كِتَابَةً وَاحِدَةً فَإِنْ
 تَرَكَ وَلَدًا مِنْ حُرَّةٍ وَدَيْنًا وَقَامَ كَاتِبَتُهُ فَعَزَّتْ
 الْوَلَدُ فَقَضَى بِهِ عَلَى عَاقِلَةِ الْأُمِّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ
 قَضَاءً بِعَزِّ الْكَاتِبِ وَإِنْ اخْتَصَمَ مَوْلَى الْأُمِّ
 وَالْأَبِ فِي وَلَا يَهْ فَقَضَى بِهِ لِمَوْلَى الْأُمِّ فَهُوَ قَضَا
 بِالْعَزِّ فَمَا آدَى الْكَاتِبُ مِنَ الصَّدَقَاتِ وَغَيْرِ
 طَابَ لِسَيِّدِهِ وَإِنْ جَنَى عِنْدَ فِكَابَتِهِ سَيِّدَهُ
 جَاهِلًا بِهَا فَعَزَّتْ دَفَعَ أَوْ فِدَايَ وَكَذَا إِنْ جَنَى
 مَكَاتِبَ وَلَمْ يَقْضَ بِهِ فَعَزَّتْ فَإِنْ قَضَى بِهِ عَلَيْهِ
 فِي كِتَابَتِهِ فَعَزَّتْ فَهُوَ دَيْنٌ بَيْعَ فِيهِ وَإِنْ مَاتَ

فيه

السَّيِّدُ لَمْ يَنْفَسِخِ الْكِتَابَةُ وَيُودِي إِلَى الْوَرِثَةِ
 عَلَى خَوْمِهِ وَإِنْ حَرَّرَهُ عَتَقَ حُرًّا وَإِنْ حَرَّرَهُ الْبَقِصُ
 لَمْ يَنْفَدِ عَتَقُهُ **كِتَابُ الْوَلَاءِ**
 الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ وَلَوْ بَتْدِيهِ وَكِتَابَةُ وَاسْتِدْلَادُ
 وَمِلْكٌ قَرِيبٌ وَشَرْطُ الشَّائِئَةِ لَفَهُ وَلَوْ أَعْتَقَ
 مِنْ رَوْحِهَا الْقَتْلَ لَا يَنْتَقِلُ وَلَا الْمَجْلُ عَنْ مَوْتِ
 الْأُمِّ أَيْدَافًا وَلَدَتْ بَعْدَ عَتَقِهَا لَكثيرٍ مِنْ شَيْءٍ
 أَشْهَرُ فَوَلَاؤُهُ الْمَوْلَى الْأَمْرُ فَإِنْ عَتَقَ الْمَذْجَرُ وَلَا
 أَبْنَاهُ إِلَى مَوَالِيهِ عَجِي تَزَوُّجَ عَتَقَهُ فَوَلَدَتْ فَوَلَا
 وَلَدَهَا مَوَالِيَهَا وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَا الْمَوَالِيَةِ وَالْحَقِيقُ
 مَقْدَمٌ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ مُؤَخَّرٌ عَنِ الْعَصَبَةِ
 النَّسَبِيَّةِ فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى لَمْ يَمُتِ الْمُتَقَاتُ
 فَمِيرَاثُهُ لَا أَقْرَبَ عَصَبَةِ الْمَوْلَى وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ
 مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ أَوْ أَعْتَقَ مَنْ أَعْتَقْنَ
 أَوْ كَاتِبَتَيْنِ أَوْ كَاتِبٍ مِنْ كَاتِبَتَيْنِ أَوْ كَاتِبٍ
 أَوْ كَاتِبَتَيْنِ دَخَلَتْ **فَضْلٌ** أَسْلَمَ رَجُلٌ عَلَى
 بَدْرٍ رَجُلٍ وَوَلَاةً أَنْ يَرِثَهُ وَيَقْبِلَ عَنْهُ أَوْ عِلَايَةً

عليه

غيره

عَنْهُ وَوَلَاةً مَعَ وَعَقْلُهُ عَلَى مَوَالِيهِ وَارِثَةٌ لَهُ أَنْ لَمْ
 يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ وَهُوَ آخِرُ ذَوِي الْأَرْحَامِ
 وَلَدَنْ أَنْ يَنْتَقِلَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ بِمَحْضٍ مِنَ الْآخِرِ
 مَا لَمْ يَقْبَلْ عَنْهُ وَلَيْسَ لِلْمُتَقَاتِ أَنْ يُوَالِيَ
 أَحَدًا وَلَوْ وَالَتِ امْرَأَةٌ فَوَلَدَتْ فَتَعْلَمُ فِيهِ
كِتَابُ الْإِلَاءَةِ هُوَ قَبْلُ
 يَقْبَلُهُ الْإِنْسَانُ بِغَيْرِهِ فَيُرْوَلُ بِهِ الرِّضَا
 وَشَرْطُ قُدْرَةِ الْمَكْرَةِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَدَ بِهِ
 سَلَامًا إِنْ كَانَ أَوْ لَصًا وَخَوْفُ الْمَكْرَةِ وَقَوْعُ
 مَا هَدَدَ بِهِ فَلَوْ أَمَرَ عَلَى بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ
 إِقْرَارٍ أَوْ إِجَارَةٍ بِقَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ شَدِيدٍ أَوْ
 حَبْسٍ مُدْبِدٍّ أَوْ خَيْرَيْنِ أَنْ يَمْضِيَ الْبَيْعُ أَوْ
 يَفْسَخَ وَيُشْتَرَى بِهِ الْمَلِكُ عِنْدَ الْقَبْضِ لِلْقِيَادِ
 وَقَبْضُ الثَّمَنِ طَوْعًا إِحَارَةً كَمَا لَتَسْلِمُ طَائِفًا
 وَإِنْ هَلَكَ الْمُبِيعُ فِي يَدِ الْمَشْتَرِي وَهُوَ غَيْرُ
 مُكْرَهُ وَالْبَائِعُ مُكْرَهُ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِلْبَائِعِ

وَالْمَكْرَهُ أَنْ يُضْمِنَ الْمَكْرَهُ وَعَلَى كُلِّ حِمٍّ خَيْرٌ
 وَمَبْتِئَةٌ أَوْ ضَرْبٌ أَوْ قَيْدٌ لَمْ يَحْلُ وَحَلَّ بِقَتْلِ
 وَأَيْتَمَ بِصَبْرِهِ وَعَلَى الْكَفْرِ وَإِتْلَافِ مَالِ مُسْلِمٍ
 بِقَتْلٍ وَقَطْعٍ لَا يَفْرِهَانِ بِرِخْصٍ وَيَثَابُ
 بِالْقَبْرِ وَلِلْمَالِكِ أَنْ يُضْمِنَ الْمَكْرَهُ وَعَلَى
 قَتْلِ غَيْرِهِ بِقَتْلِ لَا يَرْخُصُ فَإِنْ قَتَلَهُ أَثَمَ
 وَيُقْتَضَى الْمَكْرَهُ فَقَطُّ وَعَلَى اغْتِثَاقِ وَطْلَاقِ
 فَعَمَلٍ وَقَعٍ وَرَجْعِ بَقِيَّتِهِ وَيَضْفُ الْمَهْرَ أَنْ
 لَمْ يَطَاوُلْهُ وَعَلَى رَدِّهِ لَمْ يَنْزِلْ رُوحُهُ
كتاب الحجة هو منع عن التصرف
 قَوْلًا لَا فِعْلًا بِصَفَرٍ وَرَقٍ وَجَنُونٍ وَلَا يَتَحَرَّجُ
 تَصَرُّفٌ صَبِيٍّ وَعَبْدٌ بِلِيٍّ أَوْ ذَنْ كَوْنٍ وَسَيِّدٍ
 وَلَا تَصَرُّفُ الْجَنُونِ الْغُلُوبِ بِحَالٍ وَمَنْ عَقَدَ
 مِنْهُمْ وَهُوَ يَقُولُ خَيْرٌ الْوَلِيِّ أَوْ يَغْنَاهُ
 وَإِنْ اتَّفَقُوا شَيْئًا فَمَنْعُوا وَلَا يَنْفَعُ إِقْدَارُ
 الصَّبِيِّ وَالْجَنُونِ وَيَنْفَعُ إِقْدَارُ الْقَبْدِ فِي

وعدم وشرب
 حرم جسي

حقه

حَقِّهِ لَا فِي حَقِّ سَيِّدِهِ فَلَوْ أَقْرَبَ بِمَالٍ لَزِمَهُ بَقْدُ
 الْحَرِيَّةِ وَلَوْ أَقْرَبَ بِحَدٍّ أَوْ قَوْرٍ لَزِمَهُ فِي الْحَالِ
 لَأَسْفَهُ فَإِنْ بَلَغَ غَيْرُ رُسَيْدٍ لَمْ يَذْفَعْ إِلَيْهِ مَالُهُ
 حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً وَتَقْدُ تَصَرُّفُهُ
 قَبْلَهُ وَيَذْفَعُ إِلَيْهِ مَالُهُ إِنْ بَلَغَ الْمُدَّةَ مُفْسِدًا
 وَفُسِفَ وَغَفْلَةً وَوَدَيْنَ وَإِنْ طَلَبَ عَرْمَاؤُهُ وَجِئَ
 لِيَبْحِ مَالَهُ فِي دَيْنِهِ فَلَوْ مَالَهُ وَدَيْنُهُ دَرَاهِمَ
 قَفِي بِلِيٍّ أَمْرِهِ وَلَوْ دَيْنُهُ دَرَاهِمَ وَلَهُ دَنَانِيرُ
 أَوْ بَالِغُ الْعَكْسِ يَبْحِ فِي دَيْنِهِ وَلَمْ يَبْحِ عَرْمَاؤُهُ وَعَقَارُهُ
 وَأَفْلَاسُهُ فَإِنْ أَفْلَسَ شَتَّى عَيْنٍ فَبِأَيُّعَةِ أَسْوَةِ
 لِلْمَرْمَى **فصل** بِلُوعِ الْغُلَامِ بِالِاخْتِلَامِ وَالْإِخْبَالِ
 وَالْإِنْزَالِ وَالْإِلْحَاقِ بِثَمَانِي عَشْرَةِ سَنَةٍ وَالْجَارِ
 بِالْحَبْصِ وَالِاخْتِلَامِ وَالْحَبْلِ وَالْإِلْحَاقِ بِثَمَانِي عَشْرَةِ سَنَةٍ
 عَشْرَةَ سَنَةً وَيُقْتَضَى بِالْبُلُوغِ فِيهِمَا بِخَمْسِي عَشْرَةِ
 سَنَةٍ وَأَذَى الْمُدَّةِ فِي حَقِّهِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً
 وَفِي حَقِّهَا ثَمَانِي سَنِينَ فَإِنْ رَأَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ
 بَلَفْنَا صَدَقَ وَأَحْكَامُهَا أَحْكَامُ الْبَالِغِينَ

تواضع
 مودة لا ينفذ

كان مح

كِتَابُ الْمَازُونِ **الْإِذْنُ فِي الْحَجَرِ**
 وَأَشْقَاطُ لُحْفٍ وَلَا تَوَقُّتٌ وَلَا يَخْتَصُّ وَيُشْتَرَى
 بِالشُّكُوتِ إِنْ رَأَى عِنْدَهُ بَيْعٌ وَيُشْتَرَى
 فَإِنْ أَذِنَ نَاسًا لَا يَشْرَأُ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ بَيْعٌ وَيُشْتَرَى
 وَلَوْ كَلَّ بِهَذَا وَبَرَهَنَ وَيُرْتَهَنُ وَلَيْسَ أَجْرٌ
 وَيُضَارِبُ وَيُوجِرُ نَفْسَهُ وَيُقَرِّبُ دَيْنَ وَغَضَبٍ
 وَوَدِيعَةٍ وَلَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَزُوجُ عَمَلُ كَذٍّ وَلَا
 يَكَاتِبُ وَلَا يَفْتَقُ وَلَا يَقْرَضُ وَلَا يَهْبُ وَيَهْدِي
 لِقَامًا يَسِيرًا وَيُضِيفُ مَنْ يَطْعُمُهُ وَيَحْطُمُ مَنْ
 التَّمَنُّ بِغَيْبٍ وَدَيْنُهُ مُتَمَلِّقٌ بِقِيَمَتِهِ يَبَاعُ
 بِهِ إِنْ كَرِهَتْهُ سَيِّدُهُ وَفَسَدَ ثَمَنُهُ بِالْحَصَصِ
 وَمَا بَقِيَ طَوْلِبَ بِهِ لَقَدْ عَثِقَهُ وَبِحَجَرٍ حَجَرُهُ إِنْ
 عَلِمَ بِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ سَوْقِهِ وَبِمَوْتِ سَيِّدِهِ
 وَحَبُونِهِ وَحَقُّهُ مَرْتَدًّا إِلَى الْإِبَاقِ وَالْإِسْلَامِ
 لَا بِالتَّدْبِيرِ وَصَمَّتْ بِهَذَا قِيَمَتُهَا لِلْفَرَمَاءِ
 فَإِنْ أَقْرَبَ حَجَرَهُ بِمَا فِي يَدِهِ مَعَ وَلَمْ يَمْلِكْ
 سَيِّدُهُ مَا فِي يَدِهِ لَوْ أَحَاطَ بِدُنْهَ بِمَا لَهُ وَلَقَبْتُهُ

تف
وبغير ما حش
ولو

فَيُطْلَقُ خَيْرُهُ عِنْدَ مَنْ كَسِبَهُ وَإِنْ لَمْ يَحْطَمْ
 وَكَمْ يَبْعُ بِقِيَمَتِهِ مِنْ سَيِّدِهِ الْإِمْتِلَاقِيَّةُ وَإِنْ
 بَاعَ سَيِّدُهُ مِنْهُ بِمِثْلِ قِيَمَتِهِ أَوْ أَقَلَّ مَعَ وَيُطْلَقُ
 التَّمَنُّ لَوْ سَلَّمَ قَبْلَ قِيَمَتِهِ وَلَهُ حِلْسُ الْبَيْعِ
 بِالتَّمَنُّ وَمَعَ اعْتِاقَهُ وَفِي قِيَمَتِهِ لِفَرَمَائِهِ
 وَطَوْلِبَ بِمَا بَقِيَ لَقَدْ عَثِقَهُ لِفَرَمَائِهِ فَإِنْ
 بَاعَهُ سَيِّدُهُ وَغِيْبَهُ الْمُشْتَرِي مِنْ الْفَرَمَاءِ
 الْبَايِعُ قِيَمَتُهُ فَإِنْ رَدَّ عَلَيْهِ يَهْبُ رَجَعَ بِقِيَمَتِهِ
 وَحَقَّ الْفَرَمَاءُ فِي الْعِدَاءِ وَمُشْتَرِيهِ أَوْ أَحَارُوا
 الْبَيْعَ وَآخِذُوا التَّمَنُّ فَإِنْ بَاعَ سَيِّدُهُ وَأَعْلَمَ
 بِالذَّنِّ فَلِلْفَرَمَاءِ رَدُّ الْبَيْعِ فَإِنْ غَابَ الْبَايِعُ
 فَالْمُشْتَرِي أَيْتَى بِخَصْمٍ لَهُ وَمَنْ قَدَّمَ مَقْرَؤًا وَقَالَ
 أَنَا عَبْدُ زَيْدٍ فَاشْتَرَاكَ وَبَاعَ لِرَمَّةٍ كُلِّ شَيْءٍ
 مِنَ التَّجَارَةِ وَالْبَيْعِ حَتَّى يَحْضُرَ سَيِّدُهُ فَإِنْ
 حَضَرَ وَأَقْرَبَ بِأَذْنِ بَيْعٍ وَالْأَلَا. فَإِنْ أَذِنَ لِلْقَبِي
 أَوْ الْمَعْنُوهُ الَّذِي يَقْبَلُ الْبَيْعَ وَالشُّرَاءَ وَلَيْسَ
 فَهُوَ فِي الشُّرَاءِ وَالْبَيْعِ كَالْعَبْدِ الْمَازُونِ

كتاب الفصوب هو إزالة اليد
 المحقة بآثبات اليد المبطله والاستخدام وحمل
 الدابة غصب لا الجلوس على المنهج ويجب رد
 عينيه في مكان غصبه أو مثله إن هلك
 وهو مثلي وإن انصرم المثل فقيمته يوم
 الخصومة وما لا مثل له فقيمته يوم غصبه
 فإن ادعى هلاكه حيسه الحاكم حتى يعلم
 أنه لو بقي لا أظهره ثم قضي عليه ببدله
 والفصوب فيما ينقل فإن غصب عقار أو
 هلك في يده لم يضمنه وما نقص بسكنائه
 وزلاعته ضمن النقصان كما في الثقل وإن
 استقله تصدق بالقله كما لو تصرف في
 الفصوب والوريفة ورع وملك بلي حل
 انتفاع قبل أداء الضمان شيء وطبخ ورع
 واتخاذ سيف أو إناء بقدر الحزن وبناء على
 ساجدة ولو ربح ساة أو حرف ثوب أو حبل
 ضمن القيمة وسلك الفصوب أو ضمن النقصان

وفي
 اليد

وفي الحرق اليسير ضمن نقصانه ولو غرس أو
 بخر في أرض الغير فلهما وردت وإن نقصت
 الأرض بالقلع ضمن له البناء والفرش مخلوعا
 ويكون له وإن صنع أو لبث السويق بسين
 فضمنه قيمته ثوب أبيض ومثل السويق
 أو أخذهما وعدم ما زاد الصابغ والتمن فيهما
فصل غيب الفصوب وتضمن قيمته ملكه
 والقول في القيمة المقاصب مع بمينه
 والبينة للمالك فإن ظهر وقيمته أكثر وقد
 ضمنه بقول المالك أو بيئته أو بنكول
 الفاصب فهو المقاصب ولا خيار للمالك وإن
 ضمنه يمين الفاصب فالمالك يضي الضمان
 أو يأخذ الفصوب ويرد الموضع وإن
 باع الفصوب فضمنه المالك نفديقه
 وإن حوره لم يضمنه لا ولو أيد الفصوب
 أمانة فتضمن بالتفدي أو بالمسح

يَظُنُّ أَنَّ الْمَالِكَ وَمَا تَقَصَّتْهُ الْحَارِثَةُ بِالْوَلَادَةِ •
 مَحْمُولٌ وَتَجِبُ بَوْلُهَا وَلَوْ زِلَ بِمَقْصُودَةٍ
 فَرَدَّتْ فَمَاتَتْ بِالْوَلَادَةِ ضَمِنَ قِيمَتُهَا وَلَا يَضْمَنُ
 الْحَبْرَةُ وَمَنَافِعُ الْفَضْبِ وَخَصَرُ الْمُسْلِمِ أَوْ خَدِيرُهُ
 بِالْإِتْلَافِ وَنَحْوِ لَوْ كَانَ لَدُمِّيَّ وَأَنْ غَضِبَ
 مِنْ سَبْخِ خَمْرٍ فَخَالَهَا أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ وَدَبَعَ فَلَمَّا
 أَخَذَهَا أَوْ رَدَّ مَا زَادَ الدِّبَاحُ وَإِنْ اتْلَفَهَا مَيِّتَ
 الْخَلِّ فَقَطْ • وَمَنْ كَثُرَ مَقْزِفَا أَوْ أَرَقَ سَكْرًا
 أَوْ مُنْصَفَا ضَمِنَ وَمَنْ بَيَّعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَمَنْ
 غَضِبَ أُمَّ وَلَدٍ أَوْ مَذْبُوحَةً فَمَاتَتْ ضَمِنَ قِيمَتُهُ
 الْمَذْبُوحَةُ لَا أُمَّ الْوَلَدِ • **كِتَابُ الشَّفَعَةِ**
 هِيَ تَمْلِكُ الْبَقْعَةَ جَبْرًا عَلَى الْمُشْتَرِي بِمَا قَامَ
 عَلَيْهِ وَتَحْتَ الْخُلُوطِ فِي نَفْسِ الْمُبِيعِ تَحْتَ الْخُلُوطِ
 فِي حَقِّ الْمُبِيعِ كَالشَّرْبِ وَالطَّرِيقِ إِنْ كَانَ
 خَاصًّا أَوْ لِكُلِّ أَرَادَ الْأَصِفَ وَوَضَعَ الْجَذْوِعَ عَلَى
 الْحَائِطِ وَالْمُتَرِيكَ فِي خَشْبَةٍ عَلَى الْحَائِطِ جَارٍ
 عَلَى عَدَدِ الرَّؤُوسِ بِالْبَيْعِ وَتُسْتَقَرُّ بِالْأَشْهُادِ

وَمَلَكَ

١٥٨٢
 ١٥٨٣
 ١٥٨٤
 ١٥٨٥
 ١٥٨٦
 ١٥٨٧
 ١٥٨٨
 ١٥٨٩
 ١٥٩٠
 ١٥٩١
 ١٥٩٢
 ١٥٩٣
 ١٥٩٤
 ١٥٩٥
 ١٥٩٦
 ١٥٩٧
 ١٥٩٨
 ١٥٩٩
 ١٦٠٠

وَمَلَكَ بِالْأَخْذِ بِاللِّزَاضِ أَوْ يَقْبِضُ الْقَاضِي
بَابُ طَلَبِ الشَّفَعَةِ وَإِنْ
 عَلِمَ الشَّغِيعُ بِالْبَيْعِ أَشْهَدَ فِي تَحْلِيلِهِ عَلَى الطَّالِبِ
 ثُمَّ عَلَى الْبَائِعِ لَوْ فِي مِلْكِهِ أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي
 أَوْ عِنْدَ الْفَقَّارِ تَحْتَ لَا يَسْقُطُ بِالتَّأْخِيرِ فَإِنْ
 طَلَبَ عِنْدَ الْقَاضِي سَأَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ
 أَقْبَلَ بِمِلْكِهِ مَا شَفَعَ بِهِ أَوْ نَكَلَ أَوْ بَرَهَنَ
 الشَّغِيعُ قَضَى بَيْنَهُمَا وَلَا يَلْزَمُ الشَّغِيعُ اخْتِصَارَ
 الثَّمَنِ وَقَدْ الدَّعْوَى • بَلْ يَقْدَرُ الْقَضَاءُ وَ
 خَاصُّ الْبَائِعِ لَوْ فِي يَدِهِ وَلَا يَسْمَعُ الْبَيْتَةُ
 حَتَّى يَحْضُرَ الْمُشْتَرِي فَيَنْفَسَخَ الْبَيْعُ بِمَشْهُدِهِ
 لَعَلَّه عَلَى الْبَائِعِ وَالْوَكِيلِ بِالْشَّرَاءِ خَصَمٌ
 لِلشَّغِيعِ خِصَامُ الرَّوْنَةِ • وَالْغَيْبُ وَإِنْ سَطَرَ الْمُشْتَرِي
 الْبَرَاءَةَ مِنْهُ وَإِنْ اخْتَلَفَ الشَّغِيعُ وَالْمُشْتَرِي فِي
 الثَّمَنِ وَالْقَوْلِ لِلْمُشْتَرِي فَإِنْ بَرَهَنَ فَلِلشَّغِيعِ
 وَإِنْ أَدْعَى الْمُشْتَرِي تَنَاوَدَ عَلَى بَأْتِهِ أَقْلَ مِنْهُ
 وَلَمْ يَقْبِضْ الثَّمَنَ أَخَذَهَا الشَّغِيعُ بِمَا قَالَ

٣٠ مسألة عن الشغل فان اقر به او
 نكل او برهن الشفيع مع

قال

البائع وإن قبض ثمنها بما قال **المشتري وحط**
 البعوض يظهر في حق المبيع لاحظ الكل والزيادة
 وإن اشترى دارا بمرض أو بغيره أخذها الشفع
 بقيمتها أو بمثلها لو مثلت أو بحال لو توجلا أو
 يصير حتى يمضي الأجل فبأخذها ومنه الخروقة
 الخنزير إن كان الشفع زمنا وقيمة بما لو مثلا
 وبالثمن وقيمة البناء والمرس لغرض المشتري
 أو غرض **أو كلف المشتري قلعها** وإن قلعها
 الشفع فاستحق رجوع بالثمن فقط وبكل الثمن
 إن خرب الدار وحط الشجر وحصصة العرضة
 إن نقص المشتري **البناء** والنقص له
 وبميرها إن ابتاع أرضا أو نخلا أو مزرعة أو
 يدوم وإن حذره المشتري سقط حصته من الثمن

باب ما يجب فيه الشفعة ولا يجب

أما تحت الشفعة في عقار ملك بعوض هو
 ما لا في عرض وفلك وبناء وتخل بغيره
 عروسة ودار جعلت مزارعا أو أجرة أو بدل خلع

أو بدل ما سيج عن دم أو عوض عتق أو وهبت بكي
 عوض مشروط أو بيعت بخيار للبائع أو بيعت
 فاسدا ما لم يسقط حق الفسخ بالبناء أو فسخ
 بين الشركاء أو سالت شفقة ثم ردت
 خيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء ويجب
 لو ردت بكي وقضاء أو ثقت **باب لا**

باب ما يتصل به الشفعة

والتصل بشرك طلب المواثبة أو التفريد أو با
 المتصل من الشفعة على عوض وعليه رده وبموت
 الشفع لا المشتري ويباع ما يشفع به قبل القضاء
 بالشفقة ولا شفقة لمن باع أو بيع له فله الشفعة
 وإن قيل للمبيع أنها بيعت بالف فيسلم علم
 أنها بيعت بأقل أو بغير أو شعير قيمته الف
 أو أكثر فله الشفعة ولو بان أنها بيعت بكذا
 بغير قيمتها الف فلا شفقة وإن قيل له إن
 المشتري فلا فسلم فإن أنه غيره فله الشفعة
 وإن باعها لأدراغا في جاريب الشفع فلا شفقة له

وإن كان
 المشتري
 بغير علم
 فله الشفعة
 وإن كان
 بغير علم
 فله الشفعة

وَإِنْ أَسْبَغَ مِنْهَا سَهْلًا بَيْنَ ثَمَّ أَسْبَغَ بِقِيَّتِهَا فَا
 الشُّفْعَةُ لِلْأَرِ فِي السَّهْمِ الْأَوَّلِ فَقَطْ وَإِنْ أَسْبَغَهَا
 بَيْنَ ثَمَّ دَفَعَ ثَوْبًا عِنْدَ الشُّفْعَةِ بِالْثَمَنِ لَا بِالثَّوْبِ
 وَلَا تَكْرَهُ الْحَبَاةَ لَا اسْتِغَاةَ الشُّفْعَةِ وَالزَّكَاةَ وَاحِدٌ
 حِطُّ الْبَقْضِ بِتَقْدِيرِ الْمُشْتَرِي لَا بِتَقْدِيرِ الْبَائِعِ وَإِنْ
 اشْتَرَى بِنَفْسِهِ دَارَ غَيْرِ مَقْسُومٍ أَخَذَ الشُّفْعَةَ حِطُّ
 الْمُشْتَرِي بِقِسْمَتِهِ وَالْعَقْدُ الْمَدْيُونُ الْأَخَذَ بِالشُّفْعَةِ
 مِنْ سَيِّدِهِ كَمَا كَسَبَهُ وَصَحَّ تَسْلِيمُ الشُّفْعَةِ
 مِنَ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ **كِتَابُ الْقِسْمَةِ**
 فِي جَمْعِ نَصِيبٍ شَائِعٍ فِي ثَمَنَيْنِ وَتَشْمَلُ عَلَى الْأَفْرَادِ
 وَالْمُبَادَلَةِ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِي الْمَثَلِيِّ فَيَأْخُذُ حِطُّهُ
 حَالُ غَيْبَةِ صَاحِبِهِ وَهِيَ فِي غَيْرِهِ فَلَا يَأْخُذُ وَجِبَر
 فِي مُتَّحِدِ الْخَيْسِ عِنْدَ طَلَبِ أَحَدِ الشُّرَكَاءِ لَا فِي غَيْرِهِ وَنِدَاءُ
 نَفْسٍ قَاسِمٍ رِزْقَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيُقَسِّمَ بِلَا آخِرٍ
 وَالْأَفِينُ نَصِيبٌ قَاسِمٍ يُقَسِّمُ بِأَخْرِ بَعْدَ الرُّؤُوسِ
 فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا لَا مَنَاسِكَ عَالِمًا بِالْقِسْمَةِ وَلَا يَتَقَيَّنُ
 قَاسِمٌ وَاحِدٌ وَلَا يَشْتَرِكُ الْقِسَامُ الْعُقَارِ بَيْنَ

وَتَشْمَلُ عَلَى الْأَفْرَادِ

الْوَرِثَةِ بِأَقْرَبِهِمْ حَتَّى يَبْرَهْنُوا عَلَى الْمَوْتِ وَعَدَّةُ الْوَرِثَةِ
 وَيُقَسَّمُ فِي الْمَقُولِ وَالْعُقَارِ الْمُشْتَرَى وَدَعْوَى
 الْمَلِكِ وَلَوْ بَرَهْنَا أَنَّ الْقِتَارَ فِي أَيْدِيهِمَا لَمْ يُقَسَّمْ حَتَّى
 يَبْرَهْنَا أَنَّهُ لَهَا وَلَوْ بَرَهْنَا عَلَى الْمَوْتِ وَعَدَّةُ الْوَرِثَةِ
 وَالْأَدَارِ فِي أَيْدِيهِمْ وَبَعَثَهُمْ وَارِثٌ غَائِبٌ أَوْ صَبِي
 قُسِمَ وَنَصَبَ وَكَيْلٌ أَوْ وَصِي يَقْبِضُ نَصِيبَهُ لَوْ
 كَانُوا مُشْتَرِينَ وَغَابَ أَحَدُهُمْ أَوْ كَانَ الْقِفَارُ
 فِي يَدِ الْوَارِثِ الْغَائِبِ أَوْ حَضَرَ وَارِثٌ وَاحِدٌ لَمْ يُقَسَّمْ
 وَفُسِمَ بَطْلُ أَحَدِهِمْ لَوْ انْتَفَعَ كُلُّ نَصِيبِهِ وَإِنْ تَضَرَّرَ
 الْكُلُّ لَمْ يُقَسَّمْ إِلَّا بِرِصَالِهِمْ وَإِنْ انْتَفَعَ الْبَقْضُ
 وَتَضَرَّرَ الْبَقْضُ لِقِلَّةِ حِطِّهِ قُسِمَ بِطَلَبِ ذِي
 الْكَثَرِ فَقَطْ • وَتُقَسَّمُ الْمَرْوُضُ مِنْ جَنْبِ
 وَاحِدٍ وَلَا يُقَسَّمُ الْجَنْسَيْنِ • وَالْجَوَاهِرُ وَالرَّقِيقُ
 وَالْحَيَاءُ وَالْغَيْرُ وَالرَّحَى الْأَبْرَصَانِ هُمَا رُوَا مُشْتَرِكَةٌ أَوْ
 دَارُ وَصِيفَةٍ أَوْ دَارُ وَحَالَةٍ قُسِمَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى
 حِدَةٍ وَلِيُصَوِّرَ الْقَاسِمُ مَا يَنْبَغِي وَيُعَدِّلُهُ وَيُذَرِّعُهُ
 وَيُقَوِّمُ الْبِنَاءَ وَيُقَدِّرُ كُلَّ نَصِيبٍ بِطَرِيقِهِ

بشرط ان يكون الا شفاع
 من جنس الاول

لا يقسم ذلك الا بغيره

ما في شرط من صر

الكتاب المزارعة
١٣ اعش

ثمرة شجرة أولي غنم لا كتاب المزارعة
هي عقد على الذرع بقبض الخارج وتصح بشرط صلاحيته
الأرض للمزارعة وأهلية المأقدين وبيان المدة
وزيت البذر وحسنه وحظ الآخر والتولية بين الأرض
والعامل والتسوية في الخارج وأن تكون الأرض
والبذر لواحد والممل والبذر لآخر وأن تكون الأرض
لواحد والباقي لآخر وأن يكون العمل من واحد والباقي
لآخر فإن كانت الأرض والبذر لواحد والعمل
والبذر لآخر أو كان البذر لآخر والعمل والباقي
لآخر أو كان البذر والعمل واحد والباقي
لآخر أو شرطاً لأحدهما ففران مائة أو مائة على
المأذونات والشواقي أو أن يرفع رتب
البذر بذره أو أن يرفع الخراج والباقي بينهما
فسدت فيكون الخارج لرب البذر والآخر
أجر مثل عمله أو أرضه وأجر يزد على ما شرط
وان صحت فالخارج على الخارج فإن لم يخرج
شي فلا شيء للعامل. ومن أي على المضي

الشرط صح

وشروطه وتقبل الأضياء بالاول والثاني والثالث
ويكتب اسمهم ويخرج من خرج اسمه أو لأقله التهم
الاول ومن خرج ثانياً فله التهم الثاني ولا يدخل في
القسم الذي راحه الأرض منهم فإن قسم لأحدهم
مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسم
مرف عنه إن أسكن ولا أفسحت القسم مسيل له ولو
محرر قوت كل على حدة وقسم بالقيمة وتقبل شهادة
القاسمين إن اختلفوا ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه
شيء من يد صاحبه وقد أقر بالاستيفاء لم يقبل
الأبينة وإن قال استوفيت وأخذة بقضه
صدق خصمه بحلفه وإن لم يقبل بالاستيفاء
وادعى أن ذى حظه ولم يسلم إلى وكذبه
شريكه خالفاً وفسحت القيمة ولو ظهر غبن فاجت
في القيمة تفتح ولو استحق بعض شائع من حظه رجع
بقسطه في حظ شريكه ولا تفتح الخيمة ولو غلبا
في مسكني دار أو دارين صح موية غلبة عند أو عيني
أو بقل أو بقلين أو ركوب بقل أو بقلين أو

وسئل
وعلى مجرد

الملك

أو خصة عبد أو عبد
أو غلبة دار أو دارين

أَجْبَرِ الْأَرْضَ الْبَذَرُ وَيَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا فَإِنْ
مَضَتْ الْمُدَّةُ وَالزَّرْعُ لَمْ يَذْرُكْ فَعَلِيَ الزَّرْعُ آخِرُ
مِثْلِ أَرْضِهِ حَتَّى يَذْرُكَ وَتَنْفَقَةُ الزَّرْعِ عَلَيْهَا
بِقَدْرِ حُقُوقِهَا كَأَجْرِ الْحَصَادِ وَالرَّفَاعِ وَالْدِّيَارِ
وَالْتَذَرِيَّةِ فَإِنْ شَرَطَاهُ عَلَى الْعَامِلِ فَسَدَتْ
كِتَابُ الْمَسَاقَاتِ فِي مَعَاذَةِ دَفْعِ

الْأَشْجَارِ إِلَى مَنْ يَفْعَلُ فِيهَا عَلَى أَنَّ الثَّمَرَيْنِ مَأْوَاهُ
كَالزَّرْعِ عِنْدَ وَتَحْتَ فِي الشَّجَرِ وَالْكُرْمِ وَالرُّطَابِ وَأَصُولِ
الْبَاوِخَاتِ فَإِنْ دَفَعَ خِلَافَ ثَمَرَةٍ سَاقَاةً وَالثَّمَرَةُ
تَزِيدُ بِالْعَمَلِ مَحْتٍ وَإِنْ انْتَهَتْ لَا كَالزَّرْعِ عِنْدَ
وَأَنْ فَسَدَتْ فَلِلْعَامِلِ آخِرُ مِثْلِهِ وَتَبْطُلُ
بِالْمَوْتِ وَتَنْفَقُ بِالْمَذْرُوكِ كَالزَّرْعِ فَإِنْ كَانَ
الْعَامِلُ سَارِقًا أَوْ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعَمَلِ

كِتَابُ الذَّبَاحِ هِيَ جَمْعُ
ذَبِيحَةٍ وَهِيَ اسْمٌ لَا يَذْبَحُ وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْأَوْتَانِ
وَحَلْ ذَبْحِهِ كَتَابَتِ وَمُسْلِمٌ وَصِيٌّ وَأَمْرٌ
وَأَخْرَسٌ وَأَقْلَفٌ لَا حُوسِيٍّ وَوَتَنِيٍّ وَمُرْتَدٌّ فَجَرٌّ

وَمَا

وَتَارَكَ تَسْمِيَةَ عَمْدًا وَحَلَّ لَوْ نَاسِيًا وَكَرِهَ أَنْ يَذْكُرَ
سَمَ اسْمِ اللَّهِ غَيْرَهُ وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ الذَّبْحِ اللَّهُمَّ
تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ فَإِذَا قَالَ قَبِلَ التَّسْمِيَةَ وَالْإِضْجَاعَ
حَارَ وَالذَّبْحُ بَيْنَ الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ وَالذَّبْحُ الْمَرِيءُ
وَالْحَلْقُومُ وَالْوُدْجَانُ وَقَطْعُ الثَّلَاثِ كَافٍ وَلَوْ بَطَلَ
وَقَرْنٌ وَعَظِيمٌ وَسَنٌ مَزْوَعٌ وَلِبِطَةٌ وَمَذْوُوعَةٌ وَمَا
أَكْهَدَ الدَّمِ الْأَسْيَا وَطَعْرًا قَائِمِينَ وَنَدَبٌ جِدٌّ
السُّفْرَةُ وَكَرِهَ النَّخْعُ وَقَطْعُ الرَّأْسِ وَالذَّبْحُ مِنَ الْقَفَا
وَذَبْحُ سَيِّدٍ اسْتَأْذِنَ وَجَرَحَ نَعْمَ تَوْحَسُّ
أَوْ تَرْدِي فِي بَيْتٍ وَسَنٌ حَذُّ الْأَبْلِ وَتَحُّ الْبَيْتِ
وَالْفَنَمُ وَكَرِهَ عَكْسُهُ وَحَلَّ وَلَمْ يَنْدَكْ
حَنِيتْ بِذِكْرِ أُمِّهِ **فصل** فِي مَا يَحِلُّ وَفِيمَا لَا يَحِلُّ
لَا يُؤْكَلُ ذُو نَابٍ وَنَحْلٌ مِنَ الشَّجَرِ وَالطَّيْرُ وَحَلَّ
غَرَابُ الزَّرْعِ لَا الْأَيْتَعُ الَّذِي يَأْكُلُ الْحَبَّ وَالْأَيْتَعُ
لِشَجَرٍ وَالتَّغْلِبُ وَالْقَبْ وَالزَّبُورُ وَالشَّخْفَاةُ
وَالْحَشْرَاةُ وَالْجَرُّ الْأَهْلِيَّةُ وَالْبَقْلُ وَالْخَيْلُ وَحَلَّ
الْأَرْنَبُ وَذَبْحُ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحِمَّةٍ يُطَيَّرُ حِمَّةٌ وَحِلْدَةٌ
إِلَّا الْأَدْيِي وَالْخَنْزِيرُ وَلَا يُؤْكَلُ لِقُلُوبِ كَلْبٍ

إِلَّا الشَّرْكَ غَيْرَ طَافٍ وَحَلَّ بَلَى ذِكَاةَ كَالْمَرَادِ
 وَكَوْذَجٍ شَاةٍ فَتَحَرَّكَتْ أَوْ خَرَجَ الدَّمُ حَلٌّ وَلَا
 لَا. إِنْ لَمْ يَذَرِ حَيَاتَهُ وَإِنْ عَلِمَ حَلَّ وَإِنْ
 لَمْ يَتَحَرَّكَ وَلَمْ يَخْرُجِ الدَّمُ **كِتَابُ الْأَمْحِيَةِ**
 عَنْ عَلِيٍّ كُلِّ حَرَمٍ مُقِيمٍ مُوسِرٍ عَنْ نَفْسِهِ
 لَا عَنْ غُفْلَةٍ شَاةٍ أَوْ سَبْعَ بَدَنَةٍ فَخَرَّ يَوْمَ النَّحْرِ
 إِلَى آخِرَاتِهِ وَلَا يَذَعُ مَهْرِيَّ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَ
 يَذَعُ غَيْرَهُ وَيُصَحِّي بِالْحَيَاةِ وَالْخَصْيِ وَالنُّوَلَاءِ لَا يَتَكَلَّمُ
 وَالْمُورَاءِ وَالْعَمَاءِ وَالْمَرْحَاءِ وَخَطْوَعِ الْكِرَالِ أَدْنَى
 أَوْ الذَّنْبِ أَوْ الْعَمَلِ أَوْ الْإِلَهَةِ وَالْأَمْحِيَةِ مِنَ الْإِبِلِ
 وَالْبَعَرِ وَالْمَنَمِ وَجَارِ الشَّيْءِ مِنَ الْكُلِّ وَالْحَذَقِ
 مِنَ الصَّنَانِ وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ الشَّعْبَةِ وَقَالَتِ الْوَرِثَةُ
 أَذْهَبُوا عَنْهُ وَعَنْكُمْ مَتَّحٌ. وَإِنْ كَانَ شَرِيكَ السَّنَةِ
 نَضْرَانِيًّا أَوْ مَرِيدًا لِحِمْلٍ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَيَأْكُلُ
 مِنَ الْخَبْرِ الْأَمْحِيَةِ وَيُؤْكَلُ عَنْهَا وَيُدْخَرُ وَنَدَبُ الْأَ
 تَقْصُصُ الصَّنْفَةِ مِنَ النَّكْلِ وَيَتَصَدَّقُ بِحَالِهَا أَوْ يُعْمَلُ
 مِنْهُ خَوْجَرَابٌ وَعَرَبِيٌّ وَلَا يَذَعُ أَنْ يَذَعُ بِيَدِهِ

إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ وَكَرِهَ فَخَرَجَ الْكِتَابُ وَأَوْعِلَ طَاوُذُ كُلِّ
 الْفَحْشَةِ مَسَاحِيهِ مَتَّحٌ. وَلَا يَضْمَنُ **كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ الْمَكْرُوهِ**
 إِلَى الْحَرَامِ أَقْرَبُ وَلَيْسَ مُحَرَّمًا رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ تَكُلَ
 مَكْرُوهًا حَرَامًا **فصل** فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ
 كَرِهَ لِيَنَّ الْأَتَانِ وَالْأَكْلَ وَالشَّرْبَ وَاللَّهْثَاتِ
 وَالنَّطِثَاتِ مِنْ أَرْبَاءِ ذَهَبٍ وَفِصَّةٍ لِلرَّجُلِ وَالرَّاءِ
 لَا مَنَ رَسَائِيٍّ وَرَجَاجٍ وَبَلَوْرٍ وَعَقِيقٍ وَحَلَّ الشَّرْبُ
 مِنْ إِنْاءٍ مُفَضَّضٍ وَالرُّكُوبُ عَلَى سَرَحٍ مُفَضَّضٍ
 وَالتَّجْلُوسُ عَلَى كُرْسِيٍّ مُفَضَّضٍ وَيَنْتَقِي مَوْضِعُ
 الْفِصَّةِ وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْكَافِرِ فِي الْحَلِّ وَالْحَرَمَةِ وَالْمَأْوَلِ
 وَالنَّبِيِّ فِي الْهَدْيَةِ وَالْأَذَى وَالْفَاسِقِ فِي الْمَعَامَلَاتِ
 لَا فِي الدِّيَانَاتِ وَمَنْ دَنَى إِلَى وَلِيْمَةٍ وَثَمَّةٍ لَيْبَ
 وَغَنِيًّا يُقْعَدُ وَيَشْرَبُ وَيَأْكُلُ **فصل**
 فِي اللَّبَسِ حَرَمٌ لِلرَّجُلِ لَا الْمَرْأَةَ لِبَسَ الْحَدِيدِ لَا
 قَدْرَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ وَحَلَّ ثَوْبُهُ وَاقْتَرَانُ شَيْءٍ
 وَلِبَسَ مَاسِدَاهُ حَدِيدٌ وَلِحْمَتُهُ قُطْنٌ أَوْ خَزْ وَعَلَسَهُ
 حَلَّ فِي الْحَرْبِ فَقَطٌّ وَلَا يَتَحَلَّى الرَّجُلُ بِالذَّهَبِ

وَالْفِضَّةُ إِلَّا بِالْحَاشِمِ وَالْمِنْطَقَةِ وَحِلْيَةُ الشَّيْبِ مِنَ
 الشَّيْبِ مِنَ الْفِضَّةِ وَالْأَفْضَلُ لِقَبْرِ السُّلْطَانِ •
 وَالْقَاضِي تَرَكَ التَّخْتِمْ وَحَرَّمَ التَّخْتِمْ بِالْحَجَرِ
 وَالْحَدِيدِ وَالصُّمْرِ وَالذَّهَبِ وَحَلَّ تَسْمِيرَ الذَّهَبِ
 بِحَقْلِ يَجْرِي الْفِضَّةُ وَشَدَّ الشَّيْبَ بِالْفِضَّةِ لَا بِالذَّهَبِ
 وَكَرِهَ الْبَاسَ ذَهَبًا وَحَرَّمَ صَبَّهَا إِلَّا الْخُرْقَةَ لَوُصُوءَ
 وَمَخَاطِطَ وَالرِّثَّةَ **فصل** فِي النَّظَرِ وَالنَّظَرِ لَا
 يَنْظُرُ إِلَى غَيْرِ وَجْهِ الْخُرَّةِ وَكَيْفِيَّتِهَا وَلَا يَنْظُرُ مِنْ أَشْهَى
 إِلَى وَجْهِهَا إِلَّا الْحَاكِمَ وَالشَّاهِدَ وَيَنْظُرُ الطَّيِّبُ
 إِلَى مَوْضِعِ مَرْتَبَتِهَا وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ لَا
 الْمَوْرَةَ وَالْمَرَاةَ لِلْمَرَاةِ وَالرَّجُلُ كَالرَّجُلِ لِلرَّجُلِ وَيَنْظُرُ
 الرَّجُلُ إِلَى فَرْجِ امْتِهِ وَرُوحَتِهِ وَوَجْهِ مَخْرَسِهِ وَرَأْسِهَا
 وَصَدْرِهَا وَسَاقِهَا وَعَضْدِهَا إِلَّا إِلَى ظَهْرِهَا •
 وَيَنْظُرُهَا وَفَخْذَهَا وَيَمْسُ بِأَحْلَى النَّظَرِ إِلَيْهَا
 وَأَمْنَهُ غَيْرَهُ كَحَرَمِهِ وَلَمْ يَمْسُ ذَلِكَ إِنْ أَرَادَ
 الشَّهَادَةَ وَإِنْ أَشْهَى وَلَا تَقْرُضُ الْأَمَةَ إِذَا
 لَمْ تَكُنْ فِي أَرَابٍ وَاحِدٍ وَالْخَصِي وَالْمَحْبُوبُ
 وَالْمَخْتِمْ كَالْحُلِّ وَعَبْدُهَا كَالْأَجْنَبِيِّ •

وَيَقُولُ عَنْ امْتِهِ بَلَى إِذَا نَهَا عَنْ رُوحَتِهِ بِأَوْنِهَا **فصل**
 فِي الْأَسْتِجَارَةِ وَعَنْهُ مِنْ بَيْتِكَ أَمْرٌ حَرَّمَ وَطَنُهَا
 وَلَكْسُهَا وَالنَّظَرُ إِلَى فَرْجِهَا شَهْوَةٌ حَتَّى يَسْتَبْرَأَ
 لَهُ امْتَانِ أَحْتَانِ قَبْلَهُمْ حَرَّمَ وَطَنُ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا
 وَدَوَاعِيهِ حَتَّى يَحْرِمَ فَرْجَ الْإِحْدَى بَيْتِكَ أَوْ يَكْجَحَ
 أَوْ عَنَفَ وَكَسَرَهُ يَقْبَلُ الرَّجُلُ وَمَا نَقَطَهُ فِي أَرَابٍ
 وَاحِدَةٍ وَكَوْنُكَ أَنْ عَلَيْهِ قَبِيضٌ جَارِكًا الْمَصَاحِفَ
فصل فِي الْبَيْعِ كَرِهَ بَيْعَ الْعَذْرَةِ لَا السَّرِيقَيْنِ
 لَهُ شُرَاءُ أَمَةً زَيْدٌ قَالَ بَكَرٌ وَكَلَى زَيْدٌ بَيْعُهَا
 وَكَرِهَ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَخَذَ مِنْ خَيْرِ بَاعِهَا مُسْلِمًا لَا كَافِرًا •
 وَاحْتِكَارُ قَوْتِ الْأَدِيِّ وَالْبَيْعَةُ فِي بَلَدٍ بَعِيدًا •
 هَاتِمًا لَا غَلَّةً ضِعْفًا لِمَا جَلَبَهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ وَلَا •
 يُبْعَدُ الشُّلْطَانُ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى أَرْبَابَ
 الطَّعَامِ عَنِ الْقِيَمَةِ تَعَدَّى بِأَفَاحٍ أَوْ جَارِ بَيْعِ الْمَصِيرِ
 مِنْ خَمَارٍ وَاجَارَةٍ بَيْتٍ لِيَتَخَذَ بَيْتَ نَارٍ أَوْ بَيْتَ
 أَوْ كَنِيسَةً أَوْ بَيْعًا فِيهِ حِمْرٌ كَالسَّوَادِ وَحُلٌّ •
 حِمْرٌ لَيْدِيٌّ بِأَجْرٍ وَيَبْعُ بِنَاءَ بَيْتٍ سَكَنَ وَأَرْضَهَا
 وَلَمْ يَشِيرَ الْمَخْفِ وَنَقَطَهُ وَخَلِيَّتَهُ وَرَحُولُ دِيٍّ •

فمن الرجل لا يديه وشيئاً منه

والصحيح عن أبي حنيفة أن الأتباع
 بالعذرته الخ لامة جازين

مخلاف بيع الامم من يوطيه
 فان بيعهم مكره او من

سَجْدًا وَعِبَادَةً وَخِصَاءً أَلْهَائِيًّا وَإِذَا الْحَجْرُ عَلَى
 الْحَبْلِ وَقَوْلُ هَدْيَةِ الْعِدَّةِ تَأْخِرُ وَأَجَابَهُ دَعْوَتُهُ
 وَأَسْتَمَارَةُ رَأْيَتِهِ وَكَرِهَ كَسْوَتُهُ الثَّوْبَ وَهَدْيَتُهُ
 التَّقْدِيرَ • وَأَسْتَحْدَامُ الْخِصْيَانِ وَالِدَعَاءُ بِمَقْدَرِ
 الْعَزَمَةِ عَدَشُكَ وَحَقُّ فَلَانِ وَاللَّعِبُ بِالطَّرِيقِ
 وَالسَّرْدُ وَكُلُّهُوَ وَحَبْلُ الرَّابَةِ فِي عَيْنِ الْعَبْدِ
 وَحَلُّ قَبْدِهِ وَالْحَقْنَةُ وَرَزَقُ الْقَاضِي • وَسَفَرُ
 الْأَمَةِ وَأَمْرُ الْوَلَدِ إِلَى مَحْرَمٍ وَشِدَارُهَا لَا يَدُلُّ لِلْمَقْدَرِ
 مِنْ مَوْبِقَةِ الْمَقْدَرِ وَالْأَمُّ وَالْمَقْطُطُ لَوْ فِي حَجْرِهِمْ وَلَوْ جَرَّةُ
 أُمِّهِ فَقَطْ

كِتَابُ أَحْيَاءِ الْمَوَاتِ

هِيَ أَرْضٌ تَقْدَرُ زَرْعُهَا لَا يَقْطَعُ الْمَاءُ عَنْهَا أَوْ لَقَلَّتْ
 عَلَيْهَا غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ تَمِيدُ مِنَ الْعَامِدِ وَمِنْ أَحْيَاءِهَا
 بِأَذْنِ الْأَمَامِ مَلَكَةٌ وَإِنْ حَجَرُهَا • وَلَا يَجُوزُ أَحْيَاءُ
 مَا قَرِبَ مِنَ الْعَامِدِ وَإِنْ حَفَرَ بَعْدَ بَعْدٍ مَوَاتٍ فَلَهُ
 حَرِيمُهَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ وَحَرِيمُ
 الْعَيْنِ خُمُسُهَا ثُمَّ فَنَ حَفَرَ فِي حَرِيمِهَا سَبْعَ مَنَاسِدَ
 وَلِلْقَنَازَةِ حَرِيمٌ لِقَدْرِ مَا يَصْلُحُ وَمَا عَدَلَ عَنْهُ
 الْمَرْأَةُ وَلَمْ يَحْتَمِلْ عَوْدَهُ إِلَيْهِ فَهُوَ مَوَاتٍ

من بيت الحال

وإن

وَإِنْ اخْتَمَلَ لَا • وَلَا حَرِيمَ لِلْمَقْدَرِ

مَسَائِلُ الشَّرْبِ

الْمَطَامُ كَرَجَالَةِ الْعِدَّةِ غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ وَلَكِنْ أَنْ يُقَى
 أَرْضُهُ وَيَتَوَصَّلَ بِهِ وَلِشُرْبِهِ وَيَنْصَبُ الرَّحَى
 عَلَيْهِ وَيَكْرِي مِنْهَا لَهَا إِلَى أَرْضِهِ أَنْ لَمْ يَكُنْ
 بِالْعَامِدِ وَفِي الْأَنْهَارِ الْمَمْلُوكَةِ وَالْأَبَارِ وَالْحِيَاضِ
 لِحَلِّ شُرْبِهِ وَسُخْيَ رَأْيَتِهِ لَا أَرْضُهُ وَإِنْ خِيفَ •

حَرْبُ النَّهْرِ لِكثرةِ الْبُقُورِ يَنْعَمُ وَالْحَرْزُ لَوَجْهِ
 لَا يَنْتَمِعُ بِهِ إِلَّا بِأَذْنِ صَاحِبِهِ وَكَرِيٌّ هَلْ غَيْرَ مَمْلُوكٍ

مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ يَحْدُثُ النَّاسَ عَلَيْهِ
 كَرِيٍّ وَكَرِيٌّ مَا هُوَ مَمْلُوكٌ عَلَى أَهْلِهِ وَبِحَقِّ الْأَبِي
 عَلَى كَرِيٍّ وَكَرِيٍّ كَرِيٌّ النَّهْرِ الشَّرْبُ عَلَيْهِمْ
 مِنْ أَعْلَاهُ فَإِنْ حَاقَ بِهِ أَرْضُ رَجُلٍ بَرَأَتْ وَلَا
 كَرِيٍّ عَلَى أَهْلِ الشَّفَةِ وَنَفَحَ دَعْوَى الشَّرْبِ يَنْفَعُ
 أَرْضَ نَهْرَيْنِ قَوْمٍ اخْتَصَمُوا فِي الشَّرْبِ فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى
 قَدَرِ أَرْضِهِمْ وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَشْفِ مِنْهُمْ شَيْئًا
 أَوْ يَنْصِبَ عَلَيْهِمْ رَحَى أَوْ دَلِيَّةً أَوْ جَسَدًا أَوْ يَوْعَ

من بيت الحال

فمن التمر أو يقسم بالأيام وقد وقعت العتمة بالوي
أو يوق شربة إلى أرض له أخرى ليس لها فيه شرب
بلي رضاهم ويورث الشرب ولو تبي بالانتقاء
بمنه ولا يباع ولا يوهب ولو ملأ أرضه ماء
فارت أرض جاره أو غرقت لم يضمن
كتاب الاشربة والشراب
ما سكر والمحرمة منها أربعة الخمر وهو النبي
من ماء العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد
وخدم قليبها أو كتيرها والطلا هو المصير أول
طبخ حتى ذهب أقل من ثلثيه والسكر وهو النبي
من ماء الرطب ونقيع الزبيب وهو النبي من ماء
الزبيب والكل حرام أن غلى واشتد وحرمتهما
دون حرمته الخمر فلا يفسد استعمالها بخلاف
الخمر والحلال منها أربعة نبيذ التمر والزبيب
أن طبخ أدنى طبخة وإن اشتد إذا شرب ما لم
يسكر بلي وهو وطرب والخليطان ونبيذ الفيل
والزبن والبنير والشمير والذرة طبخ أو لا وثلاثة

النبي

لعني وحل الاشباذ في الدبا هو الحديث والزيت
والشمير وحل الخمر حلال سواء خللت أو خللت
وكرم شرب ذرة في الخمر والامتناسا به ولا
حد شاربه بلي سكر **كتاب الصيد**
الصيد هو الاضطهاد ويحل بالكل المعلم
وبالفهد والباري وسائر الجوارح المعلمة
ولا بد من التعلم وذو نك الأكل ثلاث في
الحلب وبالجوع إذا دعوت في الباري ومن الثمة
عند الارسالة ومن الجرح في أي موضع كان
فإن أكل منه الباري أكل وإن أكل الكلب
أو الفهد لا وإن أذركه حيا ذكاه ولم يدك
حتى مات أو خنقه الكلب أو كثر جرحه أو
شاركه كلب غير معلم أو كلب جوسي أو
كل لم يدكرا سم الله عليه عند احرم وإن
أرسل مسلم كلبه فزجره بجوسي فأنزجر
حل ولو أرسله بجوسي فزجره مسلم فأنزجر
حرم وإن لعرب رسالة أحد فزجره مسلم

فَأُتْرِكَ حَلٌّ وَإِنْ رُمِيَ وَسِيلِي وَجَرَحَ أَكْلٌ وَإِنْ ذَرَكَهُ
 حَيَاذَكَاهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَرَمٌ. وَإِنْ وَقَعَ سَهْمٌ
 بِصَيْدٍ فَتَحَامًا وَغَابَ وَهُوَ فِي طَلَبِهِ حَلٌّ. وَإِنْ قَعَدَ
 عَنْ طَلَبِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ مَيْتًا لَا. وَإِنْ رُمِيَ صَيْدًا
 فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ أَوْ عَلَى سَطْحٍ أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ تَرَدَّى
 مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ حَرَمٌ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى أَسَدٍ
 حَلٌّ وَمَا قَتَلَهُ الْمُرَادُ بِمَرْصِيهِ أَوْ التَّبَدُّقَةِ.
 حَرَمٌ وَإِنْ رُمِيَ صَيْدًا فَقَطَّعَ مِنْهُ أَمْنَةً أَكَلَ الصَّيْدَ
 الْغَضُوءَ وَإِنْ قَطَّعَهُ اثْنَاوَاثًا أَوْ أَكْثَرَ عَائِلِي الْحَرَمِ
 أَكَلَ كُلَّهُ وَحَرَمٌ صَيْدُ الْحَوْسِيِّ. وَالْوَشْنِيُّ وَالْمُرْتَدُّ
 وَإِنْ رُمِيَ صَيْدًا فَلَمْ يَتَّخِذْهُ فَرَمَاهُ أَخْرَفَقَتْ لَهُ فَمَوُ
 لِلثَّانِي وَحَلٌّ وَإِنْ اتَّخَذَهُ فَهُوَ لِلأَوَّلِ وَحَرَمٌ وَضَمِنَ
 الثَّانِي لِلأَوَّلِ قِيمَتَهُ غَيْرَ الَّذِي نَقَصَتْهُ.
 جَرَأَتُهُ وَحَلٌّ إِنْ طُيِّرَ مَا يُؤْكَلُ لِحِمَّةٍ وَمَا لَا يُؤْكَلُ
كِتَابُ الرِّهْنِ هُوَ حَلُّ شَيْءٍ

الأرض

قوله ولزم الخ الصواب
 وينبغي بإيجاب وقبول
 كما هو في نسخة صحيحة
 الله

فيه

ان يرجع عن الرهن ما لم يقضيه وهو

فيه وفي البيع قبضٌ وله مضمون بالاقبل من قيمته
 ومن الدين فلو هلك وقيمته مثل دينه صار
 مستوفيا دينه وإن كانت أكثر من دينه فإن
 فضل أمانته وتقدر الدين صار مستوفيا وإن
 كانت أقل صار مستوفيا بقدره ورجع الرهن
 بالفضل وله أن يطالب الرهن بدينه ويجلسه
 ويؤمر الرهن بإحضار رهنه والرهن إذا
 رهنه أولا. وَإِنْ كَانَ الرهن في يد الرهن
 لا يمكنه من البيع حتى يقضيه الدين فإذا
 قضى الرهن ولا يتفع الرهن بالرهن اشتد
 وسكناء ولبس وأجارة وإعارة وحفظه بنفسه وزوا
 وولده وحاديه الذي في عياله وضمن في حفظه.
 يبرمه وبإيداعه وتعهده بغير قيمته وأجرة بيت
 حفظه وحافطه على الرهن وأجرة راعيه ونفقة
 الرهن على الرهن **بَابُ مَا يَجُوزُ الرِّهَانُ**
 وَالرِّهَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ لَا يَبِيعُ رَهْنُ الْمَشَاعِ
 وَالشَّمْرِ عَلَى الْخَيْلِ دُونَهَا وَزَرْعٍ فِي أَرْضٍ دُونِهَا
 وَخَيْلٍ فِي أَرْضٍ دُونِهَا وَالْحَرِّ وَالْمَدِيرِ وَالْمَكَائِبِ وَالْمَ

علم الرهن

الْوَلَدَ وَلَا بِالْأَمَانَةِ وَبِالدَّرَكِ وَبِالْبَيْعِ وَأَنْتَ
 بِبَيْعِ يَدَيْنِ وَلَوْ تَوَعُّوْا وَيُرَاسِ مَالُ الْبَائِسِ
 الْقَرْفِ وَالسَّلَامَةِ فَإِنْ هَلَكَ مِمَّا رَسَتْهُ
 وَاللَّابِ أَنْ يَرَهْنَ يَدَيْنِ عَلَيْهِ عِنْدَ الظَّنِّ
 وَفِي رَهْنِ الْحَجَرِ وَالْكَيْلِ وَالْمُزُونِ فَإِنْ
 رَهِنَتْ جَنْسُهَا وَهَلَكَتْ بِجَنْسِهَا مِنْ الدِّينِ وَلَا
 عُدَّةَ بِالْجُودَةِ وَمَنْ يَبَاعُ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَرَهْنَ
 الْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ شَيْئًا بَعِيْهِ فَأَمْتَمَ لِحَرِّ
 حَبْرٍ وَلَا يَبَايِعُ فَخِ الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ الْمُشْتَرِي
 الثَّمَنَ حَالًا أَوْ قِيَمَةَ الرِّهْنِ رَهْنًا وَإِنْ قَالَ لِلْبَّيْعِ
 اسْكُ هَذَا التَّوْبَ حَتَّى أُعْطِيَكَ الثَّمَنَ فَهُوَ رَهْنٌ
 وَلَوْ رَهْنٌ عَبْدٌ يَبْأَلِفُ لَا يَأْخُذُ أَحَدُهَا
 بِقَضَائِهِ حَقِّيَّتُهُ كَالْبَيْعِ وَلَوْ رَهْنٌ عَبْدًا
 عِنْدَ رَجُلَيْنِ فَفُضِيَ وَالمَضْمُونُ عَلَى كُلِّ نَحْوِ
 دَيْنِهِ فَإِنْ فَضِيَ دَيْنٌ أَحَدُهَا قَالَ كُلُّ
 رَهْنٍ عِنْدَ الْآخَرِ وَيُطْلَقُ بَيْنَهُ كُلُّ مَالٍ عَلَى
 رَجُلٍ أَوْ رَهْنُهُ عِنْدَهُ وَقِيَضَهُ وَلَوْ مَاتَ رَاهِنُهُ

المشترى هو

والعبد

وَالْعَبْدُ فِي أَيْدِيهِمَا فَيُرَهْنَ كُلُّ عَلَى مَا وَضَعْنَا كَانَ
 فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُهُ رَهْنٌ بِحَقِّهِ
بَابُ الرِّهْنِ يَوْضَعُ عَلَى
 يَدِ عَدْلٍ وَضَعَا الرِّهْنِ عَلَى يَدِ عَدْلٍ نَحْوُ وَلَا
 يَأْخُذُهُ أَحَدُهُمَا مِنْهُ وَيَهْلِكُ فِي مَوْنِ الرِّهْنِ
 فَإِنْ وَكَّلَ الرِّهْنِ أَوْ الْعَدْلُ أَوْ عَيْنُهَا بَيْعَهُ
 عِنْدَ حُلُولِ الدِّينِ نَحْوُ فَإِنْ شَرِطْتَ فِي عَقْدِ
 الرِّهْنِ لِرَيْفَعَاتٍ بِعِزِّهِ وَبُيُوتِ الرَّاهِنِ وَالرِّهْنِ
 وَلِلْوَكِيلِ بَيْعُهُ بَقِيَّتُهُ وَرِثَتُهُ وَيَبْطُلُ بَوْتُ
 الْوَكِيلِ وَلَا يَبْيَعُهُ الرِّهْنِ أَوْ الرَّاهِنُ إِلَّا بِرِضَا
 الْآخَرِ فَإِنْ حَلَّ الْأَجَلَ وَغَابَ الرَّاهِنُ أَخْبَرَ
 الْوَكِيلَ عَلَى بَيْعِهِ كَالْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ إِذَا
 غَابَ مُوَكَّلُهُ أَخْبَرَ عَلَيْهَا وَإِنْ بَاعَهُ الْعَدْلُ
 وَأَوْفَى مَرْثَمَتَهُ ثَمَنَهُ فَاسْتَحَقَّ الرِّهْنُ وَضَمِنَ
 وَالْعَدْلُ يَضْمِنُ الرَّاهِنَ قِيَمَتَهُ أَوِ الرِّهْنِ
 ثَمَنَهُ وَإِنْ مَاتَ الرِّهْنُ عِنْدَ الرِّهْنِ فَاسْتَحَقَّ
 وَضَمِنَ الرَّاهِنُ قِيَمَتَهُ مَاتَ بِاللَّذِينَ وَابَتْ

ضَمَّنَ الرُّكْنَيْنِ رَجَعَ عَلَى الرَّاهِنِ بِالْقِيَمَةِ وَبِدَيْنِهِ
بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرُّهْنِ
 وَالْحَنَاءُ عَلَيْهِ وَحَنَاءُ بَنِيهِ عَلَى غَيْرِهِ وَلَوْ هُفَّ
 بَيْعَ الرَّاهِنِ عَلَى إِجَارَةٍ مَرْتَهَنَةٍ أَوْ قَضَاءٍ
 دَيْنِهِ وَنَفَذَ عَيْتُهُ وَطُولَ بَدْنِهِ لَوْ خَالَ
 وَلَوْ مَوْخَلًا أَخَذَ مِنْهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ وَجَعَلَتْ رَهْنًا
 مَكَانَهُ وَلَوْ مَعْسِرًا سَعَى الْمَدْفِي الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ
 وَمِنْ الدِّينِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى سَيِّدِهِ وَاتِّلَافِ الرَّاهِنِ
 كَاغْتَاقِهِ وَإِنْ اتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ وَالرُّكْنَيْنِ بِيَمِينِهِ
 قِيَمَتُهُ وَيَكُونُ رَهْنًا عِنْدَهُ وَخَرَجَ مِنْ صَمَائِهِ
 بِاعَارَتِهِ مِنْ رَاهِنِهِ فَلَوْ هَلَكَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ
 يَهْلِكُ كَحَانَا وَبِرْجُوعِهِ عَادَ صَمَائُهُ وَلَوْ أَعَارَهُ
 أَحَدُهُمَا أَجْنَبِيًّا بِأَذْنِ الْآخَرِ سَقَطَ الصَّحَابُ
 وَلِكُلٍّ أَنْ يَرُدَّهُ رَهْنًا وَإِنْ اسْتَعَارَ ثَوْبًا
 لِيَرْهَنَهُ مَخَّ وَلَوْ عَيْنَ قَدْرًا أَوْ جَنْبًا أَوْ بِلَدًا
 فَخَالَفَ ضَمَّنَ الْمُبْرِ الْمُسْتَعِيرُ وَالرُّكْنَيْنِ وَإِنْ
 وَاقَفَ وَهَلَكَ عِنْدَ الرُّكْنَيْنِ صَارَ مُسْتَوْفِيًا

ويرجع المهر
 على الراهن

ووجب

وَوَجِبَ مِثْلُهُ لِلْمُبْرِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَلَوْ افْتَكَهُ الْمُبْرِ لَا يَمْتَنِعُ
 الرُّكْنَيْنِ إِنْ قَضَى دَيْنَهُ وَحَنَاءُ الرَّاهِنِ وَالرُّكْنَيْنِ
 عَلَى الرَّاهِنِ مَضْمُونَةٌ وَحَنَاءُ بَنِيهِمَا وَعَلَى سَالِحِي
 هَذِهِ وَإِنْ رَهْنٌ عِنْدَ ابْنِ أَوَى الْفَاءُ يَأْتِي مَوْجَلُ
 فَرَجَتْ قِيَمَتُهُ إِلَى مَائَةِ قِيَمَتِهِ رَجُلٌ وَعَدَمُ مَائَةٍ
 وَحَلَّ الْأَحْلَ فَلِلرُّكْنَيْنِ يَقْبِضُ الْمَائَةَ قَضَاءً مِنْ حَقِّهِ
 وَلَا يَرْجِعُ الرَّاهِنُ بَشْيَءَ وَلَوْ بَاعَهُ بِمَائَةٍ بِأَمْرِهِ
 قَبْضُ الْمَائَةِ قَضَاءً عَنْ حَقِّهِ وَيَرْجِعُ بَشْيَءَ
 وَإِنْ قَتَلَهُ قَبْدَ قِيَمَتِهِ مَائَةٍ فَوَضَعَ بِهِ أَفْتَكَهُ
 بِكُلِّ الدِّينِ وَإِنْ مَاتَ الرَّاهِنُ بَاعَ
 وَصِيَّتُهُ الرُّهْنُ وَقَضَى الدِّينَ فَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ لَهُ وَصِيٌّ نَصِبَ لَهُ وَصِيٌّ وَأَمْرُ بَيْعِهِ
فصل رَهْنٌ عَصِيرٌ أَقِيَمَتُهُ عَشْرَةُ بَعْسَرَةٍ
 فَخَيْرٌ لَمْ تَخْلُكْ وَهُوَ لِيَسَاوِي عَشْرَةً فَهُوَ
 رَهْنٌ بَعْسَرَةٍ وَإِنْ رَهْنٌ مِائَةٌ قِيَمَتُهَا عَشْرَةٌ
 فَإِنَّتْ فَدَبَّحَ جِلْدَهَا وَهُوَ لِيَسَاوِي دَرَاهِمًا
 فَهُوَ رَهْنٌ بِدَرَاهِمٍ وَمَاءُ الرُّهْنِ كَالْوَلَدِ وَالْأَمْرِ

أي باطله
 ان كان
 مؤسراً

وان طلب المهر من
 المهر فليس يدفع له جميع
 الذي يتردد بوجه المهر
 على الراهن بالرهن
 هذا اذا كان مساوياً
 واما اذا كان الدين اكثر
 من المهر فانه لا يرجع
 عليه الا بالقية ويكون
 مستبرعاً في الباقي

فلهجرة للتقدير لا للقيمة

وَالَّذِينَ وَالصَّوْفِ الْمَرَاهِبِ • وَهُوَ رَهْنٌ سَخِ الْأَصْلِ
وَيَهْلِكُ كَجَانًا وَإِنْ بَقِيَ النَّمَاءُ • وَهَذَا الْأَصْلُ فَكَّ •
يَحْتَلُّهُ وَيُقَسَّمُ الدِّينُ عَلَى قِيَمَتِهِ يَوْمَ الذِّكَاةِ •
وَقِيَمَةُ الْأَصْلِ يَوْمَ الْقَبْضِ وَتُسْقَطُ مِنَ الدِّينِ
حِصَّةُ الْأَصْلِ وَفَكَ النَّمَاءُ حِصَّتُهُ مِنَ الدِّينِ
وَتُصَحُّ الزِّيَادَةُ فِي الرِّهْنِ لَا فِي الدِّينِ وَإِنْ رَهْنٌ عِنْدَ
بَائِنٍ فَلَهُ عِنْدَ آخِرِ رَهْنَيْكَ آتِ الْأَوَّلِ وَقِيَمَةُ
كُلِّ الْفِئَةِ وَالْأَوَّلِ رَهْنٌ حَتَّى يَرُدَّ إِلَى الرَّاهِنِ
وَالْمُرْتَكِبِينَ فِي الْآخِرِ آمِينَ حَتَّى يَحْمَلَهُ مَكَانَ الْأَوَّلِ
كتاب الخيانات •
الْقَتْلُ عَمْدًا أَوْ هَوْنًا تَعَمُّدًا صَرْبُهُ بِسِلَاحٍ وَخَوْفِهِ
فِي تَقْرِيبِ الْأَجْدَاءِ كَالْحَدِّ مِنَ الْخَشَبِ •
وَالْحَجَرِ وَاللَّبِيْطَةِ وَالنَّارِ الْأَثَرُ وَالْقَوْدُ عَيْنًا
الْآنَ يُقْفَى لَا الْكُفَّارَةَ وَشَبَّهَهُ وَهُوَ أَنْ
يَعْمَدَ صَرْبُهُ بغير مَا ذَكَرَ الْأَثَرُ وَالْكُفَّارَةُ
وَرَبِّهِ مَخْلُطَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَا الْقَوْدُ وَالْخَطَاءُ
وَأَنْ يَرْمِيَ شَيْخًا ظَنَّهُ صَبِيحًا أَوْ حَرْبِيًّا

وَإِذَا

فَإِذَا مَوْتُهُ أَوْ غَرَضًا فَأَصَابَ أَوْ مَيِّتًا وَمَا حَرِيَّ حَرْبُهُ
كَذَا لَيْمَ انْتَقَلَ عَلَى رَجُلٍ فَقَتَلَهُ الْكُفَّارَةَ وَالْدِّينَ
عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْقَتْلُ بِسَبَبٍ كَمَا فِي السِّرِّ وَوَأَمِنَ
وَوَاضِعُ الْحَجَرِ فِي غَيْرِ مَالِكِهِ الدِّينَ عَلَى الْعَاقِلَةِ
لَا الْكُفَّارَةَ وَالْكُلُّ يُوجِبُ حَرْمًا الْأَرْثَ الْأَهْلًا
وَشَبَّهَهُ الْعَمْدَ فِي النَّفْسِ عَمْدًا فِيمَا سِوَاهَا
باب ما يلحق القود وما لا يلحق •
يَلْحَقُ الْقِصَاصُ عَلَى كُلِّ حَتْمٍ دَمٍ عَلَى الرَّائِدِ
عَمْدًا وَيُقْتَلُ الْحَرْبِيُّ بِالْحَرْبِيِّ وَالْمُسْلِمُ بِالْمُسْلِمِ وَلَا
يُقْتَلَانِ بِالْمُسْتَأْمِنِ • وَالرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ وَالْكَبِيرُ
بِالصَّغِيرِ وَالْمُصْحَبُ بِالْأَعْمَى وَبِالرَّزَمِ وَبِالْفَقْرِ
الْأَطْرَافِ وَبِالْمَحْمُومِ وَالْوَلَدُ بِالْوَالِدِ وَلَا يُقْتَلُ الرَّجُلُ
بِالْوَلَدِ وَالْأُمُّ بِالْحَدِّ وَالْحَدُّ كَالْأَبِ • وَيُعْمَدُ وَمُدْرَهُ
وَبِحُكَايَتِهِ وَيُعْمَدُ وَلَدُهُ وَيُعْمَدُ مَا يَكُونُ يُعْمَدُ وَإِنْ
وَرِثَ قِصَاصًا عَلَى أَبِيهِ سَقَطَ وَإِنَّمَا يُقْتَلُ بِالسِّبِّ
مَكَاتٌ قَتْلُ عَمْدًا أَوْ تَرْكُ وَفَاءٍ وَوَارِثُهُ سَدَدُهُ فَقَطْ
أَوْ لَحْمُ بَرَكٍ وَفَاءٍ وَلَهُ وَارِثُ نَفْسِهِ وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً

وَوَارِثًا لَا وَالْمَقْتُلُ عَبْدُ الرَّهْمَنِ لَا يَقْتُلُ حَتَّى يَجْمَعَ
 الرَّاهِنُ وَالْمَرْهُمُ وَلَا بِالْمَعْتِقِ وَالْقَوْدُ وَالْقَتْلُ
 لَا الْمَقْتُولُ يَقْتُلُ وَلِيَّهُ وَالْقَاتِلُ كَالْإِبِ وَالْوَصِي
 يُصَالِحُ فَقَطُّ وَالصَّبِي كَالْمَعْتِقِ وَوَلَدُكَ بِالْقَوْدِ
 قَبْلَ كِبَرِ الْمَقَارِ وَإِنْ قَتَلَهُ بِمَرِّ يَقْتَضِ أَنْ يُصَابَهُ
 الْحَدِيدُ وَالْأَلَا كَالْحَنْفِ وَالْغَرْبِ وَمَنْ حَرَّمَ
 رَجُلًا عَدَا فَمَارَدَى فَرَأَى وَمَاتَ يَقْتَضِ وَإِنْ
 مَاتَ بِفَعْلٍ لِقَتْلِهِ وَرَبُّهُ وَأَمْدٌ وَحَيَّةٌ مِمَّنْ زِيدَ
 ثَلَاثُ الدَّيَّةِ وَمَنْ شَهِدَ عَلَى الْمَلِكِ شَفَاوَجِينَ
 قَتَلَهُ وَلَا شَيْءَ يَقْتُلُهُ وَمَنْ شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بِسِلَاحٍ لَيْلًا
 أَوْ نَهَارًا فِي مَهْرٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ عَصًا لَيْلًا
 فِي مَهْرٍ أَوْ نَهَارًا فِي غَيْرِهِ فَقَتْلُهُ الْمَشْهُورُ عَلَيْهِ
 قَتْلُ بِهِ وَإِنْ شَهِدَ الْمُجْتَنُونَ عَلَى غَيْرِهِ سِلَاحًا
 فَقَتْلُهُ الْمَشْهُورُ عَلَيْهِ عَمْدًا حَتَّى الدَّيَّةُ وَعَلَى هَذَا
 الصَّبِيِّ وَالْأَدَابَةُ وَلَوْ ضَرْبَةً الشَّاهِدُ فَانْقَرَفَ
 فَقَتْلُهُ الْآخِرُ يَقْتُلُ الْقَاتِلَ وَمَنْ يَخْلُ عَلَيْهِ
 غَيْرُهُ لَيْلًا أَوْ خَرَجَ الشَّرِيقَةُ فَاتَّبَعَهُ فَقَتْلُهُ

فَالْأَشْيَاءُ عَلَيْهِ وَإِنْ شَهِدَ
 عَلَيْهِ عَصًا نَهَارًا فِي مَهْرٍ
 فَقَتْلُهُ الْمَشْهُورُ عَلَيْهِ

نَلَا

وَقَفُوهَا قَالُوا لَيْسَ بِهَا زَهْرٌ

بَابُ الْقِصَاصِ فِي مَا دُونَ الْقَتْلِ
 فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ **بَابُ الْقِصَاصِ فِي مَا دُونَ الْقَتْلِ**
 يُقْتَضِ بَقْطَعُ الْيَدِ مِنَ الْفَصْلِ وَإِنْ كَانَتْ
 يَدُ الْقَاتِلِ أَوْ كَفُّهُ وَكَذَا الرَّجُلُ وَمَارِئُ الْأَنْفِ
 وَالْأُذُنِ وَالْعَيْنِ أَنْ ذَهَبَ ضَوْؤُهَا
 وَفِي قَائِمَةٍ وَأَوْ قَلَمُهَا لَا وَالسِّنَّ وَإِنْ تَفَاوَتَا
 وَكُلُّ شَيْءٍ يَحْتَقِفُ فِيهَا الْمِثْلُ وَلَا قِصَاصُ
 فِي عَظْمٍ وَطَرْفِ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ فَحَرَّ وَعَبْدٌ
 وَعَبْدَتٌ وَطَرْفُ الْمَسْكُوفِ وَالْيَكَا فَرَسَتَانِ
 وَقَطْعُ يَدٍ مِنْ نِصْفِ سَاعِدٍ وَحَائِقَةُ بَرَكٍ
 مِنْهَا أَوْ لِسَانٌ وَذِكْرُ الْأَنْفِ تَقْطَعُ الْحَشْمَةُ
 وَخَرِيفَةُ الْقَوْدِ وَالْأَرْضِ إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ
 أَشْلَ أَوْ نَاقِصَ الْأَصَابِعِ أَوْ كَانَ رَأْسُ
 الشَّاحِخِ الْكَبَرِ **فَصْلٌ** وَإِنْ مَوَّلَ عَلَى
 مَالٍ وَجَبَ جَاءُ لَا وَسَقَطَ الْقَوْدُ وَيَنْصَبُ
 إِنْ أَمَدَ الْحَرُّ الْقَاتِلَ وَسَيِّدُ الْقَاتِلِ رَجُلًا
 لَقَتْلِهِ عَنْ دَمِهِمَا عَلَى أَلْفٍ فَمَقْلُ وَانْ
 صَالِحُ أَحَدِ الْأُولَى بِمَحْظَةِ عَلَى عَوْضٍ أَوْ عَفَا

الكراس
 ثم اعش

يقض بها

فَلَنْ يَبْقَى حَظُّهُ مِنْ الدِّيَةِ وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِالْفَرْدِ
 وَالْفَرْدُ بِالْجَمْعِ اكْتِفَاءً فَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ قُتِلَ
 لَهُ وَسَقَطَ حَقُّ الْبَقِيَّةِ كَمَوْتِ الْقَاتِلِ وَلَا
 تُقَطَّعُ يَدُ رَحْلَيْنِ بِيَدٍ وَضَمَّتْ أَيْتُهَا وَإِنْ قُطِعَ
 وَاحِدٌ مِمَّنْ بِي رَحْلَيْنِ فَلَمْ يَقَطَعْ يَمِينُهُ وَنُصِبَ
 الدِّيَةُ فَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ وَقُطِعَ يَدُهُ فَلِلْآخِرِ
 عَلَيْهِ نَصِبُ الدِّيَةِ وَإِنْ أَقْرَعَتْ عِنْدَ بَيْتِهِ
 عَمْدٌ يُقْتَصُّ بِهِ وَإِنْ رَحَى رَجُلًا عَمْدًا فَنَصِبُ
 الشَّهِيدِ مِنْهُ إِلَى آخِرِ تَقْصُصِ الْأَوَّلِ وَاللَّيْثَانِ
 الدِّيَةُ **فصل** مَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ ثُمَّ قَتَلَهُ
 أَخَذَ بِأَلْمَدِينِ لَوْ عَمْدَتَيْنِ أَوْ خَطَائِنِ
 أَوْ مُخْتَلَفَتَيْنِ تَحْلِلُ بَيْنَهُمَا بَدَنُهُ وَلَا يَلْفِي
 خَطَائِنِ أَوْ مُخْتَلَفَتَيْنِ لَمْ يَحْلِلْ بَيْنَهُمَا بَدَنُهُ
 فَتَحَبُّ وَبِئْرٍ وَاحِدَةٍ كَمَنْ ضَرَبَهُ مِائَةً سَوْطٍ
 فَبَرَى مِنْ تِسْعِينَ وَمَاتَ مِنْ عَشْرَةٍ
 وَأَنْ عَنِ الْمَطْوَعِ عَنِ الْقَطْعِ فَإِنَّ قَتْلَ قَتْلَيْنِ
 الْقَاطِعِ الدِّيَةَ وَلَوْ عَمِيَ عَنِ الْقَطْعِ وَمَا يَحْدُثُ

سَنَةً أَوْ عَنِ الْجَنَائِزَةِ لَا وَالْخَطَاءُ مِنَ الثَّلَاثِ
 وَالْعَمْدَتَيْنِ كُلُّ الْمَالِ وَإِنْ قُطِعَتْ أَمْرًا بِيَدِ
 رَجُلٍ عَمْدًا فَرَجَعَتْ عَلَى يَدِهِ ثُمَّ مَاتَ فَلَهَا
 مَهْرُ مِثْلِهَا وَالِدِّيَّةُ فِي مَالِهَا أَوْ عَلَى عَاقِلَتِهَا
 لَوْ خَطَاءً وَإِنْ تَرَوَّجَهَا عَلَى الْيَدِ وَمَا يَحْدُثُ
 مِنْهَا أَوْ عَلَى الْجَنَائِزَةِ فَإِنَّ مَنْ قَتَلَ مَهْرَ مِثْلِهَا
 وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا لَمْ يَحْدُثْ لَوْ خَطَاءً رَفَعَ عَنِ الْقَاطِعِ
 مَهْرَ مِثْلِهَا وَلَهُمْ ثَلَاثُ مَا تَرَكَ وَصِيَّةٌ وَلَوْ
 قُطِعَ يَدُهُ فَاقْتَصَّ لَهُ فَإِنَّ الْأَوَّلَ قُتِلَ بِهِ وَإِنْ
 قُطِعَ الْوَلِيُّ يَدَ الْقَاتِلِ وَغَفَرَ فَمِنْ الْقَاطِعِ دِيَّةُ الْيَدِ
باب **الشهادات في القتل**
 وَلَا يَقْبَلُ حَاضِرٌ بِحُجَّتِهِ إِذَا أَخُوهُ غَابَ عَنْ حُضُورِهِ
 فَإِنْ يَفْعَلُ لَا يَدَّ مِنْ إِعَادَتِهِ لِيَقْتُلَ أَوْ لَوْ خَطَاءً أَوْ دِيَّةً
 لَا فَإِنَّ أَثْبَتَ الْقَاتِلِ غَفَوَ الْقَائِلِ لَمْ يَقْدِرْ كَذَا
 لَوْ قُتِلَ عَمْدُهُ وَوَاحِدُهُ الْغَائِبُ وَإِنْ شَهِدَ
 وَلِيًّا أَنْ يَغْفِرَ لِمَنْ قَتَلَ فَإِنَّ صِدْقَهُ مَكْمَلُ
 الْقَاتِلِ وَالِدِّيَّةُ لَهُمْ ثَلَاثٌ وَإِنْ كَذَّبَهُمَا فَلَا

ثَمَّهَا وَلِأَخْرَئِلْتُ الدِّيَّةَ وَإِنْ شَهِدَ أَنَّهُ ضَرْبُهُ
 فَلَمْ يَزَلْ حَاجِبٌ فَلَمْ يَشْ حَتَّى مَاتَ يَتَقَنَّ وَإِنْ
 اخْتَلَفَ شَاهِدُ الْقَتْلِ فِي الرِّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ أَوْ
 فِيمَا بِهِ فِي الْقَتْلِ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَ بَعْضًا
 وَقَالَ الْآخَرُ لَمْ أَذَرِ بِمَا قُتِلَ بَطْلٌ وَلَوْ شَهِدَ
 أَنَّهُ قَتَلَهُ وَقَالَ لَمْ نَذَرِ بِمَا ذَا قَتَلَهُ خَبَّ
 الدِّيَّةَ وَإِنْ أَقْرَأَنَّ كُ لَامِنَهُمَا قَتَلَهُ وَقَالَ
 الْوَلِيُّ قَتَلْتُمَا هُجَمًا لَهُ قَتَلْتُمَا وَلَوْ كَانَ مَكَانَ
 الْأَقْرَأِ شَهَادَةً لَفَسَدَتْ
بَابُ فِي غَيْبِ أَرْحَالَةِ الْقَتْلِ
 الْمُتَعَرِّحًا لَمْ يَرْمِ نَحْبَ الدِّيَّةِ بِرَدَّةٍ
 الْمُرْمِي إِلَيْهِ قَبْلَ الْوُضُوءِ لَا بَابَ لَكُمْ وَالْقِيَمَةُ
 بِعَقْدِهِ وَلَا يَفْعَلُ الرَّأْيُ بِرُجُوعِ شَاهِدِ الرَّجْمِ
 نَعْدَ الرَّمِيِّ وَحَلَّ الصَّيْدِ بِرَدَّةِ الرَّمِيِّ لَا بِإِسْلَامِهِ
 وَوَجِبَ الْخَزَاءُ بِحُلِّهِ لَا بِأَجْرِ أَمْرِهِ
كِتَابُ الدِّيَّانَةِ

شبه

شَبَّهِ الْعَمْدِيَّةَ مِنَ الْإِبِلِ أَرْبَاعًا مِنْ نَبْتِ
 مَخَاضٍ إِلَى حَذَعَةٍ وَلَا تَقْلِيظُ الْآفِ الْإِبِلِ
 وَالْخَطَاءُ مَائَةً مِنَ الْإِبِلِ أَخْمَاسًا مِنْ مَخَاضٍ
 وَنَبْتٌ مَخَاضٍ وَنَبْتٌ لَبُونٌ وَحَقَّةٌ وَحَذَعَةٌ
 أَوْ أَلْفٌ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَكَفَالَةٌ
 مَا ذَكَرَ فِي النِّصْفِ وَلَا يَجُوزُ الْأَطْعَامُ وَالْجَنِينُ
 وَيَجُوزُ الرُّضِيعُ لَوْ أَحَدًا أَبُوهُ مُسْلِمًا وَدِيَّةُ
 الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ فِي النَّفْسِ
 وَفِيمَا دُونَهَا وَدِيَّةُ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيُّ سَوَاءٌ
فصل في النفس والمأرب واللسان
 وَالذِّكْرُ وَالْحَشِيَّةُ وَالْعَقْلُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ
 وَالذَّوْقُ وَالشَّمُّ وَالْحَيَّةُ إِنْ لَمْ تَنْتَبِ
 وَشَعْرُ الرَّأْسِ وَالْعَيْنَيْنِ وَالْيَدَيْنِ وَالْثَنَائِنِ
 وَالْحَاجِبَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ وَالْأَنْشِيَيْنِ
 وَشَدْيِي الْمَرْأَةِ الدِّيَّةُ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ
 الْأَشْيَاءِ نِصْفُ الدِّيَّةِ وَفِي أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ

الدِّينَ وَفِي أَحَدِهَا رُبْعُ الدِّينِ وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ
مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ عَشْرُهَا وَمَا فِيهَا
مَفَاصِلُ فِي أَحَدِهَا ثَلَاثُ دِيْنَةٍ أَصْبَعٍ وَنَفْسُهَا
لَوْ فِيهَا مِثْقَلَانِ وَفِي كُلِّ سِتِّ خَمْسٍ مِنَ الْأَبْلِ
أَوْ خَمْسٍ مَائَةٍ دِرْهَمٍ وَكُلُّ عَصَا ذَهَبٍ لَفَقْدُهُ
فَقِيْهِ دِيْنَةٌ كَيْدُ شَيْءٍ وَعَيْنٌ ذَهَبٌ ضَوْفَا
فصل في الشَّحَاحِ فِي الْمَوْضِعِ يَصِفُ عَشْرَ
الدِّينَةِ وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرُهَا وَفِي الْمَنْقَلَةِ
عُشْرٌ وَيَصِفُ عَشْرَ وَفِي الْأَمَةِ أَوْ الْحَائِفَةِ
ثَلَاثُهَا قَارِئٌ نَفَذَتْ الْحَائِفَةُ قَسْلَتَاهَا وَفِي
الْحَارِصَةِ وَالْدَّامِغَةِ وَالشَّحَاقِ وَالْدَّامِغَةِ
وَالْبَاصِغَةِ وَالْمَتَالِجَةِ حُكُومَةٌ عَدْلٌ وَلَا
قَصَاصَ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ وَفِي أَصَابِعِ الْيَدِ
يَصِفُ الدِّينَ وَلَوْ مَعَ الْكَفِّ وَنَحْ يَصِفُ الشَّامِدَ
يَصِفُ الدِّينَ وَحُكُومَةً وَفِي قَطْعِ الْكَفِّ وَفِيهَا
أَصْبَعٌ أَوْ أَصْبَعَانِ عَشْرُهَا أَوْ خَمْسُهَا
وَلَا شَيْءَ فِي الْكَفِّ وَفِي الْأَصْبَعِ الدَّائِدَةِ وَعَيْنٌ

النَّبِيَّ وَذَكَرَهُ وَلِسَانُهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مُحْتَمَلٌ يَنْظُرُ
وَحَدَكَةٌ وَكَلَامٌ حُكُومَةٌ شَحْ رَجُلًا مَوْضِعٌ قَدَحٌ
عَقْلُهُ أَوْ شَعْرٌ رَأْسُهُ دَخَلَ أَرْضُ الْمَوْضِعِ فِي
الدِّينِ وَإِنْ ذَهَبٌ سَمْعُهُ أَوْ بَصَرُهُ أَوْ كَلَامُهُ
لَا. وَإِنْ شَحْ مَوْضِعٌ فَذَهَبٌ عَيْنُهُ أَوْ قَطْعُ
أَصْبَعِهِ فَشَلَّتْ أُخْرَى أَوْ قَطْعُ الْفُضْلِ
الْأَعْلَى فَشَلَّ مَا بَقِيَ أَوْ كُلُّ الْيَدِ أَوْ كَثْرَتُ يَصِفُ
سِتِّهِ فَاسْوَدَّ مَا بَقِيَ فَلَا قُوَّةَ وَإِنْ قَلَعَ سِتِّهِ
فَنَبَتْ مَكَانُهَا أُخْرَى سَقَطَ الْأَرْضِ
وَإِنْ أَقْبَدَ فَنَبَتْ سِتُّ الْأَوَّلِ يَحِبُّ الْأَرْضَ
وَإِنْ شَحْ رَجُلًا فَالْجَحْمُ وَلَحْدٌ يَنْفَكُ لَهُ الشَّرُّ
أَوْ ضَرْبٌ فَجَرَحَ فَبَرِيءٌ وَذَهَبُ بَشَرِهِ فَلَا
أَرْضَ وَلَا قُوَّةَ يَخْرُجُ حَتَّى يَبْرَأَ وَكُلُّ عَمْدٍ
سَقَطَ قُوْدُهُ بِشَبْهَةِ كَقَتْلِ الْأَبِ ابْنَهُ
عَمْدًا فِدْيَتُهُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ وَكَذَا مَا وَجَبَ
مُحْلًا أَوْ اعْتِزَاقًا أَوْ لَمْ يَكُنْ يَصِفُ الْقَسْرَ
وَعَمْدُ النَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ خَطَا، وَدِيْنُهُ عَالٍ

عَاقِلَةً وَلَا تَكْفِيرَ فِيهِ وَلَا حِرْمَانَ **فصل**
 فِي الْجَنِينِ ضَرْبٌ بَطْنِ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ
 جَنِينَ مَيِّتًا خَبِثَ عَرَّةُ النِّصْفِ عَشْرًا دَنِيَّةً
 وَإِنْ أَلْقَتْ حَيًّا فَمَاتَ فَدَنِيَّةٌ وَإِنْ أَلْقَتْ مَيِّتًا
 فَمَاتَتِ الْأُمُّ فَدَنِيَّةٌ وَعَرَّةٌ وَإِنْ مَاتَتْ فَأَلْقَتْ مَيِّتًا
 فَدَنِيَّةٌ فَقَطُّ وَمَا يَجِبُ فِيهِ يَوَرْتُ عَنْهُ وَلَا يَوَرْتُ
 الْقَضَارِبُ فَلَوْ ضَرَبَ بَطْنُ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ
 ابْنَهُ مَيِّتًا أَمَلَى عَاقِلَةً الْأَبِ عَرَّةٌ وَلَا يَوَرْتُ
 سَهْلًا وَفِي جَنْبِ الْأُمِّ لَوْ ذَكَرَ النِّصْفَ عَشْرًا
 قِيمَتَهُ لَوْ كَانَ حَيًّا وَعَشْرَ قِيمَتِهِ لَوْ أُنْثَى
 فَإِنْ حَرَّرَهُ سَيِّدُهُ لَعَدَّ ضَرْبَهُ فَأَلْقَتْهُ
 فَمَاتَ فَفِيهِ قِيمَتُهُ حَيًّا وَلَا كِفَارَةَ فِي
 الْجَنِينِ وَإِنْ شَرِبَتْ دَوَاءً لَتَطْرَحَهُ
 أَوْ عَاحَلَتْ فَرْجَهَا حَتَّى اسْقَطَتْهُ ضَمِنَ
 عَاقِلَتُهَا الْقُدْرَةُ أَنْ تَقْلِبَ بَلَى أَوْ لَا
بَابُ مَا يُجْزِيهِ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ
 مَنْ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ الْعَامَّةِ كَنِيحًا أَوْ

سُرْبًا أَوْ

مِيْزَانًا

مِيْزَانًا أَوْ جُرْصًا أَوْ ذَكَرًا فَلِكُلِّ تَرْعَهُ
 وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِي النَّافِدِ إِلَّا إِذَا اضْطُرَّ فِي
 غَيْرِهِ لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ فَإِنْ مَاتَ
 أَحَدٌ بِسُقُوطِهَا فَدَنِيَّةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ كَمَا لَوْ حَضَرَ
 بِطَرَفِ طَرِيقٍ أَوْ وَضَعَ حَجْرًا قَتَلَ بِهِ إِنْسَانًا
 وَلَوْ بِكَيْفَةٍ فَضَاءَ نَفْسًا فِي مَالِهِ وَلَوْ جَعَلَ بِلَا وَعْدٍ
 بِأَمْرِ سُلْطَانٍ أَوْ فِي مِلْكِهِ أَوْ وَضَعَ خَشَبَةً
 فِيهَا أَوْ قَنْطَرَةً بَلَى أَذُنَ الْأَمَامِ فَتَعَدَّ رَجُلٌ
 الْمَوْتُ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْ وَمَنْ حَمَلَ شَيْئًا فِي الطَّرِيقِ
 فَسَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ ضَمِنَ وَلَوْ كَانَ رَدَاءً وَقَدْ لَبَسَهُ
 فَسَقَطَ لَا تُسْجَدُ لِعَشِيْرَةٍ فَسَلَّتْ رَجُلٌ مِنْهُمْ
 قَتْلًا أَوْ حَمَلَ فِيهِ لَوَارِيحًا أَوْ حَصَاةً
 فَطَبَّ بِهِ رَجُلٌ لَمْ يَضْمَنْ وَمَنْ كَانَ مِنْ
 غَيْرِهِمْ ضَمِنَ وَإِنْ حَلَسَ فِيهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ
 فَطَبَّ بِهِ أَحَدُ ضَمِنَ إِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ
 وَإِنْ كَانَ فِيهَا لَا **فصل** فِي الْحَائِطِ الْمَائِلِ
 حَائِطٌ مَالٌ إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ ضَمِنَ رَبُّهُ

مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَنْ طَالَبَ بِنَقْضِهِ
 سَلَمٌ أَوْ ذِيٍّ وَلَمْ يَنْقُضْهُ فِي مَدَّةٍ يَقْدَرُ
 عَلَى نَقْضِهِ وَإِنْ بَنَاهُ مَا يَلَا ابْتِدَاءَ ضَمَنِ مَا تَلَفَ
 بِسُقُوطِهِ بَلَى طَلَبَ فَإِنْ مَالَ إِلَى دَارِ رَجُلٍ
 فَالْطَّلَبُ إِلَى رَبِّهَا فَإِنْ أَحْلَاهُ أَوْ أَبْرَاهُ مَوْجِلًا
 الطَّرِيفُ حَائِطٌ بَيْنَ خَمْسَةِ أَشْهُدٍ عَلَى أَحَدِهِمْ فَسَنُط
 عَلَى رَجُلٍ ضَمِنَ خُمُسَ الدِّيَةِ دَارَيْنِ لَا تَقْضِي أَحَدَهُمْ
 بِغَيْرِ أَهْلٍ أَوْ بَنِي حَائِطٍ فَطَبَّ بِهِ رَجُلٌ ضَمِنَ ثَلَاثِي
 الدِّيَةِ **باب حناية البهيمة**
 والحناية عليها وغير ذلك ضمن الراكب ما وظأ
 رأته بيد رجل ورأس أو كدمت أو جفت
 لا ما انفكت برجل وذئب إلا إذا أوقفها في
 الطريق وإن أصابت بيدها أو رجلها
 حصاة أو نواة أو نازت عن أذن أو جحر
 صغيرا ففقدت أو شيئا لم يضم ولو كبر الضمن
 وإن رأته أو بالته في طريق لم يضم من عطف
 به وإن أوقفها لذلك وإن أوقفها لغيره

نمن

ضَمِنَ وَمَا ضَمِنَهُ الرَّابِ ضَمِنَهُ السَّائِفُ وَالْقَائِدُ وَعَلَى
 الرَّابِ الْكُفَّارَةُ لَا عَلَيْهِمَا وَلَوْ اضْلَمَ نَارُ سَائِفٍ أَوْ
 مَا شَيَّانٍ وَاتَّاهِمِينَ عَاقِلَةٌ كُلُّ دِيَّةٍ الْآخِرُ وَلَوْ
 سَاقَ دَائِيَةً فَوَقَعَ الشَّرْحُ عَلَى رَجُلٍ قَتَلَهُ ضَمِنَ
 وَإِنْ قَادَ قَطَارًا فَوُطِنَ بَعِيرًا شَانًا ضَمِنَ
 عَاقِلَةٌ الْقَائِدُ الدِّيَةُ فَإِنْ كَانَ سَعَاءً سَائِفٍ
 فَعَلَيْهِمَا وَإِنْ رُبطَ بَعِيرًا عَلَى قَطَارٍ رَجَعَ عَاقِلَةٌ
 الْقَائِدُ بِدِيَّةٍ مَا تَلَفَ عَلَى عَاقِلَةِ الرَّابِ وَمَنْ
 أَرْسَلَ بَهِيمَةً وَكَانَ سَائِقُهَا فَاصَابَتْ فِي
 فَوْرِهَا ضَمِنَ وَإِنْ أَرْسَلَ طَيْرًا أَوْ كَلْبًا
 وَلَمْ يَكُنْ سَائِقًا لَهُ أَوْ انْفَلَتَ دَائِيَةً
 فَاصَابَتْ مَالًا أَوْ أَدَمَّتْ أَلْبًا أَوْ شَرَارًا
 وَفِي فَخٍّ عَنْ شَاةٍ لِقَصَابٍ ضَمِنَ لِقَصَابُهَا
 وَعَيْنَ بَدَنَةِ الْجَذَارِ وَالْجَارِ وَالْفَرْسِ رَجَعَ
 الْقِيَمَةُ **باب حناية المملوك**
 والحناية عليه حنایات المملوك لا لو حب
 أو دفعا واحدا لو محلا له ولا قيمته واحدة حتى

الضمان مح

عَبْدُهُ خَطَا، وَدَفَعَهُ بِالْجَنَابَةِ فِيمَلِكُهُ وَلِيَّ الْحَيَاةِ
 أَوْ قَدَاهُ بِأَرْشِهِمَا فَإِنْ قَدَاهُ فَحَيٌّ فِي كَالْأُولَى فَإِنْ
 حَيَّ خَيَابَتَيْنِ دَفَعَهُ بِهِمَا أَوْ قَدَاهُ بِأَرْشِهِمَا
 فَإِنْ أَعْتَقَهُ غَيْرَ عَالِمٍ بِالْجَنَابَةِ ضَمِنَ الْأَقْلَ
 مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْضِ وَلَوْ عَالِكِ أَبْهَا لَزِمَهُ الْأَرْضُ
 كَيْفَهُ وَتَعْلِيْقُ عَقْبِهِ بِقَتْلٍ فَلَنْ وَرَمِيَهُ
 وَشَحَّهْ أَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَبْدٌ قَطَعَ يَدَ حُرٍّ عَمَلًا
 وَدَفَعَ إِلَيْهِ حُرَّةً فَمَاتَ مِنَ الْيَدِ فَالْعَبْدُ يَصِلُ
 بِالْجَنَابَةِ وَإِنْ لَمْ يَحْرُرْهُ رُدَّ عَلَى سَيِّدِهِ وَتَقَادَرُ
 حَتَّى مَا ذَوْنٌ مَذْيُونٌ خَطَا حُرَّةً شَدِيدَةً عَلَى
 عَمَلِهِ قِيَمَةُ لَوْنِ الدِّينِ وَقِيَمَةُ لَوْنِ الْحَيَاةِ
 مَا وَفَوْنُهُ مَذْيُونُهُ وَلَدَتْ بِمَيْتٍ مَعَ وَلَدِهَا لَدَيْهِ
 وَإِنْ حَبَتِ فَوَلَدَتْ لَمْ يَدْفَعْ الْوَلَدَ لَهُ عَبْدٌ رَعَى
 رَجُلٌ أَنْ سَيِّدَهُ حُرَّةً فَقَتَلَ وَلِيَّهُ خَطَا، لِأَنَّهُ
 لَهُ قَالَ سَمِعْتُ لِرَجُلٍ قَتَلَ أَخَاهُ خَطَا
 وَأَنَا عَبْدٌ وَقَالَ بَعْدَ الْقِتْلِ قَالَ الْقَوْلُ لِلْعَبْدِ
 وَإِنْ قَالَ لَهَا قَطِئْتُ بِذَلِكَ فَأَنْتِ أَمْرِي وَقَالَتْ

بَعْدَ الْقِتْلِ فَالْقَوْلُ لَهَا وَكَذَا كُلُّ مَا أَخَذَ مِنْهَا إِلَّا
 الْجَمَاعَ وَالْقَلَّةَ عَبْدٌ مَحْجُورٌ أَمْرٌ صَاحِبًا حُرًّا بِقَتْلِ رَجُلٍ
 فَمَتْلَهُ فِدْيَتُهُ عَلَى عَاقِلَةٍ الصَّبِيِّ وَكَذَا إِنْ أَمَرَ عَبْدًا
 عَبْدٌ قَتَلَ رَجُلَيْنِ عَبْدًا وَلِكُلِّ وَلِيَّانِ فَعَصَى
 أَحَدُ وَلِيَّيْنِ كُلِّ مَنَّهُمَا دَفَعَ سَيِّدُهُ نَصْفَهُ إِلَى
 الْآخَرَيْنِ أَوْ قَدَاهُ بِالذِّبَةِ فَإِنْ قَتَلَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا
 وَالْآخَرَ خَطَا، فَعَصَى أَحَدُ وَلِيَّيْنِ الْعَمْدِ قَدْ جَاءَ الذِّبَةُ
 لَوَلِيَّيْنِ الْخَطَا، وَنَصْفُهَا لِأَحَدِ وَلِيَّيْنِ الْعَمْدِ
 دَفَعَهُ إِلَيْهِمَا أَثْلَا ثَلَاثًا عَبْدُهُمَا قَتَلَ قَرِيبَهُمَا فَعَصَى
 أَحَدُهُمَا بَطَلَ الْكُلِّ **فصل** قَتَلَ عَبْدٌ
 خَطَا، نَحَبَ قِيَمَتَهُ وَنَقَصَ عَشْرَةَ لَوْ كَانَتْ
 عَشْرَةَ أَلْفٍ أَوْ أَكْثَرَ وَفِي الْأَمَةِ عَشْرَةٌ مِنْ خَمْسَةِ
 أَلْفٍ وَفِي الْمَغْضُوبِ إِذَا هَلَكَ نَحَبَ قِيَمَتِهِ
 بِالْأَمَةِ مَا بَلَفَتْ وَمَا قَدَّرَ مِنْ دِيْنِهِ الْحَرْقُ قَدَّرَ
 مِنْ قِيَمَتِهِ فَعَصَى يَدُهُ نَصْفَ قِيَمَتِهِ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ حُرٍّ سَيِّدُهُ
 فَمَاتَ مِنْهُ وَلَهُ وَرَثَةٌ غَيْرُهُ لَا يَنْتَصِفُ إِلَّا أَقْبَضَتْ مِنْهُ
 قَالَ أَحَدُهُمَا حَرْقُ شَيْءٍ فَبَيَّتْ أَحَدُهُمَا فَاذْرُهَا

للشَّيْءِ ثَمَنًا عَيْنِي عَبْدٌ دَفَعَ شَيْئًا عِنْدَهُ
 وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ أَوْ أَمْسَكَهُ وَلَا يَأْخُذُ الشَّقِيقَانِ جَنِي
 مَدَّ بَرًّا أَوْ أَمْرًا وَلَدُضِمَّتِ الشَّيْءُ الْأَقْلَمَتِ
 الْقِيَمَةُ وَمِنْ الْأَرْضِ فَإِنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ بَقِيَّةً
 فَجَنِي أُخْرَى شَارَكَ الثَّانِي الْأَوَّلُ وَلَوْ
 بَعَثَ قَضَاءً أَتَى الشَّيْءُ أَوْ وَلِيَّ الْحَيَاةِ
بَابُ غَضَبِ الْعَبْدِ
 وَالْمَدَّ بَرًّا وَالْقَبِي وَالْحَيَاةُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ
 قَطَعَ يَدَ عِنْدَهُ فَعَصِيَهُ رَجُلٌ وَمَاتَ مِنْهُ سِتْرٌ
 قِيَمَتُهُ أَقْطَعُ وَإِنْ قَطَعَ يَدَهُ فِي يَدِ الْفَاصِبِ فَمَاتَ
 مِنْهُ بَرًّا غَضَبٌ مَحْجُورٌ مِثْلُهُ فَمَاتَ فِي يَدِهِ
 ضَمِنَ مَدَّ جَنِي عِنْدَ غَاصِبِهِ ثُمَّ عِنْدَ شَيْءٍ
 ضَمِنَ قِيَمَتَهُ كَمَا أَوْجَعَ بِنَصْفِ قِيَمَتِهِ عَلَى الْفَاصِبِ
 وَدَفَعَ إِلَى الْأَوَّلِ ثُمَّ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْفَاصِبِ
 وَلَقَا سِوَهُ لَا يَرْجِعُ بِهِ ثَانِيًا أَوْ الْقَتْلُ كَالْمَدِّ
 غَيْرَ أَنَّ الْوَلِيَّ يَدْفَعُ الْعَبْدَ هَهُنَا وَثَمَّ الْقِيَمَةَ
 مَدَّ جَنِي عِنْدَ غَاصِبِهِ فَرَدَّه فَعَصِيَهُ

فَجَنِي

فَجَنِي فَعَلَى شَيْءٍ قِيَمَتُهُ كَمَا أَوْجَعَ بِنَصْفِ قِيَمَتِهِ
 عَلَى الْفَاصِبِ وَدَفَعَ بِنَصْفِهَا إِلَى الْأَوَّلِ
 وَرَجَعَ يَدَ لَكَ النِّصْفَ عَلَى الْفَاصِبِ غَضَبٌ صَبِيحًا
 حُرَافَاتٍ فِي يَدِهِ فَجَاءَهُ أَوْجَحِي لَمْ يَضَحْ وَأَنْ مَاتَ
 بِضَاعِقَةٍ أَوْ نَهَشٍ حَتَّى قَدَّيْتَهُ عَلَى عَاقِلِهِ
 الْفَاصِبُ كَصَبِيٍّ أَوْ دَفَعَ عِنْدَ قَتْلِهِ وَإِنْ أَوْجَعَ
 طَعَامًا فَأَكَلَهُ لَمْ يَرْجِعْ ضَمِنَ
بَابُ الْقِسَامَةِ قَتِيلٌ وَجَدَ
 فِي مَحَلَّةٍ لَمْ يَدْرِ قَاتِلَهُ حَلَفَ خَمْسُونَ رَجُلًا
 مِنْهُمْ يَحْجُرُهُمُ الْوَلِيُّ بِأَنَّهُ مَاقَتَلْنَا وَلَا
 عَلَمْنَا لَهُ قَاتِلًا فَإِنْ حَلَفُوا فَقَتَلَ أَهْلَ الْمَحَلَّةِ
 الدِّيَّةُ وَلَا حَلْفَ الْوَلِيِّ وَإِنْ كَرِهَ يَتِمُّ الْوَدْدُ
 كَرَّرَ الْحَلْفَ عَلَيْهِمْ لِيَتِمَّ خَمْسُونَ وَلَا قِسَامَةَ
 عَلَى صَبِيٍّ وَجَنِيٍّ وَأَمْرَةٍ وَعَبْدٍ وَلَا قِسَامَةَ وَلَا
 دِيَّةً فِي مَيِّتٍ لَا ثَرَّةَ أَوْ يَسِيلُ دَمٌ مِنْ أَثَرِهِ
 أَوْ قَتَلَ أَوْ دَبَّرَهُ خِلَافَ عَيْنِهِ وَأَذِنَهُ قَتِيلٌ عَلَى
 دَابَّةٍ مَعَهَا سَائِفٌ أَوْ قَائِدٌ أَوْ رَاكِبٌ فَدِيَّتُهُ عَلَى

عَاقِلَتُهُ سَرَتْ دَابَّةٌ عَلَيْهَا قَتِيلٌ بَيْنَ قَرَتَيْنِ
 فَعَلِيَ أَقْدَمَهُمَا وَإِنْ وَجَدَ فِي دَارِائِنِ فَعَلِيهِ
 الْقَسَامَةُ وَالِدِيهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَفِي أَهْلِ الْحِلَّةِ
 دُونَ الشُّكَّانِ وَالْمُشْتَرِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ
 وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَعَلِيَ الْمُشْتَرِيَةِ وَإِنْ وَجَدَ فِي
 دَارِ مَشْتَرِكَةٍ غَيْرِ التَّضَاوُتِ فَفِي عَالِي الرَّفِيسِ
 وَإِنْ بَيْعٌ وَلَمْ يَقْبَضْ فَعَلِيَ عَاقِلَةَ الْبَائِعِ وَفِي
 الْخِيَارِ عَلَى ذِي الْبَيْدِ وَلَا تَقْبَلُ عَاقِلَةٌ حَتَّى يَشْهَدَ
 الشُّهُورُ أَنَّهَا لَذِي الْبَيْدِ فِي الْمَلِكِ عَلَى مَنْ
 فِيهَا مِنَ الرِّجَالِ وَالْأَعْيُنِ وَفِي حِلَّةٍ عَلَى أَهْلِهَا
 وَفِي الْحَاجِجِ وَالشَّارِعِ لِقَسَامَةِ وَالِدِيهِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ
 وَيَهْدُرُ لَوْ فِي بَدِيَّةٍ أَوْ وَسْطِ الْفَرَاتِ وَلَوْ تَحْتَسَا
 بِالْشَّاطِئِ فَعَلِيَ أَقْرَبِ الْقَرَمِيِّ وَدَعْوَى الْوَلِيِّ عَلَى
 وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْحِلَّةِ يَسْقُطُ الْقَسَامَةُ عَنْهُمْ
 وَعَلَى مَعِينٍ مِنْهُمْ لَا وَإِنْ التَّغَى قَوْمٌ بِالسُّوفِ
 فَلَاخِلُوا عَنْ قَتِيلٍ فَعَلِيَ أَهْلَ الْحِلَّةِ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ
 الْوَلِيُّ عَلَى أَوْلِيكَ أَوْ عَلَى مَعِينٍ مِنْهُمْ وَإِنْ قَالَتْ

الشُّكَّانِ قَتَلَهُ زَيْدٌ حَلَفَ بِاللهِ بِأَقْدَمَتِ وَلَا
 عَدَوَتْ لَهُ قَاتِلًا غَيْرَ زَيْدٍ وَيَبْطُلُ شَهَادَةُ بَعْضِ أَهْلِ
 الْحِلَّةِ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِمْ أَوْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
كتاب العاقلة هي جمع عاقلة وهي
 الدَّيَّةُ كُلُّ دِيَّةٍ وَجَبَتْ بِنَفْسِ الْقَتِيلِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَهِيَ
 أَهْلُ الدِّيَّانِ إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْهُمْ لَوْ خَدِمَ عَطَايَاهُمْ
 فِي ثَلَاثَ سِنِينَ فَإِنْ خَرَجَ الْمَطَايَا فِي أَكْثَرِ مِنْ
 ثَلَاثِ أَوْاقِلَ أَخَذَ مِنْهَا أَلَمْ يَكُنْ دِيَّوَانًا فَعَاقِلَتُهُ
 قَبِيلَتُهُ يَفْسَحُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثَ سِنِينَ لَوْ خَدِمَ
 مِنْ كُلِّ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَّا دَرَاهِمَهُ وَتِلْكَ فَلَمْ
 يَزِدْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ كُلِّ الدِّيَّةِ فِي ثَلَاثَ سِنِينَ
 عَلَى أَرْبَعَةٍ فَإِنْ لَمْ يَتَّبِعِ الْقَبِيلَةَ لَمْ يَرْضَ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ
 الْقَبَائِلِ نَسَبًا عَلَى تَرْتِيبِ الْقَصَابَاتِ وَالْقَاتِلِ
 كَأَحَدِهِمْ وَعَاقِلَةُ الْمُعْتَقِ قَبِيلَةُ مُوَلَاهُ وَيَقْبَلُ
 عَنْ مُوَلَى الْمُوَالَةِ مُوَلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ وَلَا تَقْبَلُ عَاقِلَةُ
 حَنَانَةِ الْقَبِيلَةِ وَالْقَبِيلَةُ مَا لَزِمَ صُلْحًا أَوْ اعْتِرَافًا
 إِلَّا أَنْ يَصْدُقَ قَوْهُ وَإِنْ جَنِيَ حُرٌّ عَلَى عَبْدٍ خَطَا

كتاب الوصايا

فهي على ما قلته **كتاب الوصايا**
 الوصية عليك تصانف الى ما بعد الموت وهي
 مستحبة ولا تصح بما زاد على الثلث ولا لقائه
 ووارثه ان لم يخير الورثة ويوصي المسلم الذي
 وبالمكس وقبولها في حياته ويدب النقص
 من الثلث وذلك بقوله الا ان يموت الوصي
 له بعد موت الوصي فله قبوله ولا تصح وصية
 المذنبون ان كان دينه حيطا والوصي والكاتب
 وتصح الوصية لغير ولد ان ولد له لا قاصر
 مدته من وقت الوصية ولا تصح الهبة له
 وان اوصى بامة الاجلها تحت الوصية
 والاستثنى اوله الرجوع قوله لا وفيلان باع
 او هب او قطع الثوب او ذبح الشاة والجود
 لا يكون رجوعا **باب الوصية بثلث المال**
 اوصى لثلاث ماله ولم يخير الورثة
 فثلثه لها وان اوصى لآخر بثلث ماله
 فالثلث بينهما املاسا وان اوصى

بغير ثلث ماله

ولا يثلث ماله

فالثلث

لا حد

لا حد ما عجم ماله ولا حد بثلث ماله ولا يخرج
 الورثة فثلثه بينهما مضاف ولا يثرب
 الوصي له باكثر من الثلث الا في الحجابات
 والشفاعة والذراهر المرسلة وينصب
 ابنه بطل وبمثل نصيب ابنه صح فان
 كان له ابيان فله الثلث وبسهم
 او جزء من ماله والبيان الى الورثة
 قال **سُدُسُ مَالِي لِفُلَانِ** ثم
 قال **لِثَلَاثِ مَالِي** كان له ثلث ماله
 وان قال **سُدُسُ مَالِي لِفُلَانِ**
 ثم قال **لِثَلَاثِ مَالِي** له السدس
 وان اوصى بثلث دارهم او غنمه فذلك
 ثلث اهله ما بقي ولو رفيقا او ثيابا
 او دورا له ثلث ما بقي وبالف وله عين
 ودين فان خرج الالف من ثلث العين
 دفع اليه والالف ثلث العين وكل ما خرج
 شي من الدين له ثلثه حتى يستوفي

الألف وبثلثة زيدا وعمر وهو ميت
 زيدا كله وكذا قال بين زيدا وعمر زيدا نفسه
 وبثلثة له ولأمال له ثلث مائة عند
 موته وبثلثة لأمته أولاده وبثلثة ثلاث
 وللعمر والمساكين ثلث مائة وخمسة وثمانون
 للمفقدين وللمساكين وبثلثة زيدا وبثلثة
 زيدا نفسه ولهم نصفه وبمائة رجل وبمائة
 آخر فقال لآخر أشركتكم معي ما له ثلث
 كل مائة وبمائة وبمائة له وبمائة
 لآخر فقال لآخر أشركتكم معي ما له نصف
 ما لكل منهما وإن قال لورثته لفلان
 علي ربح فصدقه فإنه يصدق إلى
 الثلث فإن أوصى بوصايا عن الثلث
 لأصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل
 لكل صدقة في ما شئتم وما بقي من
 الثلث فالوصايا والأحبى ووارثه
 له نصف الوصية وبطل وصية الوارث

وبثياب

وقوله من يروى سليمان بن الأزهري

الثلث

وبثياب متفاوتة لثلاثة فضاء ثوب وكل
 يذراى والوارث يقول لكل ما لك حقت
 بطلت إلا أن يترك ما بقي لذي الحيد
 ثلثه وولدي الردي ثلثه وولدي الوسيط ثلث
 كل وبثياب عتيق من دار مشتركة وفيهم
 ووقع في حطه فهو الوصي له والامثال ذرية
 والإقرار بثلاث مائة عتيق من مال أحد
 فأجاز رث المال بعد موت الوصي ودفعه
 صح وله المنع بعد الإجازة وصح إقرار أحد
 الأبناء بعد القسمة بوصية أبيه في
 ثلث نصيبه وبمائة فولدت بعد موته
 وخبر حاتم ثلثه فماله والإخذ منها
 ثم منه ولأبيه الكافر والزريق في
 ميراثه فأبطل أو اعتق بطل كميته
 وأقران والمفقدين والمغاوير والامثال
 والمساكين إن تطاول ذلك فلم يخف منه
 الموت فله من كل المال والإ

باب الثالث في الفتن في الميراث

تَحْرِيرُهُ وَمَرْضِيَّةٌ وَخَبَابَاتُهُ وَهَبَتُهُ وَصِيَّتُهُ كَوْنًا
يُسَمَّى أَنْ أَحْزَفَ أَنْ خَابَ فِي رَفِيٍّ أَحَقَّ وَبَعَا كَسَهُ
أَسْتَوِيًّا وَأَنْ أَوْصَى بِأَنْ يَفْتَقَ عِنْدَ بِلْدَةِ الْمَالِيَّةِ
عَبْدُ فَهَلْكَ مِنْهَا وَزَهْمٌ لَمْ يَنْفَدِ خِلَافَ الْحَقِّ وَفَيْتَقَ
عَبْدُهُ فَوَاتَ فَجَنِّي وَدَفَعَ بِطَلِّ وَأَنْ فَرَى لَا
وَبَثْلَتُهُ لَزِيدٌ وَتَرَكَ عِنْدَ فَاذِي زَيْدٌ عَتَقَهُ
فِي مَحْتَدٍ وَالْوَارِثُ فِي مَرْضِيَّةٍ فَالْقَوْلُ لِلْوَارِثِ
وَلَا شَيْءَ لَزَيْدٍ إِلَّا أَنْ يَفْضَلَ شَيْءٌ مِنْ ثَلَاثِهِ
أَوْ يَرْهَنَ عَلَى رَعْوَاهُ • وَلَوْ أَدْعَى رَجُلًا دَيْنًا
وَالْعَبْدُ عَتَقَهُ وَصَدَّقَهَا الْوَارِثُ سَعْيًا فِي
قَصْدِهِ وَتَدَفَّعَ إِلَى الْفَرِيدِ وَجَفَّقَ اللَّهُ تَعَالَى
فَدَمَّتِ الْفَرَائِضُ وَإِنْ أَخْرَفَهَا كَالْحَقِّ وَالزَّكَاةُ
وَالْكَفَّارَةُ وَإِنْ تَسَاوَتْ فِي الْقُوَّةِ يَبْدُو
بِمَا يَدَّأِيهِ وَنَحْوَةِ الْإِسْلَامِ أَجْمَعِ
رَجُلًا مِنْ بَلَدِهِ وَنَحْوِ رَاكِبًا وَلَا فَنَ •
حَيْثُ يَبْلُغُ وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ حَاجًّا

فَوَاتَ فِي الطَّرِيقِ وَأَوْصَى بِأَنْ نَحْجَّ عَنْهُ عَنْهُ
مِنْ بَلَدِهِ وَالْحَاجُّ مِنْ غَيْرِهِ مَشْكَلُهُ •

باب الوصية للأقارب

وَعَنْهُمْ جَبْرَانُهُ مَلَا صِفْوَهُ وَأَصْنَاهُ رَهْ
كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْ أَمْرَاتِهِ وَأَ
خَتَانُهُ ذَوْجُ كُلِّ ذَاتٍ رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ
وَأَهْلُهُ وَرَوْجَتُهُ وَالْأَهْلُ بَيْتُهُ وَجَنَسُهُ
أَهْلُ بَيْتِ أَبِيهِ وَإِنْ أَوْصَى لِأَقَارِبِهِ أَوْ لِدَوِي
قَرَابَتِهِ أَوْ لِأَرْحَامِهِ أَوْ لِأَنْسَابِهِ فَمَا يَلِاقِيهِ لِأَقْرَبِ
فَالْأَقْرَبُ مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ وَلَا
يَدْخُلُ الْوَالِدَانُ وَالْوَلَدُ وَالْوَارِثُ وَتَكُونُ لِلْأَنْثَى
فَضْلًا عَدْفًا إِنْ كَانَ لَهُ عَمَّانٌ وَخَالَانَ فِيهِ
لَهْمَتُهُ وَلَوْ عَمٌّ وَخَالَانَ لَهُ النِّصْفُ وَلَهُمَا
النِّصْفُ وَلَوْ عَمٌّ وَخَالَانَ أَسْتَوِيًّا وَلَوْلَا فَلَانِ
لِلنِّكَاحِ وَالْإِنْتِخَابِ عَلَى الْيَسِيرِ أَوْ لَوْ ثَلَاثَةٌ فَلَانِ
لِلذَكَرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَى

باب الوصية بالخادمة والعتق والفقير

وَيَبِيعُ الْوَصِيَّةُ خِدْمَةَ عَبْدِهِ وَسُكْنَى دَارِهِ •
 مَدَّةً مَعْلُومَةً وَأَبَدًا فَإِنْ خَرَجَ الْعَبْدُ مِنَ الثَّلَاثِ
 سَلَّمَ إِلَيْهِ لِيُخْدِمَهُ وَالْأَخْدَمُ الْوَرِثَةُ يَوْمَئِذٍ
 وَالْوَصِي لَهُ يَوْمًا وَمَوْتُهُ يَقُودُ إِلَى وَرَثَةِ الْوَصِيِّ
 وَلَوْ مَاتَ فِي حَيَاةِ الْوَصِيِّ بَطَلَتْ وَبِئْسَ نَسَبًا
 فَاتَّ وَفِيهِ شُرَّةٌ لَهُ هَذِهِ الثَّمَرَةُ وَإِنْ زَادَ لَهُ
 هَذِهِ مَا يَسْتَقْبِلُ كَفَلَةً بَسْتَانَهُ وَبِصُوفِ
 غَضَبِهِ وَوَلَدَهَا وَلِبَنِيهَا لَهُ الْخُودُ عِنْدَ مَوْتِهِ
بَابُ وَصِيَّةِ الذَّهَبِ ذِي حُلٍّ
 دَانَ بِنَعْمَةٍ أَوْ كِنِيسِيَّةً فِي مَحْتِ فَاتٍ فِي
 مِيرَاثٍ وَإِنْ أَوْصَى بِذَلِكَ لِقَوْمٍ مُسَمَّيْنَ مِنْ
 مِنَ الثَّلَاثِ وَبَدَّارَهُ كِنِيسِيَّةً لِقَوْمٍ غَيْرِ مُسَمَّيْنَ
 مَحْتٌ كَوْصِيَّةٍ حَزَنِيٍّ مُسْتَأْمِنٍ بِكُلِّ مَالِهِ
بَابُ وَصِيَّةِ الْوَصِيِّ
 لِسُلَامٍ أَوْ ذِي حُلٍّ قَبْلَ عِنْدَهُ وَرِثَتُهُ يَرْتَدُّ
 أَوْصَى إِلَى رَحْلٍ قَبْلَ عِنْدَهُ وَرِثَتُهُ يَرْتَدُّ
 وَالْأَخْلَا • وَبِئْسَ تَرْكَةً لِقَبُولِهِ وَإِنْ مَاتَ
 فَقَالَ لَا أَقْبَلُ ثُمَّ قَبِلَ مَحْرَجٌ أَنْ يَخْرُجَهُ قَائِمٌ

مَذْقَالَ لَا أَقْبَلُ وَإِلَى عَبْدٍ وَكَافِرٍ وَفَاسِقٍ يَدْرِكُ
 لِيُزِيَهُمْ وَإِلَى عَبْدٍ وَوَرِثَتُهُ ضَارٌّ مَحْرَجٌ وَالْأَخْلَا •
 وَمَنْ عَزَمَ عَلَى الْقِيَامِ بِهَا ضَمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ وَبَطَلَ
 فَعَلُ أَحَدِ الْوَصِيَّتَيْنِ فِي غَيْرِ التَّجَاهِزِ وَتُسْرِي
 الْكُفْرِ وَحَاجَةُ الصَّغَارِ وَالْإِجَابِ لِمُرُورِهِ •
 وَدِيعَةُ عَيْنٍ وَفَقْدَانُ دَيْنٍ وَتَنْفِيدُ وَصِيَّةٍ •
 سَعِينَةُ وَعَيْثُ عَبْدٍ عَيْنٍ وَالْخُصُومَةُ فِي حَقِّ
 الْمَيِّتِ وَوَصِيُّ الْوَصِيِّ وَصِيُّ التَّرَكَّتَيْنِ وَتَصَحُّ
 قَسَمَتُهُ إِلَى الْوَرِثَةِ مَعَ الْوَصِيِّ لَهُ وَلَوْ عَلَيَّ
 لَا • ذَلُّ قَاسِمِ الْوَرِثَةِ وَأَخْذُ نَصِيبِ الْوَصِيِّ لَهُ
 وَضَاعٌ رَجَعَ بِثَلَاثِ مَا بَقِيَ وَإِنْ أَوْصَى الْمَيِّتُ بِحُجَّةٍ
 قَاسِمِ الْوَرِثَةِ فَهَلْكَ مَا فِي يَدِهِ أَوْ دَفَعَ إِلَى مَنْ
 يَحْجُ عَنْهُ فَضَاعٌ فِي يَدِهِ رَجَعَ بِثَلَاثِ مَا بَقِيَ وَصَحَّ قِسْمُهُ
 الْقَاضِي حَقُّ الْوَصِيِّ لَهُ إِنْ غَابَ وَبِئْسَ الْوَصِيُّ
 عِنْدَ مَنْ التَّرَكَّةُ بَغِيَّةٌ أَلْفَرْمَاءُ وَمَنْ
 الْوَصِيُّ إِنْ بَلَغَ عَبْدًا أَوْ مَتًى بَيْعَهُ وَتَصَدَّقَ
 بِشَيْءٍ إِنْ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ لِعَبْدِهِ لَا كَثْمِي

جمع عن الميت

عنده ويرجع في تركة الميت وفي مال الطفل ان باع
عنده واستخف وكهلك الثمن في يده وهو على
الوارثة في حصته وصح احتياله بماله لو خيرا
له ويبيعه وشراؤه بما يتفان ويبيعه على
الكبير في غير الفقار ولا يتخير في ماله ولو كان
الاب احق بمال الطفل من الجد فان لم
يوصيا لآب فالجد كآب **فصل في**
الشهادات شهد الوصيان ان الميت
اوصى الي زيد فمما لفت الا ان يدعي زيد
وكذا الايمان وكذا لو شهدوا برب
صغير بمال او كبير بمال الميت وان شهد
رجلان لرجلين على ميت يدفن الف وشهد
الاخوان الاولين بماله تقبل وان كانت
شهادته كل فريق بمال الف لا
كتاب الخنثى هو من له فرج
وذكر فان بال بين الذكر فقام وان
بال من الفرج فأنثى وان بال فالجسم لا ينفك

بوصية ص

وان

وان استويا فشكل ولا غيرة بالكثر فان بلغ وخرجت له
الحية او وصل الي النساء فرجل وان اظهر له ثدي او
لبن او حيض او حبل او امكن وظيئه فامراه وان لم
يظهر له علامة او تعارضت في شكل فيقف على
صف الرجال والنساء وتباح له امه بختنه
فان لم يكن له مال فن بيت المال ثم تباح وله
اقل النصيب فلو مات ابو وترك ابنا
له سهمان **سائر شي** انما الاخر
واشارته وكتابته كاليان بخلاف معتقل
الناس في وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء
وقود لاني حذ عن مذبوحة وميتة فان كانت
المذبوحة اكثر ثمن ثمنى واكل والا لا فلو
جس رطب في ثوب طاهر باب فظهرت
رطوبة على الثوب الطاهر لكن لا يسيل
لو غمر لا يجس رأس شاة متلطم بالدم
احرف وزال عند الدم فاخذ منه مرقوم جاز
والحرف كالفسل لطان جعل حرج

لَيْتَ الْأَرْضَ جَارَ وَانْ جَعَلَ الْعَشْرَ لَا • وَكَوْنَهُ الْأَرْضَ
 الْمَنُوكَةَ إِلَى قَوْمٍ لِيَقْتُلُوا الْخَارِجَ جَارَ وَكَوْنَهُ نَوَايَ قَتْلِهِ
 رَمَضَانَ وَلَمْ يَغَابِ الْيَوْمَ مَعَ وَكَوْنَهُ رَمَضَانَ
 كَقَضَاءِ الصَّلَاةِ نَحْ وَأَنْ لَمْ يَبْنُو أَوَّلَ صَلَاةٍ أَوْ آخِرَ
 صَلَاةٍ عَلَيْهِ لِيَتْلَعَ بَرَاقٌ غَيْرُهُ كَقَرْلَوْصِدِ لِقَةٍ وَلَا
 لَا قَتْلَ بَعْضِ الْخَارِجِ عَذْرُ فِي بَدَنِ الْخَارِجِ تَوَزَنَ
 شَدِيدِي فَقَالَتْ شَدِيدٌ مَعَالِي لَمْ يَنْفَقْدُ خَوِشِي
 رَارِ مِنْ كَرْدِي بِنْدِي فَقَالَتْ كَرْدِي بِنْدِي
 بَدْرِي فَمِنْ يَنْفَقْدُ رَحْمَتِي خَوِشِي رَابِسْتُمْ
 أَرْزَانِي دَاشْتِي فَقَالَ دَاشْتُمْ لَا يَنْفَقْدُ مِنْهَا
 رَوْحَهَا مِنْ الدُّخُولِ عَلَيْهَا وَهَوِيَّتْ كُنْ مِنْهَا
 فِي بَيْتِهَا الشُّوْرَ وَلَوْ سَكَنَ فِي بَيْتِ الْفَضْبِ فَ
 مُتَعَتَ مِنْهُ لَا • قَالَتْ لَأَسْكُنَ مَعَ أَمْتِكَ وَأَرِيدُ
 بَيْتًا عَلَى حِدَةٍ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ قَالَتْ مَا أَطْلَاقُ دَهْ
 فَقَالَتْ دَادَهْ كِيرَ وَكَرْدَهْ كِيرَ وَقَالَتْ دَادَهْ
 هَادَ وَكَرْدَهْ بَادَ نَوَايَ وَكَوْنَهُ قَالَ دَادَهْ هَسْتِ وَكَوْنَهُ
 يَنْفَعُ نَوَايَ أَوَّلًا • وَكَوْنَهُ دَادَهْ أَنْكَارَ وَكَرْدَهْ أَنْكَارَ

لا ينع

لَا يَنْفَعُ وَأَنْ نَوَايَ وَيَ مَرَا شَيْدَتَا قِيَامَتَا أَوَّلَهُ
 عَمْرًا لَا يَنْفَعُ إِلَّا بِنَيْتِ حَيْلِهِ زَنَانُ كُنْ أَقْرَارًا بِالنَّارِ
 حَيْلُهُ خَوِشِي كُنْ لَا كَابِي تَرَا خَشِيدُ مَرَا
 رَحْمَتِكَ بَارِ دَارِ أَنْ طَلَقَهَا سَقَطَ الْمَهْرُ وَلَا
 لَا • قَالَ لَعَبْدِي يَا لِي أَوْ لَأَمْتِي أَنَا عَبْدُكَ
 لَا يَفْتَقِدُ بَرْمَتِ سَوَكَنْدَ اسْتِ كَهْ أَيْنَ كَارِ
 نَكَمَرِ أَقْرَارَ بِالْيَمِينِ بِأَمْتِهِ نَعَالِي وَأَنْ قَالَ بَرْمَتِ
 سَوَكَنْدَ اسْتِ بَطْلَاقُ لَزِمَهُ ذَلِكَ فَإِنْ قَالَ قُلْتُ
 ذَلِكَ كَذِبًا لَا يَصْدُقُ دَلُوقًا لَمْ يَسُوكَنْدَ خَانَهُ
 هَسْتِ كَهْ أَيْنَ كَارِ نَكَمَرِ فَنَوَا أَقْرَارَ بِالْيَمِينِ
 بِالطَّلَاقِ قَالَ لِي لِبَالِغٍ لَهَا بَارِدَةٌ بَدَهْمُ فَقَالَ
 الْبَالِغُ بَدَهْمُ يَكُونُ فَسَخَا لِبَالِغٍ الْمَقَارِ الشَّارِعَ
 لَا يَخْرُجُ مِنْ بَدْرِ الْيَدِ عَالَمُ يَبْرَهْنِ الْمَدْعَى
 عَقَارُ لِي فِي وَلَا يَبْرَ الْقَاضِي فِي حَادِثَةٍ بَيِّنَةٍ ثُمَّ قَالَ
 رَحِمْتَ عَنْ قَضَائِي أَوْ بَدَائِي غَيْرَ ذَلِكَ أَوْ قَفْتُ
 فِي تَكْلِسِي الشُّهُورَ أَوْ أَبْطَلْتُ حَكْمِي • وَخَوْدَ ذَلِكَ
 لَا يَنْفَعُ وَالْقَضَاءُ مَا ضَرَبَ أَنْ كَانَ بَعْدَ غَوَايَ

لا ينع قضاؤه
 اذا قضى القاضي

صَحِيحَةٌ وَشَهَادَةٌ سَتُعِيْمَةُ حَتَّى أَقُو مَا تَسْأَلُ
 رَجُلًا عَنْ شَيْءٍ فَأَتَرَّ بِهِ وَهُوَ يَرُودُهُ وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهُ
 وَهُوَ لَا يَرَاهُمْ جَارَتْ شَهَادَتُهُمْ فَإِنْ سَمِعُوا كَلَامَهُ
 وَلَمْ يَرَوْهُ لَا بَاعَ عَقَارًا أَوْ بَعْضَ أَقَارِبِهِ حَاضِرًا يَلْمِ
 الْبَيْعَ ثُمَّ أَدْعَى لَا يَبِيعُ وَهَبَتْ مَهْرَهَا لِلزَّوْجِهَا ثُمَّ
 مَاتَتْ فَطَلَبَ وَرَثَتُهَا مِنْهَا وَقَالُوا كَانَتْ لَهَا هَبَةٌ
 فِي مَرَضٍ مَوْتِهَا وَقَالَ الزَّوْجُ بَلْ فِي الصَّحِيحَةِ قَالَ قَوْلُ
لَهُ أَقْرَبُ دِينَ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ كَذَبْتُ كَذِبًا فِيمَا
 أَقْرَرْتُ حَلَفَ الْمُتَرَدِّدُ عَلَى أَنَّ الْمُتَرَدِّدَ كَانَ كَذِبًا
 فِيمَا أَقْرَرْتُ وَلَسْتُ بِمُطْلٍ فِيمَا تَدْعِي عَلَيْهِ مِنَ الْإِقْرَارِ
 لَيْسَ بِسَبَبٍ لِلْمَلِكِ قَالَ **لَاخِرُ** وَكَذَلِكَ يَبِيعُ
هَذَا فَسَدَّكَ صَارَ وَكِيلًا وَكَأَمَّا بَطْلَانُهَا لِمَلِكِ
 عَزَلَهَا قَالَ **لَاخِرُ** وَكَذَلِكَ يَكْذِبُ عَلَى إِي مَنِي
 عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكِيلٌ يَقُولُ فِي عَزَلِهِ عَزَلْتُكَ
 ثُمَّ عَزَلْتُكَ وَلَوْ قَالَ كَلَّا عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكِيلٌ
 يَقُولُ رَجَعْتُ عَنْ الْوِكَالَةِ الْعَلَقَةِ وَعَزَلْتُكَ
 عَنْ الْوِكَالَةِ الْمُخْزَةِ فَبُذِلَ بِذَلِكَ الصَّحِيحُ مُشْرَطًا

قوله وكلها أي وكل رجل أمرته اليوم

كَانَتْ دَيْنًا يَدِينُ وَالْأَفْلَاحُ **أَدْعَى** رَجُلٌ عَلَى صَبِيٍّ قَالَهُ
 فَصَالِحُهُ أَبُوهُ حَتَّى مَالَ الصَّبِيِّ فَإِنْ كَانَ لِلدَّعَى بَيِّنَةٌ
 جَازَانِ كَانَ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ أَوْ أَكْثَرَهَا يَتَفَاسِتُ
 فِيهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ أَوْ كَانَتْ غَيْرَ عَامِلَةٍ لَقَالَ
 لَا بَيِّنَةَ لِي فِيهِ هُنَّ أَوْلَى لِشَهَادَةِ لِي فَشَهِدَ يَقْبَلُ
 لِلْإِمَامِ الَّذِي وَلَاهُ الْخَلِيقَةَ أَنْ يَنْقُطَ الشَّانُ مِنْ
 طَرِيقِ الْجَارِدَةِ إِنْ لَمْ يَفِرَّ بِالْأَرَةِ مِنْ مَادِرِهِ
الْطَّالِبُ وَلَمْ يَفِرَّ يَبِيعُ مَالَهُ بِبَاعٍ مَالَهُ
 خَوْفَهَا بِالضَّرْبِ حَتَّى وَهَبَتْ مَهْرَهَا لَمْ يَبِيعْ
 إِنْ قَدَّرَ عَلَى الضَّرْبِ وَإِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْخَاصِ
 وَقَعَ الطَّلَاقُ وَلَا يَنْقُطُ الْمَالُ وَلَوْ تَحَالَثَ لَا
 يَبِيعُ **أَتَّخَذَ** يَتَرَفَى مِلْكُهُ أَوْ بِالْوَعْدَةِ فَتَرَمَتْهَا
 حَائِطُ جَارِهِ وَطَلَبَ تَحْوِيلَهُ لَمْ يَكْبَرْ عَلَيْهِ فَإِنْ
 سَقَطَ الْحَائِطُ مِنْهُ لَمْ يَفِضْ عَنْ دَارِ زَوْجَتِهِ
 بِمَالِهِ بَادِنَهَا فَالْعَمَانُ لَهَا وَالسَّقْفُ دَيْنٌ عَلَيْهَا
 بَادِنَهَا فَالْأَفْلَاحُ بَادِنَهَا فَالْعَمَانُ لَهَا وَهُوَ مُسْتَوْجِبٌ
 وَلَوْ أَخَذَ غَرِيمَةً وَتَرَكَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ لَمْ

بَادِنَهَا

يَقْتَنِفُ فِي يَدِهِ مَالُ إِنْسَانٍ فَقَالَ لَهُ السُّلْطَانُ
 ادْفَعْ إِلَيَّ هَذَا الْمَالَ وَالْأَمْوَالَ تَطْعَمُ يَدَكَ وَأَضْرِبُكَ
 خَمْسِينَ فَدَفَعَ لَهُ يَضْمَنُ وَضَعُ مِجْلَانِي الْقَهْدِ
 لِيَصِيدَ بِهِ حِمَارًا وَخَيْسَ وَسَمِيَّ عَلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي
 وَوَجَدَ الْحِمَارَ بِحَرْفٍ حَامِيًّا لَمْ يُوَكِّلْ كَرَاهَةً مِنَ
 الشَّيْءِ الْحَيَاةِ وَالْخُصْمِيَّةِ وَالْفَقْرِ وَالْمُتَانِيَّةِ
 وَالْمَدَارِقِ وَالْأَلَمِ الْمُسْفُوحِ وَالذِّكْرِ لِلتَّائِي أَنَّهُ يُفْرِضُ
 مَا لَ الْغَائِبِ وَالطُّفْلِ وَالْفَقْرَةَ صَبِيَّ حَشْفَتِهِ
 ظَاهِرَةٌ بِحَيْثُ لَوْرَاءُ الْإِنْسَانِ ظُهُهُ مَخِيضًا وَلَا تَقْطَعُ
 جِلْدَهُ ذِكْرُهُ إِلَّا بِتَشْدِيدِ يَدِكَ كَسْتِخْ أَسْمُوكَ قَالَ
 أَهْلُ الْبَصَرِ لَا يَطْبِقُ لِحْتَانَ وَوَقْتَهُ سَبْعَ سِنِينَ
 وَالْمَسَابِقَةُ بِالْفَرَسِ وَالْأَيْلِ وَالْأَرْجُلِ وَالرَّحَى
 حَائِزَةٌ وَحَرَمٌ شَرَطَ الْحَمَلُ مِنَ الْحَائِنِينَ لَا مَنَ
 أَحَدُ الْجَائِبِينَ وَلَا يَصِلُ عَلَى عَيْنِ الْإِنْسَانِ وَالْمَلِكَةِ
 الْأَطْرَافِ الرَّبْعِ وَالْإِعْطَاءِ بِأَسْمِ الْبُيُوتِ
 وَالْمَهْرُجَاتِ لَا يَجُوزُ وَلَا يَأْسُ يَلْسَنُ الْقَلَابِشِ
 وَتَدْبَرُ لَبْسُ التَّوَادِ وَأَرْسَالُ ذَنْبِ الْإِمَامَةِ يَتَنَ

كَتَبْتُهُ

كَتَبْتُهُ إِلَى وَسْطِ الظُّهْرِ • وَلِلثَّابِتِ الْعَالَمِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى
 الشَّيْخِ الْجَائِلِ وَلِحَافِظِ الْقُرْآنِ أَنْ يَحْتَمِيَ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا
كِتَابُ الْغُرَانِضِ يَبْدُو
 هُنَّ بَرَكَاتُ الْمَنِّ بِتَجْهِيزِهِ ثُمَّ وَبَدَهُ ثُمَّ وَصِيَّتِهِ
 ثُمَّ يَفْسَحُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ وَهَمْدُهُ وَأَفْرَضُ أَيَّ
 ذَوَاتِهِمْ مَقْدَرُ فَلِلْأَبِ السُّدُسُ مَعَ الْوَالِدِ
 وَلِلْأَيِّ وَالْحَدُّكَ الْأَبَ أَنْ لَمْ يَخْلُفْ فِي
 نَسَبَتِهِ أَمَّا الْإِي فِي رِثَتِهَا إِلَى ثَلَاثٍ بِمَا بَقِيَ وَحُجُبُ
 أَمَّا الْأَبُ فَيُحِبُّ الْأَخُوَّةَ وَلِلْأُمِّ الثَّلَاثُ مَعَ الْوَالِدِ
 أَوْ وَلَدِ الْإِنْتِ أَوِ الْإِنْتِينَ مِنَ الْأَخُوَّةِ وَالْإِخْوَاتِ
 لِأَوَّلَادِهِمُ السُّدُسُ مَعَ الْأَبِ وَاحِدًا لِلزَّوْجَيْنِ
 ثَلَاثُ أَلْفٍ فِي بَعْدِ فَرَضِ أَحَدِهِمَا وَلِلْحَمَلِ الْكَذَاتِ
 جِهَةٌ وَالْبَعْدُ مُحِبٌّ بِالْقُرْبَى وَالْكُلُّ بِالْأَمْرِ
 وَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِنْتِ وَإِنْ
 سَقَطَ الرَّبْعُ وَلِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ وَاحِدَةً كَأَنَّهَا
 أَكْثَرُ مَعَ الْوَلَدِ مَعَ الْوَلَدِ وَلِلْإِنْتِ وَإِنْ سَقَطَ
 الثَّمَنُ وَلِلْمَنِّ النِّصْفُ وَلِلْأَخْرِ الثَّلَاثُ

فَقِيلَ الْغُرَانِضُ هِيَ جَمْعُ فَرَضِيَّةٍ
 الْقَاضِي وَهُوَ التَّعْدِيلُ نَقَالَ فَرَضِيَّةٌ

الْثَّلَاثُ وَإِنْ كُنَّ السُّدُسُ
 تَهْمِلُ كَلِمَةً فِي نَسَبَتِهَا إِلَى
 الْكَمِيَّةِ

وَعَصَبُهَا الْإِنْتُ وَلَهُ مِنْ الْأَحْطَا وَوَلَدُ الْإِنْتِ كَوَلِيدٍ عِنْدَ
عَدَمِهِ وَتَحْتِ بِالْإِنْتِ وَسِعَ الْبَيْتُ لِأَقْرَبِ الذُّكُورِ
الْبَاقِي وَلِلْإِنَاتِ الشَّدْسُ تَكْمِلَةُ لِلْمُتَلَدِّينَ
وَتَحْتِ بَيْتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَوْ سَفَلُ
مِنْهُنَّ ذَكَرٌ فَيَقْصَبُ مَنْ كَانَتْ حِذَائِهِ وَمَنْ
كَانَتْ فَوْقَهُ مَنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتُ سَلَمٍ وَيَسْقُطُ
مَنْ دُونَهُ وَالْأَحْوَاتُ لَا بِ وَأَيْمُ كُنْهَاتِ
الْإِنْتِ سَعِ الصُّلْبِيَّاتِ وَعَصَبُهُنَّ أَخَوَاتُ
وَالْبَيْتُ وَبَيْتُ الْإِنْتِ وَلِلْوَاحِدِينَ وَلَدُ الْأُمِّ الشَّدْسُ
وَلِلْكَثَرِ الشَّلْتُ ذَكَرُهُمْ كَانَتْ تَاهُمُ وَتَحْتِ
بِالْإِنْتِ وَأَبْنَاهُ وَإِنْ سَفَلُ وَبِالْإِنْتِ وَالْبَيْتُ تَحْتِ
وَلَدُ الْأُمِّ فَقَطْ وَعَصَبُهُ أَيْ مَنْ أَحَدُ الْكُلِّ أَوْ
أَنفَرِدُ وَالْبَاقِي سَعِ ذِي سَلَمٍ وَالْأَخْتُ الْإِنْتُ تَوَافِقُهُ
وَأَنْ تَمَّ الْآبُ تَمَّ الْآبُ وَإِنْ عَجَلُ تَمَّ الْآخُ الْآبُ
وَأَمَّ تَمَّ الْآخُ الْآبُ تَمَّ ابْنُ الْآخِ الْآبُ وَأَمَّ تَمَّ ابْنُ
الْآخِ الْآبُ تَمَّ الْأَعْمَامُ تَمَّ الْأَبْ تَمَّ الْأَعْمَامُ الْخَدْرُ
عَلَى التَّوْثِيْبِ تَمَّ الْمُتَقَرِّفُ تَمَّ عَصَبُهُ عَلَى التَّوْثِيْبِ

سفل

واللآني

وَاللَّائِي فَزَصْنَهُنَّ النِّصْفُ وَالشَّلَاتُ بِمِثْرٍ عَصَبُهُ
بِأَخَوَاتِهِنَّ لِأَعْيُرٍ وَمَنْ يَدِي بِفَيْرٍ حُجْبٍ بِهِ سَوَايَ
وَلَدُ الْأُمِّ وَالْمَحْبُوبُ تَحْتِ كَالْأَخَوَاتِ وَالْأَخَوَاتِ
تَحْتِ الْأُمِّ مِنَ الشَّلَاتِ إِلَى الشَّدْسِ سَعِ الْآبُ وَهَذَا
لَا يَرْتَابُ مَعَهُ إِلَّا الْحَرُومُ وَبِالْزَقِ وَالْقَتْلُ بِأَشْرَةٍ
وَأَحْتِ لَافِ الدِّينِ أَوْ الدَّارِ وَالْكَافِرُ يَرْتُ بِالنِّسْبِ
وَالسَّبَبُ كَالسَّلَمِ وَلَوْ حُجِبَ أَحَدُهُمَا فَبِالْحَاجِبِ
لَا يَنْكَاحُ حَرَمٌ وَيَرْتُ وَلَدُ الذَّنَا وَاللِّمَانُ بِجَمَلَةٍ
الْأُمِّ فَقَطْ وَوَقَفَ لِلْجَمَلِ حَظَانِ وَيَرْتُ إِنْ خَرَجَ
أَكْثَرُهُ فَمَاتَ لَا أَقْلَهُ وَلَا تَوَارَتْ بَيْنَ الْحَرْقِ وَالْ
لَفْرِقِ إِلَّا إِذَا عَلِمَ تَرْتِيبَ الْمَوْتِ وَذُو الْحَرَمِ وَهُوَ قَرِيبٌ
لَيْسَ يَدِي سَهْمٍ وَعَصَبُهُ سَوَايَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ
لِعَدَمِ الزَّوْجِ عَلَيْهِمَا وَتَرْتِيبُهُمْ كَتَرْتِيبِ الْقَصَبَاتِ
وَالْتَرْتِيبُ بِقَرَبِ الدَّرَجَةِ تَعْرِيفُ الْأَصْلِ وَارْتِيبُ
وَعِنْدَ اخْتِلَافِ جِهَةِ الْقَرَابَةِ فَلِقَرَابَةُ الْآبِ ضَيْفٌ
قَرَابَةُ الْأُمِّ وَإِنْ اتَّفَقَ الْأَصُولُ فَالْقِسْمَةُ عَلَى الْإِبْدَانِ
وَالْأَقْلَامُ دُونَهُمْ وَالْوَصْفُ مِنْ بَطْنِ اخْتِلَافٍ

منقول من كتاب

ان

لَمْ أَقْسِمِ الْبَاقِي عَلَى مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ كَزَوْجٍ وَثَلَاثَ
بَنَاتٍ وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِمْ فَإِنْ وَافَقَ رُؤُسُهُمْ كَزَوْجٍ
وَسِتِّ بَنَاتٍ فَاصْرَبْ وَفَقَ رُؤُسُهُمْ فِي مَخْرَجٍ
مَنْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ إِلَّا فَاصْرَبْ كُلَّ رُؤُسِهِمْ فِي مَخْرَجٍ وَفَقَ
مَنْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ كَزَوْجٍ وَخَمْسِ بَنَاتٍ وَلَوْ نَحَى الثَّانِي
مَنْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ فَأَقْسِمِ مَا بَقِيَ مِنْ مَخْرَجٍ فَرَضَ
مَنْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ عَلَى مَسْئَلَةٍ مَنْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ كَزَوْجٍ
وَأَرْبَعِ جَدَّاتٍ وَسِتِّ أَخَوَاتٍ لَمْ يَرُدُّ وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِمْ
فَاصْرَبْ سِهَامَ مَنْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ فِي مَسْئَلَةٍ مَنْ لَا يَرُدُّ
عَلَيْهِ وَسِهَامَ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ فَمَا بَقِيَ مِنْ مَخْرَجٍ مَنْ لَا
يَرُدُّ عَلَيْهِ وَإِنْ انْكَسَرَ فَصَحِّحْ كَمَا مَرَدُّ وَإِنْ مَاتَ الْبَقِضُ
قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَصَحِّحْ نَسْبًا لَهُ الْمَيْتِ الثَّانِي وَأَنْظُرْ بَيْنَ مَا فِي
يَدِهِ مِنَ التَّصْحِيحِ الْأَوَّلِ وَبَيْنَ التَّصْحِيحِ الثَّانِي فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ أَحْوَالُ فَإِنْ اسْتَقَامَ مَا فِي يَدِهِ مِنَ التَّصْحِيحِ الْأَوَّلِ
عَلَى التَّصْحِيحِ الثَّانِي فَلَا صَرْبَ وَصَحِّحْ مَنْ لَفِصَحِيحِ
الْمَيْتِ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِمْ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَوَاقِفُ
فَاصْرَبْ كُلَّ التَّصْحِيحِ الثَّانِي فِي التَّصْحِيحِ الْأَوَّلِ

فَالْبَلْعُ حَجَّ الْمَسْكِينِ وَأَضْرَبَ سِهَامَ وَرَثَةِ
 الْمَيِّتِ الثَّانِي أَوْفَى وَفَقَهُ وَسِهَامَ وَرَثَةِ الْمَيِّتِ
 الثَّانِي فِي نَصِيبِ الْمَيِّتِ الثَّانِي أَوْفَى وَفَقَهُ
 وَلَيُقَرَّفُ حَظُّ كُلِّ فَرِيقٍ مِنَ التَّصْحِيحِ
 بِضَرْبِ كُلِّ مَنِ أَصْلِ الْمَسْكِينَةِ فِيمَا ضَرَبَتْهُ
 مَنِ أَصْلِ الْمَسْكِينَةِ وَحَظُّ كُلِّ فَرْدٍ بِنِسْبَةِ
 سِهَامِ كُلِّ فَرِيقٍ مِّنْ أَصْلِ الْمَسْكِينَةِ
 إِلَى عَدَدِ مُؤَسَّسِهِمْ مَفْرُودًا ثُمَّ تُقَطَّعُ بِمِثْلِ
 تِلْكَ النِّسْبَةِ مِنَ الْمَضْرُوبِ لِكُلِّ فَرْدٍ
 وَإِنْ أَرَدْتَ فَتْسِمَةَ التَّرَكَّةِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ
 وَالْفَرَمَاءِ فَأَضْرِبْ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ
 التَّصْحِيحِ فِي كُلِّ التَّرَكَّةِ ثُمَّ اقْسِمِ الْمَبْلَغَ
 عَلَى التَّصْحِيحِ وَمَنْ صَالِحٌ مِنَ الْوَرَثَةِ عَلَى شَيْءٍ
 فَأَحْفَلْهُ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَأَقْسِمِ سِهَامَ
 مَنْ بَعِيَ مَا بَعِيَ وَأَتَى سَبَاحَهُ وَتَعَالَى
 الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ
 وَمَسْ لَامٌ عَلَى الْمَرْثَةِ لَيْسَ وَالْحَمْدُ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى
 آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْكَرَامِ وَسَلَّمَ

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
 الْعَظِيمِ وَكَانَ الْفَرَاغُ
 مِنْ يَدِ صَاحِبِهِ يَوْمَ
 الْأَرْبَعِ الْكَبِيرِ

يَوْمَ أَرْبَعَةٍ فِي شَهْرِ
 جُمَادَى أَوَّلِ سَنَةِ

كُنْزُ الْعَقْلِ
 الْمُحَقَّقُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
 الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ
 كُنْدُورُ غَفَرِ اللَّهُ لَهُ
 وَلِوَالِدَيْهِ آمِينَ